بسم الله الرحمن الرحيم

التعاون
Attaawun

مجلة فكرية شاملة محكمة تصدر عن الشئون الاعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

السنة التاسعة عشرة _ العدد الستون _ شوال 1425هـ _ ديسمبر 2004م

الأمين العام

عبدالرحمن بن حمد العطية — المشرف العام

مدير الادارة الاعلامية

الدكتور مرزوق بشير مرزوق — رئيس التحرير

الدكتور أحمد موسى الضبيبان — مدير التحرير

حسن علي الشيخ — سكرتير التحرير

حقوق الطبع والنشر محفوظة للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ويجوز إعادة النشر بعد الاستئذان من الأمانة العامة ، كما يجوز الاقتباس مع الاشارة الى المصدر .

* الآراء والمعلومات تنشر على مسئولية أصحابها ولا تعتبر بالضرورة معبرة عن رأي الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أو هيئة تحرير المجلة .

* تخضع البحوث والدراسات والمقالات المنشورة للتحكيم .

* يتم ترتيب مواد كل عدد وفقا لاعتبارات فنية .

051.569

ت ع أ

التعـــاون : مجلة فصلية فكرية / إصدار الأمانة العامة لمجلس التعاون لـــدول الخليج العربيـــة . ــ

س 19 , ع 60 ديسمبر 2004م . ــ الرياض : الأمانة العامة ؛ 2004م

مج ؛ 24 سم .

فصليـــة .

1 . الخليج العربـــي ــ الأحـــوال السياسية ــ دوريـــات . 2 . الخليج العربي ــ الأحوال الاقتصادية ــ دوريـــات . 3 . الخليج العربي ــ الأحوال الاجتماعية ــ دوريات . 4 . الخليج العربي ــ الثقافة ــ دوريات . أ . مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . الريـــاض .

مراسلات هيئة التحرير :

يكتب للعنوان التالـــي :

رئيس تحرير مجلة (التعاون) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص . ب 7153 الرياض 11462 ــ المملكة العربية السعودية .

ت : 4880412 ــ فاكسميلي 4829109

E.mail:attawun@gcc-sg.org

ردمد 7096 ــ 1010

قواعد النشـــــــر

تقبل مجلة * التعاون * الأبحاث والدراسات والمقالات ذات الصلة المباشرة بقضايا دول مجلس التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... سواء كانت مكتوبة باللغة العربية أو الانجليزية وفق القواعد التالية :

1/ أن يكون الموضوع مطبوعا ، وأن يتراوح حجم المادة المقدمة مابين 5000 كلمة الى 14000 كلمة أي حوالي 35 صفحة

2/ أن يقر صاحب البحث بأن بحثه غير مرسل للنشر في مجلة أخرى ، وأن يرفق به ملخصا في حدود صفحة واحدة 400 كلمة بلغة البحث إذا كان بالعربية وترجمه له إذا كان باللغة الانجليزية . وأن يزود المجلة بصفحة مستقلة تتضمن معلومات عنه ، وبخاصه عنوانه الكامل ودرجته العلمية وتاريخ الحصول عليها ، ومن أي الجامعات ، ووظيفته الحالية .

3/ أن يعتمد الأصول العلمية النتعارف عليها في اعداد وكتابة البحوث . كما يزود البحث بقائمة للمصادر وقائمة منفصلة بالحواشي.

4/ الأعمال المقدمة للمجلة تخضع للعرض علة محكم أو أكثر تختاره المجلة ، ولهيئة التحرير الحق في طلب بعض التعديلات الشكلية أو الشاملة على البحث ، كما لهيئة التحرير الحق في أن تجيز على مسئوليتها نشر بعض المواد .

5/ يُبلغ أصحاب البحوث بالقرار حول صلاحيتها للنشر أو عدمه خلال مده مناسبة . وفي حالة صلاحيتها للنشر يطلب من الكاتب تزويد المجلة بصورة نهائية للمادة مع قرص مرن (دسك) على برنامج النوافذ windows ، والحقوق المترتبة على النشر بما في ذلك إعادة النشر بأي شكل ترتئيه المجلة تؤول الى المجلة .

6/ تقدم المجلة مكافأة مالية للمشاركين وفق نظام المكافآت الخاص بها ، مع تقديم خمس نسخ من العدد لكل كاتب بالاضافة الى عدد 20 مستلة من المادة .

الفهـــــرس

كلمة العـــدد .....

الدراسة الرئيسة :

_ التجارة البينية في دول المجلس وتأثير قيام الاتحاد الجمركي على التبادل التجاري بينها .

د . عبد العزيز الحمد العويشق ـــ الأمانة العامـــة .....

بحوث ـ آراء ووجهات نظر :

_ مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون في ظل التحديات المعاصرة .

د . عبد الرزاق فارس الفارس ـــ جامعة الإمارات العربية المتحدة .....

_ بعض المتغيرات المرتبطة بمساهمات طالبات جامعة الملك فيصل في الأنشطة الطلابية الجامعية ـــ دراسة وصفية .

د. فريدة بنت عبد الوهاب آل مشرف ـــ المملكة العربية السعودية ..

_ فاعلية البحث والتطوير في مواجهة التحديات المعاصرة للاقتصادات العربية .

د. علي مجيد الحمادي ـــ المملكة الأردنية الهاشميـــة .....

التقاريـــر :

_ تقرير عن ندوة "العولمة وأولويـــات التربيـــة" .

د . عبد الرحمن بن سليمان الطريري ـــ جامعة الملك سعود ـــ المملكة العربية السعودية

.....

الوثائـق :

_ البيان الصحفي للدورة الحادية والتسعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

.....

_ البيان الختامي للدورة الثانية والتسعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.....

عرض كتب :

_ برامج الأطفال التلفزيونية في القنوات الفضائية لدول الخليج العربية .

تأليف : د . عيسى بن محمد القايدي _ مراجعة: أيمن بن إبراهيم الردادي ـــ المملكة العربية السعودية

.....

_ المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

تأليف : د . عبد الخالق عبد الله ـــ مراجعة : نوال عثمان الشحي ـــ دولة الإمارات العربية المتحدة

.....

يوميات مجلس التعاون :

اعداد : محمد عقيـــل المجـــلاد ـــ الشئون الاعلامية ـــ الامانة العامة ....

ببلوغرافيا مجلس التعاون :

اعداد : مركز المعلومات ـــ الامانة العامة .....

احصاءات مجلس التعاون .....

بحوث باللغة الانجليزيــة :

_ التأثيرات المحتملة لسياسات وبرامج الاتصالات على التنمية الحضرية في المملكة العربية السعودية .

د . فهد بن نويصر الحريقي ، والدكتور عمر قربة بنا ـــ جامعة الملك فيصل ـــ المملكة العربية السعودية .....

كلمة العـــــدد

إن حجم المبادلات التجارية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مر عبر الزمن بمد وانحسار وفق ظروف اقتصادية وسياسية مختلفة مرت بها كل دولة من دول المنطقة ، ولكن بعد إنشاء مجلس التعاون حاولت هذه الدول إلى زيادة التبادل التجاري بينها وتناميه .

وإحدى النتائج المهمة والملحوظة لهذا التنامي قيام الاتحاد الجمركي في الأول من يناير من عام 2003م حيث شكل قيام الاتحاد نقلة نوعية لمسيرة العمل الاقتصادي المشترك نظرا إلى أن الاتحاد الجمركي يقوم بشكل أساسي على توحيد التعرفة الجمركية وإزالة معوقات التبادل التجاري وتوحيد إجراءات الاستيراد والتصدير ومعاملة المنطقة الجغرافية للدول الست الأعضاء كمنطقة جمركية واحدة.

وبين يديك أخي القارئ دراسة رئيسية أوضحت التجارة البينية في دول مجلس التعاون وتأثير قيام الاتحاد الجمركي على التبادل التجاري بينها ، هدفت إلى تحليل حجم التجارة البينية في دول المجلس خلال الفترة (1993 ــ 2003) خلصت الدراسة بأن حجم التبادل التجاري ارتفع بين دول مجلس التعاون بمعدل 19.5٪ ، وهي أعلى قيمة لإجمالي حجم التجارة البينية بين دول المجلس تم تحقيقها منذ قيام المجلس في عام 1981م .

واشتمل هذا العدد على رؤية مستقبلية لأحد الباحثين حول " مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون في ظل التحديات المعاصرة " دراسة توضح وجهة نظر الباحث في إمكانية هذا التكامل . كما يضم عددا من المواضيع الهامة نأمل أن تكون معينا للدارسين والمهتمين بشئون المنطقة ، كما نأمل أن تكون مناسبة ومفيدة للقارئ العزيز الذي هو هدفنا وغايتنا فيما ننشره ،

والله ولي التوفيق ،،،

الدراســـة الرئيســـــة

التجارة البينية في دول المجلس

وتأثير قيام الاتحاد الجمركي على التبادل التجاري بينها

د. عبدالعزيز الحمد العويشق[1]

مدير إدارة الدراسات والتكامل

الاقتصادي ـــ الأمانة العامة

مقدمة

مجلس التعاون : من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل حجم التجارة البينية في مجلس التعاون خلال الفترة (1993-2003)، وتعنى خاصة بمقارنة حركة التبادل التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون قبل وبعد قيام الاتحاد الجمركي في الأول من يناير 2003م.

ويُعتبر تحفيز التبادل التجاري أحد أهم مبررات أي تجمع اقتصادي، سواء كان على شكل منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي أو اتحاد اقتصادي[2]. ولهذا فإن دول مجلس التعاون شرعت منذ بداية إنشاء المجلس في مايو 1981م باتخاذ الترتيبات القانونية والعملية اللازمة لإنشاء "منطقة التجارة الحرة لدول المجلس" عن طريق إبرام الاتفاقية الاقتصادية التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981م والتي تضمنت الأحكام الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة لدول المجلس. وقد دخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس 1983م واستمرت نحو عشرين عاماً، إلى نهاية عام 2002م حيث حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس.

ثم شكل قيام الاتحاد الجمركي في الأول من يناير 2003م نقلة نوعية لمسيرة العمل الاقتصادي المشترك نظراً إلى أن الاتحاد الجمركي يقوم بشكل أساسي على توحيد التعرفة الجمركية وإزالة معوقات التبادل التجاري وتوحيد إجراءات الاستيراد والتصدير ومعاملة المنطقة الجغرافية للدول الست الأعضاء كمنطقة جمركية واحدة. وعلى الرغم من تأخر ولادة الاتحاد الجمركي لدول المجلس، إلا أنه يعتبر اتحاداً متقدماً من الناحية القانونية حيث تم الاتفاق مسبقاً على أهم عناصره، إذ تنص المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس التي تم التوقيع عليها في قمة مسقط في ديسمبر 2001م على المبادئ الرئيسية التالية للاتحاد الجمركي لدول المجلس:

أ. تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

ب. أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.

جـ. نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.

د . انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية[3] .

هـ. معاملة السلع المنتجة في أيٍّ من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

وكانت زيادة التبادل التجاري بين دول المجلس هدفاً رئيسياً لإقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس، حيث إنه ووفقاً للنظرية الاقتصادية فإن الاتحاد الجمركي يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين أعضائه عن طريق إزالة معوقات التجارة أو التقليل منها[4]. وتعتبر زيادة التبادل التجاري آلية التأثير الرئيسية التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف الأخرى من إقامة الاتحاد الجمركي، مثل زيادة التخصص وتخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة الإنتاجية[5]، وتُظهر عدد من الدراسات أن الاتحاد الجمركي لأي تجمع اقتصادي يؤدي إلى رفع معدلات التبادل التجاري فيه، فعلى سبيل المثال ارتفع التبادل التجاري بين دول الاتحاد الجمركي الأوروبي خلال السنوات الاثنتي عشرة الأولى من قيامه بنسبة 600٪ تقريباً[6] .

ولا يُتوقع أن تصل نسب النمو في التجارة البينية في مجلس التعاون في المدى القريب إلى تلك النسب التي حققها الاتحاد الأوروبي، فقد سبق أن قدرت دراسة قامت بها الأمانة العامة قبل قيام الاتحاد الجمركي أن يكون نمو التجارة البينية في حدود 6-30٪ خلال السنوات الأربع الأولى من قيام الاتحاد الجمركي[7]. وقد بنيت تلك التوقعات على أساس واقعي وتم حسابها باستخدام تجارب محاكاة تعتمد على "النموذج القياسي لدول مجلس التعاون" ، وأخذت التوقعات بالاعتبار عاملين رئيسيين هما:

1. التشابه الكبير بين اقتصاد دول المجلس، والخصائص الهيكلية لهذه الدول . وهذا التشابه يحد من إمكانيات زيادة التبادل التجاري[8].
2. الظروف المقيدة للتجارة خلال الفترة الانتقالية: حيث إنه لضمان قيام الاتحاد الجمركي في موعده المحدد، اتفقت دول المجلس على أن تكون السنوات الثلاث الأولى (2003-2005) من قيام الاتحاد الجمركي فترة انتقالية، يتم خلالها استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي، حيث تمّ الإبقاء مؤقتاً على عدد من خصائص منطقة التجارة الحرة، وذلك فيما يتعلق بالتبادل التجاري في الأدوية والمواد الغذائية، وحماية بعض السلع، وحماية الوكلاء المحليين، كما تم خلالها الإبقاء على عدد من الوظائف الجمركية للمراكز الحدودية البينية[9]. ويدعو ذلك إلى التوقع بأن نمو التبادل التجاري خلال الفترة الانتقالية قد يكون محدوداً.

ولمعرفة مدى الاستفادة الفعلية لدول المجلس من قيام الاتحاد الجمركي خلال فترة قيامه القصيرة، فقد كان ضرورياً قياس مدى النمو في التبادل التجاري بعد قيام الاتحاد الجمركي ومقارنة هذا النمو بالمعدل التاريخي لنمو التجارة البينية خلال الفترة السابقة لقيام الاتحاد الجمركي.

ولذلك فقد تم إعداد هذه الدراسة لتحليل حجم التجارة البينية في مجلس التعاون خلال الفترة (1993-2003)، ومقارنة حركة التبادل التجاري بين دول المجلس قبل وبعد قيام الاتحاد الجمركي في الأول من يناير 2003م.

وقد كان مفاجئاً أن الدراسة وجدت ارتفاعاً كبيراً فاق التوقعات في حجم التجارة البينية في دول المجلس خلال عام 2003م، ففي حين ارتفع حجم التجارة من حوالي 11.1 بليون دولار في عام 1993م إلى 18 بليون دولار عام 2002م، أي بزيادة بلغت 63٪ لمجمل الفترة، أو حوالي 5٪ سنوياً، فإنه في عام 2003م، وهي السنة الأولى لقيام الاتحاد الجمركي، ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس بمعدل 19.5٪، حيث بلغ حجم التجارة البينية 21.5 بليون دولار، وهي أعلى قيمة لإجمالي حجم التجارة البينية بين دول المجلس تم تحقيقها منذ قيام المجلس في عام 1981م. ويشكل معدل الزيادة المشار إليه في عام 2003م أكثر من ثلاثة أضعاف معدل النمو السنوي للسنوات العشر السابقة لقيام الاتحاد.

وقد تناولت الدراسة بالإضافة إلى تأثير الاتحاد الجمركي على الصادرات والواردات البينية في مجلس التعاون، الأوزان النسبية لكل من دول المجلس على مستوى التبادل التجاري ككل، وعلى مستوى الصادرات والواردات. ووجدت الدراسة اختلافاً بين دول المجلس في معدلات نمو تجارتها البينية خلال عام 2003، كما اختلفت معدلات النمو في الدولة الواحدة بين الصادرات والواردات.

وتختلف الأوزان النسبية للدول الأعضاء فيما يتعلق بالواردات البينية عنها في الصادرات. ففي حين شكلت صادرات المملكة العربية السعودية البينية في عام 2003 نسبة 53٪ من إجمالي الصادرات البينية لدول المجلس، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 26٪، ثم سلطنة عمان بنسبة 12٪، ثم مملكة البحرين بنسبة 4٪، فدولة قطر بنسبة 2٪، ثم دولة الكويت بنسبة 2٪، فإنه في جانب الواردات شكلت واردات دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول في عام 2003 بنسبة 30٪ من إجمالي الواردات البينية لدول المجلس، تليها سلطنة عمان نسبة 21٪ ، تليها مملكة البحرين بنسبة 18٪، ، ثم المملكة العربية السعودية بـــ 17٪، فالكويت بنسبة 11٪، ثم دولة قطر بنسبة 5٪.

وبطبيعة الحال، فإن نتائج سنة واحدة من الاتحاد الجمركي قد لا تعبر عما سيكون عليه الحال بعد فترة من قيام الاتحاد الجمركي، خاصة أن السنة الأولى من أي اتحاد جمركي لا يمكن أن يتم فيها إزالة جميع معوقات التجارة بين عشية وضحاها، ونظراً إلى أن دول المجلس – كما سبق إيضاحه – قد اتفقت على الإبقاء على بعض ترتيبات منطقة التجارة الحرة فيما يتعلق ببعض السلع وبعض العلاقات التجارية، إلى أن يتم الاتفاق عليها بصفة جماعية خلال الفترة الانتقالية التي تنتهي بنهاية عام 2005 كحد أقصى.

ومن ناحية أخرى فإن تفسير جزء من معدل النمو المرتفع في حجم التجارة البينية خلال عام 2003 قد يعود إلى الانتعاش الاقتصادي الذي ميز اقتصاد دول المجلس خلال ذلك العام نتيجة لارتفاع أسعار النفط.

ومع أخذ هذه العوامل بالاعتبار فإن معدل النمو الذي تم تحقيقه في حجم التجارة البينية خلال السنة الأولى من قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس والذي بلغ نحو 20٪ معدل مرتفع كثيراً مقارنة بمعدلات النمو في المجموعات الاقتصادية الدولية.

وسوف تتناول هذه الورقة بالتحليل تطور حركة التبادل التجاري في دول المجلس مجتمعة قبل وبعد قيام الاتحاد الجمركي، ثم تعقب ذلك بمعالجة منفصلة لكل من دول المجلس.

أولاً: إجمالي حجم التبادل التجاري بين دول المجلس

1. الحجم الإجمالي للتجارة البينية

بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري السلعي بين دول المجلس في عام 1993م حوالي 11.1 بليون دولار، وارتفع خلال السنوات العشر اللاحقة (1993-2002) إلى 18 بليون دولار عام 2002م[10] . وبلغ متوسط حجم التجارة البينية للفترة 1993-2003م أكثر من 15.2 بليون دولار سنوياً، وكان متوسط معدل الزيادة السنوية للتجارة البينية خلال تلك الفترة حوالي 5٪ .

وخلال عام 2003م، وهي السنة الأولى لقيام الاتحاد الجمركي، ارتفع حجم التجارة البينية إلى 21.5 بليون دولار، وهي أعلى قيمة لإجمالي حجم التجارة البينية بين دول المجلس يتم تحقيقها منذ قيام المجلس في عام 1981. وبلغت الزيادة السنوية في عام 2003 حوالي 19.5٪، وهو معدل يزيد بأكثر من ثلاثة أضعاف عن معدل النمو السنوي للسنوات العشر السابقة (1993-2002).

ويوضح الجدول التالي إجمالي حجم التجارة البينية بين دول المجلس، وحصة كل دولة من الإجمالي، خلال الفترة 1993-2003م[11] .

حجم التجارة البينية لدول المجلس

مليون دولار

حصة كل دولة من إجمالي حجم التجارة البينية لدول المجلس:							
دولة **الكويت** ٪	دولة قطر ٪	سلطنة عمان ٪	**السعودية** ٪	**مملكة** البحرين ٪	**دولة الإمارات** ٪	**إجمالي حجم** التجارة البينية لدول المجلس	**السنة**
5	4	17	31	17	26	11110	1993
7	4	16	30	16	27	11623	1994
7	4	15	33	16	26	13233	1995
7	4	14	36	16	24	14580	1996
7	4	15	35	15	24	15559	1997
7	5	18	30	10	30	14328	1998
7	5	17	32	10	30	14427	1999
8	4	18	32	10	29	16644	2000
7	4	18	31	10	29	16689	2001
7	4	17	33	10	29	18009	2002
6	4	16	36	10	28	21524	2003

ويوضح الشكل التالي مسار إجمالي حجم التجارة البينية بين دول المجلس خلال الفترة 1993-2003م.

حجم التجارة البينية لدول المجلس

(بليون دولار)

ويقارن الجدول التالي إجمالي حجم التجارة البينية لكل دولة من دول المجلس بالمليون دولار للعامين 1993م و 2003م، مرتبة حسب وزنها النسبي :

مليون دولار

الدولة	1993م	2003م
المملكة العربية السعودية	**3401**	**7823**
الإمارات العربية المتحدة	**2844**	**5960**
سلطنة عمان	**1901**	**3462**
مملكة البحرين	**1888**	**2201**
دولة الكويت	**603**	**1312**
دولة قطر	**474**	**765**
المجموع	**11110**	**21524**

وبالنسبة للأوزان النسبية لكل من دول المجلس ، يُلاحظ أنه خلال الفترة 1993–2002م شكل حجم التجارة البينية للمملكة العربية السعودية مع بقية دول المجلس نسبة 32٪ سنوياً من إجمالي التجارة البينية في المتوسط، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 27٪، ثم سلطنة عمان 16٪، ومملكة البحرين 13٪، فدولة الكويت 7٪، ثم دولة قطر 4٪ سنوياً في المتوسط.

وخلال عام 2003م شكل حجم التجارة البينية للمملكة العربية السعودية مع بقية دول المجلس نسبة 36٪ من إجمالي التجارة البينية، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 28٪، ثم سلطنة عمان بنسبة 16٪، فمملكة البحرين 10٪، فدولة الكويت 6٪، ثم دولة قطر بنسبة 4٪. وفيما يلي ملخص لهذه النسب:

الدولة	حصة كل دولة من حجم التجارة البينية لدول المجلس ***متوسط الفترة 1993-2002***	العام 2003م
المملكة العربية السعودية	**٪ 32**	**٪ 36**
الإمارات العربية المتحدة	**٪ 27**	**٪ 28**
سلطنة عمان	**٪ 16**	**٪ 16**
مملكة البحرين	**٪ 13**	**٪ 10**
دولة الكويت	**٪ 7**	**٪ 6**
دولة قطر	**٪ 4**	**٪ 4**

ويوضح الشكل التالي نصيب كل دولة من دول المجلس من إجمالي حجم التجارة البينية لدول المجلس للفترة 1993-2002م.

حصص دول المجلس من إجمالي حجم

التجارة البينية للفترة 1993-2002م (٪)

بينما يوضح الشكل التالي نصيب كل دولة من دول المجلس من إجمالي حجم التجارة البينية لدول المجلس للعام 2003م.

حصص دول المجلس من إجمالي حجم التجارة البينية للعام 2003م (٪)

2. الصادرات

ارتفع إجمالي الصادرات البينية لدول المجلس من حوالي 5.5 بليون دولار في عام 1993م، إلى 9.4 بليون دولار في عام 2002م. وكان متوسط الزيادة السنوية خلال السنوات العشر 6.4٪[12] .

وفي عام 2003، وهي السنة الأولى للاتحاد الجمركي لدول المجلس ارتفعت الصادرات البينية بنسبة 25٪ عن سنة 2002م[13]، حيث بلغت 11.7 بليون دولار، وهي أعلى قيمة سجلتها الصادرات البينية منذ قيام المجلس في عام 1981.

وخلال الفترة 1993-2003م بلغ متوسط الصادرات حوالي 7.9 بليون دولار سنوياً ، ويوضح الجدول التالي صادرات دول المجلس البينية خلال الفترة 1993-2003م.

صادرات دول المجلس البينية

مليون دولار

دول المجلس	الكويت	قطر	عمان	السعودية	البحرين	الإمارات	السنة
5505	134	202	572	2768	343	1487	1993
5877	154	212	632	2868	369	1642	1994
6823	232	243	722	3581	426	1618	1995
7613	182	225	722	4336	439	1709	1996
8112	198	215	867	4551	382	1899	1997
7354	205	231	897	3318	448	2256	1998
7533	237	233	884	3550	414	2216	1999
8805	228	236	1004	4259	399	2679	2000
8567	242	273	1032	3929	426	2667	2001

2002	2730	444	4456	1273	258	236	9396
2003	3070	457	6208	1449	289	263	11736

كما يوضح الشكل التالي مسار إجمالي صادرات دول المجلس خلال الفترة 1993–2003م.

صادرات دول المجلس البينية

وشكلت صادرات المملكة العربية السعودية البينية أعلى نسبة في إجمالي الصادرات البينية لدول المجلس، ففي عام 1993 شكلت حصة المملكة العربية السعودية 50٪ من إجمالي الصادرات البينة لدول المجلس، وبلغت حصة دولة الإمارات العربية المتحدة 27٪، ثم سلطنة عمان 10٪. وخلال الفترة 1993–2003م تراوحت حصة المملكة العربية السعودية بين 45–57٪ ، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة تراوحت بين 22–31٪، ثم سلطنة عمان بنسبة 9–14٪، فمملكة البحرين بنسبة 4–6٪، ثم دولة قطر بنسبة 2–4٪، فدولة الكويت بنسبة 2–3٪.

وفي عام 2003، شكلت صادرات المملكة العربية السعودية البينية 53٪ من إجمالي الصادرات البينية لدول المجلس، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 26٪، ثم سلطنة عمان بنسبة 12٪، ثم مملكة البحرين بنسبة 4٪، ثم دولة قطر ودولة الكويت بنسبة 2٪ لكل منهما.

وفيما يلي ملخص لحصة كل دولة من إجمالي الصادرات البينية لدول المجلس، مرتبة حسب أوزانها النسبية:

حصة كل دولة من الصادرات البينية لدول المجلس			
الدولـــة	1993م	متوسط الفترة 1993- 2002	2003م
المملكة العربية السعودية	**٪ 50**	**٪ 50**	**٪ 53**
الإمارات العربية المتحدة	**٪ 27**	**٪ 28**	**٪ 26**
سلطنة عمان	**٪ 10**	**٪ 11**	**٪ 12**
مملكة البحرين	**٪ 6**	**٪ 6**	**٪ 4**

دولة قطر	**4** ٪	**3** ٪	**2** ٪
دولة الكويت	**2** ٪	**3** ٪	**2** ٪

3. الواردات :

بلغ إجمالي الواردات البينية لدول المجلس 5.6 بليون دولار في عام 1993م. وارتفعت إلى 8.6 بليون دولار في عام 2002م. وكان المعدل البسيط للزيادة السنوية خلال السنوات العشر 5.1٪[14].

وفي عام 2003م، ارتفعت الواردات البينية لتصل إلى 9.8 بليون دولار، وهي أعلى قيمة سجلتها الواردات البينية لدول المجلس خلال الفترة 1993-2003م.

ويوضح الجدول التالي واردات دول المجلس البينية خلال الفترة 1993-2003م.

واردات دول المجلس البينية

(1993-2003)

مليون دولار

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	دول المجلس
1993	1357	1545	633	1329	272	469	5605
1994	1463	1479	657	1265	272	610	5746
1995	1762	1647	754	1218	278	753	6410
1996	1738	1906	893	1283	347	802	6968
1997	1907	1982	884	1458	358	858	7447
1998	2019	967	1009	1640	526	813	6974
1999	2081	961	1090	1527	440	795	6894
2000	2080	1201	1079	1974	483	1023	7839
2001	2232	1296	1215	1916	470	994	8122
2002	2551	1378	1484	1809	447	943	8613
2003	2890	1744	1616	2013	476	1049	9788

ويتضح التزايد المتواصل تقريباً في مستويات الواردات البينية خلال فترة الدراسة، من الشكل التالي .

وتعتبر دولة الإمارات أكبر المستوردين من دول المجلس الأخرى بنسبة تراوحت بين 24 _ 30٪ من إجمالي الواردات البينية لدول المجلس، تليها مملكة البحرين وسلطنة عمان بنسبة 14 _ 28٪، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 11 _ 17٪، فدولة الكويت بـــ 8 _ 13٪، ثم دولة قطر بـــ 4 _ 8٪. وذلك خلال الفترة 1993-2003م .

وفي عام 2003، شكلت واردات دولة الإمارات 30٪ من إجمالي الواردات البينية لدول المجلس، تليها سلطنة عمان بنسبة 21٪، ثم مملكة البحرين بنسبة 18٪، فالمملكة العربية السعودية بنسبة 17٪، ثم دولة الكويت بـــ 11٪، فدولة قطر بنسبة 5٪.

وفيما يلي ملخص لحصة كل دولة من إجمالي الواردات البينية لدول المجلس، في عامي 1993 و2003، ومتوسط حصتها للفترة (1993-2003)، مرتبة حسب أوزانها النسبية في عام 2003:

الدولـــــة	حصة كل دولة من الواردات البينية لدول المجلس		
	1993م	متوسط الفترة 1993-2002	2003م
دولة الإمارات العربية المتحدة	٪ 24	٪ 27	٪ 30
سلطنة عمان	٪ 24	٪ 22	٪ 21
مملكة البحرين	٪ 28	٪ 21	٪ 18
المملكة العربية السعودية	٪ 11	٪ 14	٪ 17
دولة الكويت	٪ 8	٪ 11	٪ 11
دولة قطر	٪ 5	٪ 5	٪ 5

ويلاحظ أن هناك بعض التباين بين أرقام الواردات والصادرات البينية، في حين أنها يجب أن تكون متقاربة مع زيادة في قيمة الواردات تعود إلى تكاليف الشحن والتأمين ، أما في بيانات دول المجلس فيلاحظ ارتفاع أرقام الصادرات البينية عن أرقام الواردات البينية، ويعود هذا التباين بشكل أساسي إلى التباين بين أرقام صادرات دول المجلس إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وأرقام واردات دولة الإمارات من الدول نفسها، حيث يصل التباين إلى نسبة ، كما سوف يتم إيضاحه لاحقاً. وقد تم اعتماد أرقام دولة الإمارات العربية المتحدة في حساب إجمالي الواردات، على الرغم من الانخفاض النسبي في تلك الأرقام.

ثانياً: دولة الإمارات العربية المتحدة

1. حجم التجارة البينية

ارتفع حجم التجارة البينية لدولة الإمارات العربية المتحدة من حوالي 2.8 بليون دولار في عام 1993م، إلى 5.3 بليون دولار في عام 2002م. وكان متوسط المعدل البسيط للزيادة السنوية خلال الفترة 1993–2002م حوالي 7٪.

وبلغت أعلى قيمة لها في عام 2003م حيث سجلت 6 بليون دولار، أي بمعدل نمو بلغ 13٪ عن مستوى عام 2002.

وقد شكل حجم التجارة البينية لدولة الإمارات العربية المتحدة نسبة تراوحت بين 24–30٪ من إجمالي حجم التجارة البينية لدول المجلس خلال الفترة 1993–2003م، وبمتوسط سنوي خلال نفس الفترة بلغ 27٪.

وتشكل صادرات دولة الإمارات إلى دول المجلس نسبة أكبر بقليل من وارداتها كنسبة من إجمالي حجم التجارة البينية للإمارات ، حيث بلغت نسبة الصادرات حوالي 52٪ خلال فترة الدراسة، وشكلت الواردات نسبة 48٪ في المتوسط. ويوضح الجدول التالي هذه النسب خلال الفترة 1993 _ 2003م.

حجم التجارة البينية لدولة الإمارات العربية المتحدة

مليون دولار

السنة	حجم التجارة البينية	نسبة الصادرات إلى حجم التجارة البينية ٪	*نسبة الواردات إلى حجم* التجارة البينية ٪
1993	2844	52	48
1994	3105	53	47
1995	3381	48	52
1996	3447	50	50
1997	3806	50	50
1998	4275	53	47
1999	4297	52	48

2000	4759	56	44
2001	4898	54	46
2002	5281	52	48
2003	5960	52	48

ويوضح الشكل التالي المسار المتزايد لإجمالي حجم التجارة البينية للإمارات خلال الفترة 1993–2003م.

حجم التجارة البينية لدولة الإمارات العربية المتحدة

ومن المهم ملاحظة أن أرقام التجارة البينية لدولة الإمارات العربية المتحدة قد لا تعطي الصورة الكاملة لحجم تلك التجارة، حيث لا تمثل البيانات التي تم استخدامها أعلاه، وهي بيانات رسمية، سوى تجارة ثلاث من الإمارات السبع (أبوظبي، دبي، الشارقة). ويظهر ذلك جليا من خلال مقارنة البيانات الرسمية للدولة مع بيانات دول المجلس الأخرى سواء في الصادرات أو الواردات، حيث تُظهر بيانات دول المجلس الأخرى مستوى أعلى للتبادل التجاري بين دولة الإمارات وبقية دول المجلس.

2. الصادرات

اتخذت صادرات دولة الإمارات لدول المجلس الأخرى اتجاهاً تصاعدياً، فقد بلغ إجمالي صادراتها إلى دول المجلس حوالي 1.5 بليون دولار في عـــام 1993م، ثم ارتفعت في السنوات التالية إلى أن بلغت 2.7 بليون دولار في عام 2002م، بمعدل زيادة سنوي 7.3٪ بالمتوسط للفترة 1993–2002م.

وفي عام 2003م، ارتفعت بمعدل 12٪ عن العام السابق، وبلغت أعلى قيمة لها بأكثر من 3.1 بليون دولار.

وتعتبر دولة الإمارات من أكبر المصدرين لدول المجلس الأخرى بعد المملكة العربية السعودية، وتشكل صادراتها إلى سلطنة عمان النسبة الأكبر، وذلك خلال الفترة 1993–2003م.

ويوضح الجدول التالي صادرات دولة الإمارات إلى دول المجلس الأخرى خلال الفترة 1993–2003م.

صادرات دولة الإمارات العربية المتحدة لدول المجلس الأخرى

مليون دولار

السنة	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	دول المجلس
1993	58	256	1049	124	n.a.	1487
1994	89	271	1036	124	123	1642
1995	89	332	920	122	156	1618
1996	85	367	988	127	142	1709
1997	97	391	1107	116	188	1899
1998	86	447	1302	252	169	2256
1999	84	537	1195	181	219	2216
2000	104	536	1551	205	284	2679
2001	112	577	1505	199	275	2667
2002	119	745	1419	187	260	2730
2003	144	872	1579	186	289	3070

كما يوضح الشكل التالي مسار إجمالي صادرات دولة الإمارات إلى دول المجلس الأخرى خلال الفترة 1993–2003م.

صادرات دولة الإمارات العربية المتحدة

لدول المجلس الأخرى

3. الواردات

يلاحظ الاتجاه التصاعدي لواردات دولة الإمارات من دول المجلس الأخرى، فقد بلغ إجمالي وارداتها من دول المجلس حوالي 1.4 بليون دولار في عام 1993م، ثم ارتفع إلى أن بلغ 2.6 بليون دولار عام 2002م. وبلغ معدل الزيادة السنوي 7.5٪ بالمتوسط للفترة 1993–2002م.

وارتفعت الواردات في عام 2003م بمعدل 13٪ عن عام 2002م، حيث بلغت 2.9 بليون دولار.

وتشكل واردات دولة الإمارات من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان أعلى نسبة، تراوحت بين 36–45٪ لكل منهما من إجمالي واردات دولة الإمارات خلال الفترة 1993–2003م.

ويوضح الجدول التالي واردات دولة الإمارات من دول المجلس الأخرى خلال الفترة 1993–2003م.

واردات دولة الإمارات العربية المتحدة
من دول المجلس الأخرى

مليون دولار

السنة	*مملكة البحرين*	السعودية	سلطنة عمان	دولة قطر	دولة الكويت	دول المجلس
1993	130	490	556	123	58	1357
1994	106	564	604	129	60	1463
1995	111	751	694	151	55	1762
1996	123	743	678	121	73	1738
1997	82	796	819	111	99	1907
1998	112	843	821	139	104	2019
1999	109	918	790	151	113	2081
2000	122	921	856	95	86	2080
2001	152	977	859	139	104	2232
2002	162	1047	1109	129	105	2551
2003	180	1146	1304	144	116	2890

ويوضح الشكل التالي مسار إجمالي واردات دولة الإمارات من دول المجلس الأخرى خلال الفترة 1993–2003م.

واردات دولة الإمارات العربية المتحدة من

دول المجلس الأخرى

ويُلاحظ من مقارنة جدول واردات دولة الإمارات مع صادرات دول المجلس إليها تباين ملموس بين تلك الأرقام، فمن مقارنة صادرات المملكة العربية السعودية لدولة الإمارات[15] يظهر فرق كبير بينها وبين بيانات واردات دولة الإمارات من السعودية[16]. حيث تسجل بيانات صادرات السعودية إلى دولة الإمارات أرقاماً أعلى بكثير من بيانات واردات دولة الإمارات من السعودية، والجدول التالي يوضح ذلك:

نسبة التبايـــن %	صادرات السعودية إلى دولة الإمارات	واردات دولة الإمارات من السعودية	
56	869	490	1993
59	953	564	1994
56	1347	751	1995
41	1805	743	1996
41	1964	796	1997
64	1310	843	1998
73	1256	918	1999
59	1568	921	2000
56	1749	977	2001
61	1720	1047	2002
44	2613	1146	2003

وبالمثل في صادرات عدد من دول المجلس الأخرى إلى دولة الإمارات، حيث تسجل تلك الدول قيماً أكبر من قيم الواردات المسجلة في بيانات دولة الإمارات. وإلى أن يتم التوفيق بين هذه البيانات، فقد تم اعتماد بيانات الصادرات حسب الدولة المصدرة حيثما توفرت، كما تم اعتماد بيانات واردات دولة الإمارات حيثما توفرت.

ثالثـــاً: مملكـــة البحريـــن

1. حجم التجارة البينية

بلغ حجم التجارة البينية في مملكة البحرين في عام 1993م حوالي 1.9 بليون دولار. وارتفعت إلى أعلى مستوياتها في عام 1997 حيث بلغت 2.4 بليون دولار، ثم انخفضت في الأعوام 1998-1999 بسبب انخفاض قيمة الواردات النفطية، لتعاود الارتفاع مرة أخرى ابتداءً من عام 2000، وبلغت 1.8 بليون دولار عام 2002م.

وفي عام 2003م ارتفع حجم التجارة البينية بمعدل 21٪ عن العام السابق، حيث بلغ 2.2 بليون دولار.

وتشكل واردات مملكة البحرين من دول المجلس نسبة أكبر من صادراتها، حيث شكلت نسبة تتراوح بين 68-84٪ من إجمالي حجم التجارة البينية للبحرين خلال الفترة 1993-2003م.

كما شكل حجم التجارة البينية للبحرين نسبة تراوحت بين 10–17٪ من إجمالي حجم التجارة البينية بين دول المجلس ، خلال الفترة 1993–2003م، وكان المتوسط السنوي حوالي 12.7٪ خلال نفس الفترة.

ويوضح الجدول التالي حجم التجارة البينية للبحرين ونسبة كل من صادراتها ووارداتها من دول المجلس إلى حجم التجارة البينية خلال الفترة 1993–2003م.

حجم التجارة البينية لمملكة البحرين

مليون دولار

السنة	حجم التجارة البينية	نسبة الصادرات إلى حجم التجارة البينية ٪	نسبة الواردات إلى حجم التجارة البينية ٪
1993	1888	18	82
1994	1848	20	80
1995	2073	21	79
1996	2344	19	81
1997	2364	16	84
1998	1415	32	68
1999	1375	30	70
2000	1600	25	75
2001	1721	25	75
2002	1822	24	76
2003	2201	21	79

ويوضح الشكل التالي مسار إجمالي حجم التجارة البينية للبحرين خلال الفترة 1993–2003م.

حجم التجارة البينية لمملكة البحرين

2. الصادرات

ارتفعت صادرات مملكة البحرين في عام 1993م من حوالي 343 مليون دولار إلى أن بلغت في عام 2002م حوالي 444 مليون دولار، أي بمعدل زيادة 29٪ لمجمل الفترة 1993–2002م.

وفي عام 2003م ارتفعت صادرات مملكة البحرين بمعدل 3٪ عن العام السابق حتى بلغت 457 مليون دولار.

وبلغ متوسط الصادرات حوالي 413 مليون دولار خلال الفترة 1993– 2003م، وتشكل صادرات مملكة البحرين إلى المملكة العربية السعودية نسبة تتراوح ما بين 42–60٪ من إجمالي صادراتها البينية، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة تراوحت بين 16–36٪.

ويوضح الجدول التالي صادرات مملكة البحرين إلى دول المجلس الأخرى خلال الفترة 1993–2003م.

صادرات مملكة البحرين لدول المجلس الأخرى

مليون دولار

السنة	الإمارات	السعودية	عمان	قطر	الكويت	دول المجلس
1993	118	144	64	16	n.a.	343
1994	59	220	21	28	42	369
1995	74	251	11	32	58	426
1996	83	248	17	42	48	439
1997	75	196	35	30	46	382
1998	102	247	17	31	51	448
1999	99	219	20	31	45	414
2000	111	171	25	36	56	399
2001	138	170	25	36	56	426
2002	147	176	26	37	58	444
2003	163	195	29	23	46	457

ويوضح الشكل التالي مسار إجمالي صادرات مملكة البحرين إلى دول المجلس الأخرى خلال الفترة 1993–2003م.

صادرات مملكة البحرين لدول المجلس

الأخرى

3. الواردات

تعكس بيانات واردات مملكة البحرين من دول المجلس الأخرى بعض التقلبات، خاصة خلال الفترة 1993–1999م، نتيجة للتقلبات في قيمة الواردات النفطية ، فقد بلغت في عام 1993م حوالي 1.5 بليون دولار، ثم انخفضت إلى أقل من بليون دولار عام 1999، غير أنها عاودت الارتفاع بعد ذلك، لتصل إلى 1.4 بليون دولار في عام 2002م.

وفي عام 2003م ارتفعت واردات مملكة البحرين بنسبة 27٪، حيث بلغت 1.7 بليون دولار.

وبلغ متوسط الواردات 1.5 بليون دولار خلال الفترة 1993–2003م.

وشكلت واردات مملكة البحرين من المملكة العربية السعودية نسبة عالية تراوحت بين 86–95٪ من إجمالي واردات مملكة البحرين من دول المجلس خلال الفترة 1993–2003م.

ويوضح الجدول التالي واردات مملكة البحرين من دول المجلس الأخرى خلال الفترة 1993–2003م.

واردات مملكة البحرين من دول المجلس الأخرى

مليون دولار

السنة	الإمارات	السعودية	عمان	قطر	الكويت	دول المجلس
1993	64	1466	8	7	n.a.	1545
1994	98	1354	8	9	11	1479
1995	98	1515	9	10	15	1647
1996	94	1781	9	8	14	1906
1997	104	1842	12	9	15	1982
1998	95	842	11	8	12	967
1999	94	835	12	8	12	961
2000	116	1035	15	19	15	1201
2001	126	1117	16	20	16	1296
2002	134	1188	18	22	18	1378
2003	169	1503	22	27	22	1744

ويوضح الشكل التالي مسار إجمالي واردات مملكة البحرين من دول المجلس الأخرى خلال الفترة 1993–2003م.

واردات مملكة البحرين من دول المجلس

الأخرى

رابعـــاً : المملكة العربية السعودية

1. إجمالي التجارة البينية

بلغ حجم التجارة البينية للمملكة في عام 1993م حوالي 3.4 بليون دولار، شكلت الصادرات 81٪ منها، وشكلت الواردات 19٪ ، وارتفع إلى حوالي 5.9 بليون دولار (75٪ للصادرات، 25٪ للواردات) في عام 2002م. وبلغ معدل الزيادة السنوي 7.2٪ بالمتوسط للفترة 1993–2002م.

وفي عام 2003م ارتفع حجم التجارة البينية بمعدل 32٪ عن العام السابق، حيث بلغ 7.8 بليون دولار (79٪ للصادرات، 21٪ للواردات).

وقد شكل حجم التجارة البينية للملكة العربية السعودية نسبة تراوحت بين 30–36٪ من إجمالي حجم التجارة البينية لدول المجلس خلال الفترة 1993–2003م، بمتوسط سنوي بلغ حوالي 33٪.

ويوضح الجدول التالي حجم التجارة البينية للمملكة العربية السعودية ونسبة كل من صادراتها ووارداتها من دول المجلس إلى حجم التجارة البينية خلال الفترة 1993–2003م.

حجم التجارة البينية للمملكة العربية السعودية

مليون دولار

نسبة الواردات إلى حجم التجارة البينية ٪	نسبة الصادرات إلى حجم التجارة البينية ٪	حجم التجارة البينية	السنة
19	81	3401	1993
19	81	3525	1994
17	83	4335	1995
17	83	5229	1996
16	84	5435	1997
23	77	4327	1998
23	77	4640	1999

2000	5337	80	20
2001	5144	76	24
2002	5941	75	25
2003	7823	79	21

ويوضح الشكل التالي مسار إجمالي حجم التجارة البينية للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1993 _ 2003م.

حجم التجارة البينية للمملكة العربية

السعودية

2. الصادرات البينية

بلغت صادرات المملكة إلى دول المجلس الأخرى حوالي 2.8 بليون دولار في عام 1993م، ثم ارتفعت إلى أن بلغت في عام 2002م حوالي 4.5 بليون دولار. وبلغ معدل الزيادة السنوي 6.7٪ بالمتوسط للفترة 1993–2002م.

وارتفعت في عام 2003م إلى 6.2 بليون دولار، أي زيادة بمعدل 39% تقريباً عن العام السابق.

وقد بلغ متوسط الصادرات حوالي 4 بليون دولار خلال الفترة 1993–2003م.

وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر مصدر لدول المجلس الأخرى، وتشكل صادراتها إلى مملكة البحرين النسبة الأكبر والتي تراوحت بين 35–48٪ من إجمالي صادرات المملكة لدول المجلس ، تليها دولة الإمارت العربية المتحدة 31–45٪، ثم دولة الكويت 10–15٪، وذلك خلال الفترة 1993–2003م.

ويوضح الجدول التالي صادرات المملكة إلى دول المجلس الأخرى خلال الفترة 1993–2003م.

صادرات المملكة العربية السعودية لدول المجلس الأخرى[17]

مليون دولار

دول المجلس	الكويت	قطر	عمان	البحرين	*الإمارات*	السنة

1993	869	1333	67	83	417	2768
1994	953	1340	82	102	392	2868
1995	1347	1476	135	158	466	3581
1996	1805	1753	117	206	455	4336
1997	1964	1670	155	224	537	4551
1998	1310	1170	139	197	503	3318
1999	1256	1483	154	182	475	3550
2000	1568	1906	111	195	480	4259
2001	1749	1413	153	198	417	3929
2002	1720	1752	189	258	537	4456
2003	2613	2158	275	368	793	6208

ويوضح الشكل التالي مسار إجمالي صادرات المملكة إلى دول المجلس الأخرى خلال الفترة 1993-2003م.

صادرات المملكة العربية السعودية لدول

المجلس الأخرى

3. الواردات

بلغت واردات المملكة من دول المجلس الأخرى في عام 1993م حوالي 633 مليـــون دولار ، ثم ارتفعت إلى أن بلغت أكثر من 1.5 بليـــون دولار في عام 2002م. وبلغ معدل الزيادة السنوي 10.2٪ بالمتوسط للفترة 1993-2002م.

وارتفعت في عام 2003م إلى 1.6 بليون دولار، أي بمعدل 13٪ عن العام السابق.

وبلغ متوسط الواردات حوالي بليون دولار خلال فترة الدراسة.

وشكلت واردات المملكة العربية السعودية من دولة الإمارات العربية المتحدة نسبة تراوحت بين 45-59٪ من إجمالي واردات المملكة من دول المجلس، ثم مملكة البحرين بنسبة تراوحت 13-29٪ خلال الفترة 1993-2003م.

ويوضح الجدول التالي واردات المملكة من دول المجلس الأخرى خلال الفترة 1993-2003م.

واردات المملكة العربية السعودية من دول المجلس الأخرى

مليون دولار

السنة	الإمارات	البحرين	عمان	قطر	الكويت	دول المجلس
1993	282	158	38	84	71	633
1994	297	168	43	69	79	657
1995	363	201	55	66	69	754
1996	403	261	61	76	91	893
1997	430	216	77	82	79	884
1998	492	272	81	80	84	1009
1999	591	241	87	72	100	1090
2000	589	185	105	93	107	1079
2001	634	199	136	135	111	1215
2002	819	276	119	145	125	1484
2003	959	204	152	170	131	1616

ويوضح الشكل التالي مسار إجمالي واردات المملكة من دول المجلس الأخرى خلال الفترة 1993-2003م.

واردات المملكة العربية السعودية من

دول المجلس الأخرى

خامساً: سلطنـــة عمـــان

1. حجم التجارة البينية

ارتفع حجم التجارة البينية لسلطنة عمان من حوالي 1.9 بليون دولار (حصة الصادرات 30٪ ، و 70٪ للواردات) في عام 1993م إلى حوالي 3.1 بليون دولار (41٪ للصادرات، 59٪ للواردات) في عام 2002م. وبلغ معدل الزيادة السنوي 5.8٪ بالمتوسط للفترة 1993–2002م.

وفي عام 2003م، بلغ 3.5 بليون دولار (42٪ للصادرات، 58٪ للواردات)، أي ارتفع بمعدل 12٪ عن عام 2002م.

وبلغ متوسط حجم التجارة البينية للفترة 1993–2003م حوالي 2.5 بليون دولار تقريباً.

وشكلت واردات سلطنة عمان لدول المجلس نسبة أكبر من صادراتها البينية، حيث شكلت نسبة تتراوح بين 58–70٪ للفترة 1993–2003م.

كما شكل حجم التجارة البينية لسلطنة عمان نسبة تراوحت بين 14–18٪ من إجمالي حجم التجارة البينية لدول المجلس خلال الفـــترة 1993–2003م، وبلغ المتوسط السنوي حوالي 16.4٪.

ويوضح الجدول التالي حجم التجارة البينية لسلطنة عمان ونسبة كل من صادراتها ووارداتها من دول المجلس إلى حجم التجارة البينية للسلطنة خلال الفترة 1993–2003م.

حجم التجارة البينية لسلطنة عمان

مليون دولار

السنة	حجم التجارة البينية	نسبة الصادرات إلى حجم التجارة البينية ٪	نسبة الواردات إلى حجم التجارة البينية ٪
1993	1901	30	70
1994	1897	33	67
1995	1940	37	63
1996	2004	36	64
1997	2326	37	63
1998	2537	35	65
1999	2411	37	63
2000	2978	34	66
2001	2947	35	65
2002	3082	41	59
2003	3462	42	58

ويوضح الشكل التالي مسار إجمالي حجم التجارة البينية لسلطنة عمان خلال الفترة 1993–2003م.

حجم التجارة البينية لسلطنة عمان

2. الصادرات

بلغ إجمالي صادرات سلطنة عمان حوالي 572 مليون دولار في عام 1993م، ثم ارتفعت بشكل ملحوظ خلال السنوات التالية حيث بلغت في عام 2002م حوالي 1.3 بليون دولار، وبمعدل زيادة سنوي 9.6٪ بالمتوسط خلال الفترة 1993–2002م.

وفي عام 2003م ارتفعت صادرات السلطنة بمعدل 14٪ عن العام السابق، حيث بلغت حوالي 1.4 بليون دولار.

وبلغ متوسط الصادرات 914 مليون دولار سنوياً للفترة 1993–2003م.

وشكلت صادرات سلطنة عمان إلى دولة الإمارات العربية المتحدة نسبة عالية تراوحت بين 76–88٪ من إجمالي صادرات سلطنة عمان لدول المجلس خلال الفترة 1993–2003م.

ويوضح الجدول التالي صادرات سلطنة عمان إلى دول المجلس الأخرى خلال الفترة 1993–2003م.

صادرات سلطنة عمان لدول المجلس الأخرى

مليون دولار

دول المجلس	الكويت	قطر	السعودية	البحرين	الإمارات	السنة
572	10	7	42	8	505	1993
632	14	7	55	8	549	1994
722	18	9	55	9	631	1995
722	15	15	65	9	617	1996
867	28	11	73	11	745	1997
897	19	16	101	14	746	1998
884	22	17	116	11	718	1999
1004	30	20	163	12	778	2000

2001	781	15	189	21	25	1032
2002	1009	22	181	34	26	1273
2003	1124	27	231	38	29	1449

ويوضح الشكل التالي مسار إجمالي صادرات سلطنة عمان إلى دول المجلس الأخرى خلال الفترة 1993-2003م.

صادرات سلطنة عمان لدول

المجلس الأخرى

3. الواردات

اتخذت واردات سلطنة عمان من دول المجلس الأخرى اتجاهاً تصاعدياً، فقد بلغت في عام 1993 حوالي 1.3 بليون دولار، ثم ارتفعت إلى 1.8 بليون دولار في عام 2002م. وكان متوسط معدل الزيادة السنوي 4.1٪ للفترة 1993-2002م.

وفي عام 2003م، ارتفعت الواردات البينية بمعدل 11٪ عن عام 2002م، حيث بلغت أكثر من 2 بليون دولار وهي أعلى قيمة لواردات سلطنة عمان من دول المجلس خلال فترة الدراسة.

وتعتبر سلطنة عمان من أكبر دول المجلس استيراداً من دول المجلس الأخرى وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد شكلت وارداتها من دولة الإمارات نسبة كبيرة جداً تراوحت بين 83-90٪ من إجمالي واردات سلطنة عمان من دول المجلس، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 7-13% خلال الفترة 1993-2003م.

ويوضح الجدول التالي واردات سلطنة عمان من دول المجلس الأخرى خلال الفترة 1993-2003م.

واردات سلطنة عمان من دول المجلس الأخرى

مليون دولار

دول المجلس	الكويت	قطر	السعودية	البحرين	الإمارات	السنة
1329	8	8	88	71	1154	1993

1994	1139	14	97	6	8	1265
1995	1012	19	162	15	10	1218
1996	1087	30	141	15	10	1283
1997	1217	39	183	8	11	1458
1998	1432	19	168	10	11	1640
1999	1314	22	159	12	20	1527
2000	1706	28	207	8	26	1974
2001	1655	28	200	8	25	1916
2002	1561	29	189	7	24	1809
2003	1737	32	210	8	26	2013

ويوضح الشكل التالي مسار إجمالي واردات سلطنة عمان من دول المجلس الأخرى خلال الفترة 1993-2003م.

واردات سلطنة عمان من دول المجلس

الأخرى

سادســاً: دولــة قطـــــر

1. حجم التجارة البينية

بلغ حجم التجارة البينية لدولة قطر في عام 1993م حوالي 474 مليون دولار (شكلت الصادرات 43٪ منها ، و 57٪ للواردات). وارتفعت إلى 705 مليون دولار في عام 2002م (37٪ للصادرات، 63٪ للواردات). وبلغ متوسط معدل الزيادة السنوي 5.1٪ للفترة 1993–2002م.

وارتفع حجم التجارة بمعدل 9٪ في عام 2003م عن العام السابق، حيث بلغ 765 مليون (38٪ للصادرات، 62٪ للواردات).

وبلغ متوسط حجم التجارة البينية للفترة 1993–2003م حوالي 635 مليون دولار تقريباً.

وشكلت واردات دولة قطر من دول المجلس نسبة أكبر من صادراتها البينية، حيث شكلت نسبة تتراوح بين 53–70٪ للفترة 1993–2003م.

وشكل حجم التجارة البينية لدولة قطر نسبة تراوحت بين 4–5٪ من إجمالي حجم التجارة البينية بين دول المجلس خلال الفترة 1993–2003م .

ويوضح الجدول التالي حجم التجارة البينية لدولة قطر ونسبة من صادراتها ووارداتها من دول المجلس إلى حجم التجارة البينية خلال الفترة 1993–2003م.

حجم التجارة البينية لدولة قطر

مليون دولار

السنة	*حجم التجارة البينية*	نسبة الصادرات إلى حجم التجارة البينية ٪	نسبة الواردات إلى حجم التجارة البينية ٪
1993	474	43	57
1994	484	44	56
1995	521	47	53
1996	571.7	39	61
1997	572.3	37	63
1998	757	30	70
1999	672	35	65
2000	719	33	67
2001	743	37	63
2002	705	37	63
2003	765	38	62

ويوضح الشكل التالي مسار إجمالي حجم التجارة البينية لدولة قطر خلال الفترة 1993–2003م.

2. الصادرات :

ارتفعت صادرات دولة قطر من 202 مليون دولار في عام 1993م إلى 258 مليون دولار في عام 2002م. وبلغ متوسط معدل الزيادة السنوي 3٪ للفترة 1993–2002م.

وفي عام 2003م، بلغت حوالي 289 مليون دولار، أي زيادة بمعدل 12٪ عن عام 2002م.

وبلغ متوسط الصادرات 238 مليون دولار للفترة 1993–2003م.

وشكلت صادرات دولة قطر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة نسبة عالية تراوحت بين 45–59٪ من إجمالي صادرات دولة قطر لدول المجلس خلال الفترة 1993–2003م.

ويوضح الجدول التالي صادرات دولة قطر إلى دول المجلس الأخرى خلال الفترة 1993–2003م.

صادرات دولة قطر لدول المجلس الأخرى

مليون دولار

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	الكويت	دول المجلس
1993	112	7	76	7	n.a.	202
1994	117	9	63	5	18	212
1995	137	9	60	14	23	243
1996	110	8	69	14	24	225
1997	101	9	75	7	23	215
1998	126	7	72	9	16	231
1999	138	7	66	10	12	233
2000	87	17	115	7.3	10	236
2001	126	19	111	7	10	273
2002	117	20	105	6.7	9	258
2003	131	24	117	7	10	289

ويوضح الشكل التالي مسار إجمالي صادرات دولة قطر إلى دول المجلس الأخرى خلال الفترة 1993–2003م.

صادرات دولة قطر لدول المجلس

الأخرى

3. الواردات

بلغت واردات دولة قطر البينية في عام 1993م حوالي 272 مليون دولار، وفي عام 2002م بلغت 447 مليون دولار. وبلغ متوسط معدل الزيادة السنوي 7٪ للفترة 1993–2002م.

وفي عام 2003م، ارتفعت الواردات البينية بمعدل 7٪ عن عام 2002م حيث بلغت 476 مليون دولار.

وقد بلغ متوسط واردات دولة قطر 397 مليون دولار خلال الفترة 1993–2003م.

وشكلت واردات دولة قطر من دولة الإمارات العربية المتحدة نسبة ملحوظة تراوحت بين 36–53٪ من إجمالي واردات دولة قطر من دول المجلس، والمملكة العربية السعودية بنسبة 34–48٪ خلال الفترة 1993–2003م.

ويوضح الجدول التالي واردات دولة قطر من دول المجلس الأخرى خلال الفترة 1993–2003م.

واردات دولة قطر من دول المجلس الأخرى

مليون دولار

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	الكويت	دول المجلس
1993	136	18	101	7	10	272
1994	136	18	101	7	10	272
1995	134	31	95	9	9	278
1996	140	33	151	10	13	347
1997	128	33	172	10	14	358
1998	277	34	187	15	13.7	526
1999	200	35	176	14	16	440
2000	225	40	183	18	17	483
2001	218	40	178	17	16.5	470
2002	206	41	168	16	15.6	447

2003	205	25	210	20	16	476

ويوضح الشكل التالي مسار إجمالي واردات دولة قطر من دول المجلس الأخرى خلال الفترة 1993–2003م.

واردات دولة قطر من دول المجلس

الأخرى

سابعـــاً: دولـــة الكويـــت

1. حجم التجارة البينية

ارتفع حجم التجارة البينية للكويت من حوالي 764 مليون دولار (حصة الصادرات 20٪ منها ، و 80٪ للواردات) في عام 1994م[18] إلى 1.2 بليون دولار (20٪ للصادرات، 80٪ للواردات) في عام 2002م. وبلغ متوسط معدل الزيادة السنوي 6.2٪ للفترة 1994–2002م.

وفي عام 2003م ارتفع حجم التجارة عن العام السابق بمعدل 11٪، حيث بلغ حوالي 1.3 بليون دولار (20٪ للصادرات، 80٪ للواردات)، وهي أعلى قيمة تم رصدها لحجم التجارة البينية للكويت.

وبلغ متوسط حجم التجارة البينية حوالي 1.1 بليون دولار تقريباً للفترة 1994–2003م.

وشكلت واردات دولة الكويت لدول المجلس نسبة أكبر من صادراتـــها البينية، حيث شكلت نسبة تتراوح بين 76–82٪ خلال الفترة 1994–2003م.

وشكل حجم التجارة البينية للكويت نسبة تراوحت بين 6–8٪ من إجمالي حجم التجارة البينية بين دول المجلس خلال الفترة 1994–2003م، ومتوسط سنوي 7٪.

ويوضح الجدول التالي حجم التجارة البينية للكويت ونسبة صادراتها ووارداتها من دول المجلس إلى حجم التجارة البينية خلال الفترة 1993–2003م.

حجم التجارة البينية لدولة الكويت

مليون دولار

السنة	حجم التجارة البينية	نسبة الصادرات إلى حجم التجارة البينية ٪	**نسبة الواردات** إلى حجم التجارة البينية٪
1993	603	22	78
1994	764	20	80
1995	984	24	76
1996	984	19	81
1997	1056	19	81
1998	1018	20	80
1999	1032	23	77
2000	1251	18	82
2001	1235	20	80
2002	1179	20	80
2003	1312	20	80

ويوضح الشكل التالي مسار إجمالي حجم التجارة البينية لدولة الكويت خلال الفترة 1994–2003م.

حجم التجارة البينية لدولة الكويت

2. الصادرات

بلغ إجمالي صادرات دولة الكويت لدول المجلس في عام 1994م حوالي 154 مليون دولار، واتخذت اتجاهاً تصاعدياً إلى أن بلغت في عام 2002م حوالي 236 مليون دولار. وبلغ متوسط معدل الزيادة السنوي 7٪ تقريباً للفترة 1994–2002م.

وارتفعت بمعدل 12٪ في عام 2003م ، حيث بلغت حوالي 263 مليون دولار، وهي أعلى قيمة للصادرات.

وبلغ متوسط الصادرات حوالي 218 مليون دولار خلال الفترة 1993–2003م.

وشكلت صادرات دولة الكويت إلى دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية نسبة مرتفعة تراوحت بين 33-49٪ (لكل منهما) من إجمالي صادرات دولة الكويت إلى دول المجلس خلال الفترة 1994-2003م.

ويوضح الجدول التالي صادرات دولة الكويت إلى دول المجلس الأخرى خلال الفترة 1993-2003م.

صادرات دولة الكويت لدول المجلس الأخرى

مليون دولار

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	دول المجلس
1993	53	n.a.	65	8	9	134
1994	55	10	72	8	9	154
1995	76	17	113	11	15	232
1996	66	12	83	9	12	182
1997	90	14	72	10	13	198
1998	95	11	77	10	13	205
1999	103	11	91	18	14	237
2000	78	14	97	23.4	16	228
2001	94.6	15	94	22.7	15	242
2002	95.1	16	89	21	14	236
2003	106	19	99	24	15	263

ويوضح الشكل التالي مسار إجمالي صادرات دولة الكويت إلى دول المجلس الأخرى خلال الفترة 1994-2003م.

صادرات دولة الكويت لدول المجلس

الأخرى

3. الواردات

ارتفعت واردات دولة الكويت من حوالي 610 مليون دولار في عام 1994م ، إلى 943 مليون دولار في عام 2002م. وبلغ متوسط معدل الزيادة السنوي حوالي 6.3٪ للفترة 1994-2002م.

وبلغت أعلى قيمة للواردات في نهاية الفترة (2003م) بـــأكثر من بليون دولار. أي بزيادة عن العام 2002م بمعدل 11٪.

وقد بلغ متوسط الواردات 864 مليون دولار خلال الفترة 1994–2003م.

وشكلت واردات دولة الكويت من المملكة العربية السعودية نسبة مرتفعة تراوحت بين 59–70٪ من إجمالي واردات دولة الكويت البينية، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 20–31٪ خلال الفترة 1994–2003م.

ويوضح الجدول التالي واردات دولة الكويت من دول المجلس الأخرى خلال الفترة 1993–2003م.

واردات دولة الكويت من دول المجلس الأخرى

مليون دولار

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	*قطر*	دول المجلس
1993	n.a.	n.a.	458	11	n.a.	469
1994	135	56	385	14	20	610
1995	172	66	475	14	26	753
1996	157	48	557	13	27	802
1997	207	50	559	16	25	858
1998	186	56	536	18	18	813
1999	240	50	472	20	14	795
2000	312	62	612	26	11	1023
2001	303	62	594	25	10.5	994
2002	285	64	560	24	10	943
2003	318	71	623	26	11	1049

ويوضح الشكل التالي مسار إجمالي واردات دولة الكويت من دول المجلس الأخرى خلال الفترة 1994–2003م.

واردات دولة الكويت من دول المجلس

الأخرى

ثامنـــاً: الخلاصـــة والاستنتاجـــات

تناولت هذه الدراسة بالتحليل حجم التجارة السلعية البينية في مجلس التعاون خلال الفترة (1993–2003)، وقامت بمقارنة حركة التبادل التجاري بين دول المجلس قبل وبعد قيام الاتحاد الجمركي في الأول من يناير 2003م.

ويمكن استخلاص النتائج التالية من هذه الدراسة:

1. ارتفع إجمالي حجم التجارة البينية في دول المجلس من حوالي 11.1 بليون دولار في عام 1993م إلى 18 بليون دولار عام 2002م، أي بزيادة بلغت 63٪ لمجمل الفترة، أو 5٪ سنوياً.
2. خلال عام 2003م، وهي السنة الأولى لقيام الاتحاد الجمركي، ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس بمعدل 19.5٪، حيث بلغ حجم التجارة البينية 21.5 بليون دولار، وهي أعلى قيمة لإجمالي حجم التجارة البينية بين دول المجلس تم تحقيقها منذ قيام المجلس في عام 1981. ويشكل معدل الزيادة المشار إليه في عام 2003 أكثر من ثلاثة أضعاف معدل النمو السنوي للسنوات العشر السابقة لقيام الاتحاد.
3. الأوزان النسبية لكل من دول المجلس : وجدت الدراسة أنه خلال عام 2003م شكل حجم التجارة البينية للمملكة العربية السعودية مع بقية دول المجلس نسبة 36٪ من إجمالي التجارة البينية لدول المجلس، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 28٪، ثم سلطنة عمان 16٪، مملكة البحرين بنسبة 10٪، فدولة الكويت 6٪ ، ثم دولة قطر بنسبة 4٪.
4. الصادرات البينية: وجدت الدراسة أن حجم تلك الصادرات قد ارتفع من حوالي 5.5 بليون دولار في عام 1993م، إلى 9.4 بليون دولار في عام 2002م. وفي عام 2003، وهي السنة الأولى للاتحاد الجمركي لدول المجلس، ارتفعت الصادرات لتصل 11.7 بليون دولار.
5. شكلت صادرات المملكة العربية السعودية البينية في عام 2003 نسبة 53٪ من إجمالي الصادرات البينية لدول المجلس، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 26٪، ثم سلطنة عمان بنسبة 12٪، ثم مملكة البحرين بنسبة 4٪، فدولة قطر ، و دولة الكويت بنسبة 2٪ لكل منهما .
6. تختلف الأوزان النسبية للدول الأعضاء فيما يتعلق بالواردات البينية عنها في الصادرات، حيث شكلت واردات دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول في عام 2003 بنسبة 30٪ من إجمالي الواردات البينية لدول المجلس، تليها سلطنة عمان نسبة 21٪ ، تليها مملكة البحرين بنسبة 18٪، ، ثم المملكة العربية السعودية بـــ 17٪، فالكويت بنسبة 11٪، ثم دولة قطر بنسبة 5٪.
7. اتضح من دراسة كل من دول المجلس على حدة اختلاف معدلات نمو التجارة البينية لكل من دول المجلس خلال عام 2003، مما قد يشير إلى اختلاف معدلات تبني إجراءات تسهيل التبادل التجاري بينها.

ويلاحظ أنه مع أن الدراسة تُظهر أن حجم التبادل التجاري قد قفز قفزة ملحوظة خلال السنة الأولى من قيام الاتحاد الجمركي، مقارنة بالسنوات العشر السابقة لقيام الاتحاد، إلا أنه يجب ملاحظة ما حدث في تجربة منطقة التجارة الحرة لدول المجلس (1983–2002) حيث صاحب إنشاءها ارتفاع ملحوظ في معدلات التجارة البينية، في السنوات الأولى من قيامها، إلا أن تلك المعدلات انخفضت بل إن نمو حركة التبادل التجاري

كان سالباً في بعض السنوات فيما بعد، نتيجة لاستمرار بعض معوقات التجارة البينية، ولاستتراف قوة الدفع الكامنة في إنشاء منطقة التجارة الحرة .

ولذلك فإن الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة في المستقبل للتجارة البينية سوف يتطلب الإسراع في استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي ، والاستمرار في مراجعة معوقات التجارة البينية وإزالتها، لكي يتم تعظيم الفائدة من قيام الاتحاد الجمركي .

الهوامـــش

(1) مدير إدارة الدراسات والتكامل الاقتصادي في الأمانة العامة لمجلس التعاون (عنوان البريد الإلكتروني auwaisheg@gcc-sg.org). وقد اعتمدت هذه الورقة في بياناتها على قاعدة بيانات إدارة الدراسات والتكامل الاقتصادي وعلى تقارير التبادل التجاري التي أصدرتها الإدارة والتي شارك في إعدادها المؤلف بالتعاون مع كل من الأستاذ / ثامر عبداللطيف آل الشيخ الباحث الاقتصادي في الإدارة، والأستاذ / ماجد عبدالله الشمالي الباحث في الإدارة. وتعتبر هذه الورقة دراسة فنية لا تعبر بالضرورة عن أي وجهة نظر رسمية في الموضوعات المطروحة.

(2) Jeffrey A. Frankel, *Regional Trading Blocs in the World Economic System*, Washington, DC: Institute of International Economics 1997, Ch 1 (Introduction to Regional Trading Arrangements).

(3) تنص المادة الأولى من الاتفاقية على أن يُؤخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة، وقد تم إصدار قانون موحد لدول المجلس للحجر البيطري وآخر للحجر الزراعي، مما سوف يسهل التعامل مع هذا القيد.

(4) See, for example:
- Fritz Machlup, *A History of Thought of Economic Integration.* New York: Columbia University Press, 1977, pp. 75-92
- Bela Balassa, Trade Creation and Trade Diversion in the European Common Market, *Manchester School of Economic and Social Studies, 1974, 42:93-135*

(5) Maurice Schiff & Alan Winters, *Regional Integration and Development.* Washington DC: International Bank for Reconstruction & Development, 2003. pp. 31-61

وانظر أيضاً: المعوقات غير الجمركية والآثار الاقتصادية لتحرير التجارة بين دول المجلس (إدارة الدراسات والتكامل الاقتصادي – الأمانة العامة لمجلس التعاون – 2000).

(6) الأمانة العامة لمجلس التعاون (إدارة الدراسات والتكامل الاقتصادي): "آليات توزيع الإيرادات الجمركية"، أغسطس 2001، ص 17، وانظر أيضاً:

- Schiff & Winters, *Regional Integration*, Ch. 2 (How Trade Blocs Increase Trade and Competition).

(7) Non-Tariff Barriers & Economic Effects of Trade Liberalization in the GCC Countries. Riyadh: GCC Secretariat General – Economic Integration Department, 2000, pp. 69-72

(8) Ibid, pp. 17-18

(9) انظر "إجراءات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول المجلس"، الأمانة العامة ، الرياض، 2003.

(10) شهدت الفترة المشار إليها بعض التقلبات، كما هو موضح في الجدول.

(11) تم الاعتماد على المصادر الرسمية من الدول الأعضاء بقدر الإمكان، وعلى قاعدة بيانات إدارة الدراسات والتكامل الاقتصادي بالأمانة العامة لمجلس التعاون، وإحصاءات التجارة الخارجية (النســـخة الإلكترونيـــة) الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

(12) كانت هناك بعض التقلبات خلال الفترة المشار إليها، كما يتضح من الجدول التالي.

(13) ارتفعت صادرات دول المجلس جميعاً في عام 2003م، خاصة المملكة العربية السعودية التي ارتفعت بمعدل 39٪ عن عام 2002م (انظر الجزء الخاص بالمملكة العربية السعودية لاحقاً).

(14) كانت هناك بعض التقلبات خلال الفترة المشار إليها، كما يتضح من الجدول التالي.

(15) انظر الجزء الخاص بصادرات المملكة العربية السعودية إلى دول المجلس لاحقاً.

(16) لحساب واردات دولة الإمارات من السعودية تم اعتماد إحصاءات التجارة الخارجية الصادر عن صندوق النقد الدولي، والتي تطابقت مع أرقام وزارة التخطيط في دولة الإمارات لعدد من الأعوام التي توافرت عنها بيانات مباشرة، أما صادرات السعودية إلى دولة الإمارات فقد تم اعتماد بيانات مصلحة الإحصاءات العامة السعودية، وبيانات مباشرة من الدولة.

(17) يوجد فرق بين صادرات السعودية إلى دولة الإمارات وواردات دولة الإمارات من السعودية كما جاءت البيانات من المصادر. وقد تم تفصيل ذلك في الجزء الخاص بواردات دولة الإمارات من دول المجلس سابقاً.

(18) سوف يقتصر التحليل للفترة 1994-2003م، وذلك نتيجة فترة الاحتلال وحرب الخليج خلال العامين 1991م و 1992م، وعدم توفر بيانات تفصيلية لصادرات وواردات دولة الكويت من وإلى دول المجلس مع بعض دول المجلس للفترة (1991 _ 1993م) .

بحوث _ آراء ووجهات نظـــر

مستقبـــل التكامـــل الاقتصـــادي
بين دول مجلـــس التعـــاون في
ظـــل التحديـــات المعاصـــرة

د. عبد الرزاق فارس الفارس

باحث وكاتب ـ جامعة الإمارات العربية المتحدة

المقدمـــة :

قد تتباين رؤى قادة وأبناء دول الخليج حول مستوى النجاح الذي أحرزه مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق طموحات المنطقة نحو التكامل والتوحد، وذلك بعد مرور أكثر من اثنين وعشرين عاماً على إنشائه . إلا أنه مما لاشك فيه أن تجربة المجلس في ضوء التجارب العديدة والمتعثرة للتكامل الإقليمي من قبل الدول العربية والدول النامية الأخرى ، تستحق التقدير كما تستوجب التأمل والدراسة في الوقت ذاته.

فحتى ديسمبر 2002 كان هناك ما يقارب من 250 اتفاقية تجارة حرة إقليمية (RTAs) Regional Trade Agreements تم إبلاغها لمنظمة التجارة العالمية. ومن هذه هناك 130 اتفاقية تم عقدها بعد إنشاء منطقة التجارة العالمية عام 1995 ، وأكثر من 170 اتفاقية يتم العمل بها حالياً . وهذا العدد من الاتفاقيات يفوق عدد الدول الأعضاء في المنظمة والذي يبلغ حالياً 146 دولة. ومنذ نشأة جامعة الدول العربية عام 1945 وحتى منتصف الثمانينات عقدت الدول العربية ما يقارب من 122 اتفاقية ثنائية لتسهيل التبادل التجاري مع بعضها . يضاف لذلك عشرات القرارات التي هدفت إلى إنشاء تجمعات اقتصادية عربية أو مجموعات تكامل اقتصادي مثل اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (1957) وقرار إنشاء السوق العربية المشتركة (1964) ،واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (1980) ، واتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الأقطار العربية التي حاولت إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى (1982) ثم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (1997) ، ناهيك عن بعض المحاولات الإقليمية الأخرى مثل مجلس التعاون العربي (بين مصر والعراق والأردن واليمن 1989) واتحاد المغرب العـــربي (1989) .

وعدد قليل جداً من تلك الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية العربية حققت أهدافها الأصلية في أوقاتها المحددة. والعديد منها لم يعد له وجود، أو أن واقعها لا يتعدى المكاتب الرسمية والمظاهر الاحتفالية أو الاجتماعات

المستمرة غير المجدية . وتحليل أسباب وعوامل هذا التعثر والفشل يقع خارج نطاق هذه الورقة التي تحاول التركيز على تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية . إلا انه مما لا يفوت ملاحظة الباحث والمراقب أنه في ظل هذا الفشل للعديد من تلك الاتفاقيات ، فإن تجربة مجلس التعاون وبالرغم من عدم ارتقائها لطموحات أبناء المنطقة ، تظل علامة بارزة في بيئة تميزت بعدم الاستقرار السياسي والتدخل المباشر والمستمر من قبل الدول الكبرى ، والحروب الإقليمية المدمرة ، ناهيك عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية العربية المحبطة.

وتهدف هذه الورقة لإلقاء الضوء على تجربة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، وتحليل جوانب القوة والضعف فيها ، وتحديد أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها في ظل التطورات الاقتصادية الدولية.

مسيـــرة مجلـــس التعـــاون :

السؤال المحوري الذي كان يثار كلما ذكر اسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول الأهداف الحقيقية للمجلس، وظروف نشأته ، والطابع الأمني له، هذا السؤال يكاد يكون قد اختفى الآن. وأصبح المجلس الآن حقيقة واقعة يعمل بآلية ذاتية خلقتها المصالح المشتركة والخطوات التقاربية التي تمت خلال العقدين الماضيين، مع عدم إغفال الضغوط الشعبية لأبناء المنطقة والمطالبة بالمزيد من التكامل والإرداة السياسية لحكومات هذه الدول . وفي عام **2002** كان مجلس التعاون يشكل كياناً إقليمياً مهماً بلغ الناتج الإجمالي المشترك له حوالي **335** مليـــار دولار (**47**٪ من الناتج المحلي الإجمالي العربي) ، مع حجم سكان لا يتجاوز **32** مليون نسمة (يشكلون **11**٪ من جملة سكان الوطن العربي) . يضاف لذلك سيطرته على ما يقارب من **45**٪ من جملة الاحتياطي النفطي العالمي و **17**٪ من احتياطات الغاز الطبيعي ، و**21**٪ من إنتاج النفط العالمي.

ومنذ تأسيس المجلس عام **1981** اتخذت الدول الأعضاء خطوات مهمة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها . فقد تم إزالة معظم القيود على حركة رأس المال والسلع والخدمات والقوى العاملة المواطنة . وهناك خطوات حثيثة لتوحيد النظم التشريعية والرقابية على القطاع المصرفي ، ووضع تشريعات ولوائح استرشادية لتقنين نظم التجارة والوكالات والمنافسة والاستثمار الأجنبي. والأفراد والشركات الوطنية المنتمية للدول الأعضاء تم منحها معاملة خاصة فيما يتعلق بالضرائب ، وهناك اتجاه للسماح لمواطني هذه الدول للاستثمار في أسواق المال فيها. كما أنه سمح من حيث المبدأ بافتتاح فروع للبنوك الوطنية في الدول الأخرى.

وفي اجتماع قمة مسقط (ديسمبر **2001**) تم التصديق على الاتفاقية الاقتصادية الجديدة بين دول مجلس التعاون ، والتي تتضمن تطويراً شاملاً للاتفاقية الاقتصادية القديمة التي تم إقرارها في نوفمبر **1981**. ووفقاً لهذه الاتفاقية الجديدة ، فقد تمت الموافقة على إنشاء اتحادٍ نقدي له عملة واحدة ترتبط بالدولار الأمريكي بحلول يناير **2010** (تم تقديم المدة إلى يناير **2007**) . وللتحضير لذلك فقد تم الإقرار بأن تقوم الدول الأعضاء باتخاذ الدولار الأمريكي كمثبت مشترك للعملة بحلول نهاية عام **2002** ، واعتماد معايير الأداء الاقتصادي في وقت لا يتجاوز عام **2005**. ومنذ يناير **2003** تم العمل بالتعرفة الجمركية الموحدة ، التي تصبح وفقها دول المجلس منطقة جمركية واحدة تزال فيها الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وكذلك العوائق الأخرى ، وتطبق فيها

تعرفة جمركية موحدة بواقع 5٪ تجاه العالم الخارجي . ويقوم الاتحاد الجمركي على مبدأ نقطة الدخول الواحدة التي يتم فيها إتمام جميع الإجراءات الجمركية على البضائع الأجنبية المستوردة وتحصيل الرسوم الجمركية الموحدة عليها . وسيتم تنفيذ الاتحاد الجمركي لدول المجلس من خلال نظام قانون جمركي موحد يعامل السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية مما يضمن لها حرية الحركة والانسياب دون قيود .

والاتصال الجغرافي وعوامل اللغة والدين والتراث الحضاري والتاريخي والتشابه في العديد من الخصائص الهيكلية في الاقتصاد والنظم السياسية شكلت أرضية صلبة وبيئة ملائمة لاستمرار المجلس ونجاحه الجزئي. وخلال السنوات الماضية تمكنت هذه الدول ، باستخدام الإيرادات النفطية من توفير بنية أساسية حديثة، وخدمات اجتماعية جيده، وبيئة محابية لنمو القطاع الخاص. وقد ساهم ذلك ، بالإضافة لسياسات الرعاية الاجتماعية والرفاه (**Welfare Policy**) من رفع مستوى المعيشة في هذه الدول . وقد تمكنت هذه الدول من تحقيق سمعة جيدة من خلال اتباع سياسات الاقتصاد الحر، واستقرار أنظمة الصرف ، وانخفاض معدلات التضخم ، ما أدى إلى ازدهار القطاع الخاص واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

وبالرغم من هذه الإنجازات ، فإنه لا يزال هناك تفاوت هام في التشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والملكية وأسواق المال والتكامل مع النظام المصرفي الدولي. وهذه التفاوتات تشكل معوقات هامة أمام تكوين سوق مشترك إقليمي . ومن أوضح الأمثلة على ذلك الضرائب على المواطنين والوافدين سواء كانوا أفراداً طبيعيين أو شركات. وبعد أكثر من عقدين من الزمن لا تزال التجارة البينية بين هذه الدول لا تتجاوز 6٪ من جملة التجارة الدولية للبلدان الأعضاء ، ولا تزال اقتصادياتها بعيدة نوعاً ما عن تكوين تجمع إقليمي يجنب أعضاءه تبعات التقلبات المستمرة في أسواق النفط والمال الدوليين ، أو الصدمات الخارجية التي تحدث نتيجة انتقال العدوى من الدول الأخرى، وبالذات الدول التي تعتبر شريكاً تجارياً رئيسياً. كما أن دول المجلس أظهرت اختلافات واضحة في مستوى الأداء الاقتصادي وأولويات السياسات . فقد حققت هذه الدول مستويات متباينة من معدلات النمو الاقتصادي. وهناك تفاوت كبير في نصيب الفرد من الدخل القومي الذي يتراوح بين حوالي 28 ألف دولار للفرد في قطر و 8 آلاف دولار للفرد في عمان. وبالرغم من أن معدلات التضخم في دول المنطقة تعتبر منخفضة ، إلاّ أن التباين فيما بينها في ذلك أثر على أسعار الصرف بالقيم الحقيقية للعملات المحلية. وهناك تباين شديد في الميزان المالي بين الدول الأعضاء، حيث أن بعض هذه الدول قد سجلت عجزاً مالياً يعكس عدم قدرتها على ضبط الإنفاق العام في ظل التقلبات المستمرة في الإيرادات النفطية . يضاف لكل ذلك التباين بين دول المجلس بشأن النظم واللوائح المصرفية ، والتي من أهمها قيود الدخول ومتطلبات السيولة وتصنيف القروض وحجم الاحتياطات المحتجزة لمواجهة الخسائر. وقد أعاقت هذه التباينات على نحو ملحوظ تحقيق التكامل التام بين أسواق المال في المنطقة.

وينبغي تذكر أن مسيرة مجلس التعاون تزامنت مع فترة من اكثر الفترات تأزماً في تاريخ المنطقة الحديث. فقد كانت دول المجلس طرفاً مباشراً وغير مباشر في ثلاثة حروب كبرى في الإقليم، الحرب العراقية _ الإيرانية (**1980– 1988**) ، ثم الاحتلال العراقي للكويت وما ترتبت عليه من حرب الخليج الثانية والحصار الدولي الشامل على العراق (**1991 – 2003**) ، ثم الحرب الأمريكية – البريطانية على العراق (**2003**) وإزالة

حكومته الوطنية ووضعه تحت الاستعمار المباشر . وقد ترتب على هذه الحروب هدر قدر كبير من الموارد المالية والاقتصادية التي ذهبت لتمويل الجهود الحربية أو الإنفاق العسكري والأمني وجهود إعادة الإعمار ، ناهيك عن ارتفاع مستوى المعونات الخارجية لشراء الولاء السياسي للدول. وقد خرجت دول الخليج من هذه الأزمات وهي أكثر ضعفاً من الناحية الاقتصادية والناحية المالية ، وقد فاقم من ذلك التقلبات الحادة والمستمرة في أسواق النفط ، والتباطؤ الاقتصادي العالمي الحاد.

مجلس التعاون والتحديات المستقبلية :

يحظى التكامل الإقليمي باهتمام كبير من قبل الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء . وهناك عوامل عديدة ساعدت على زيادة هذا الاهتمام بالاندماج الإقليمي من أهمها:

(أ) أن التجمعات الإقليمية تعتبر وسيلة فعالة لموازنة الاستقطاب الدولي الذي تحاول فرضه الدول الكبرى ليس في المجالات الاقتصادية وحدها ، وإنما في المجالات السياسية والثقافية أيضاً .

(ب) أن عملية تحرير التجارة الدولية تمضي ببطء شديد وبتوجهات غير متوازنة قد لا تعكس بالضرورة أولويات الدول الأعضاء أو الأقاليم المكونة لها ، وخاصة تلك التي تحوي الدول النامية.

(ج) أن التكامل الإقليمي هو وسيلة مهمة لزيادة وتعزيز القوة التفاوضية للدول ، وموقعها على الساحة الدولية ، كما انه وسيلة لحل العديد من المشاكل الاقتصادية والتجارية مع الشركاء الرئيسيين ودول الجوار على وجه الخصوص.

وتظهر تجربة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، أن خطوات التكامل الاقتصادية ليست عصاً سحرية تحل بها جميع المشاكل والمعضلات التي تواجهها هذه الدول ، كما أن التكامل الاقتصادي ينبغي أن لا يكون بديلاً عن الإصلاحات الداخلية التي تجعل الدول الأعضاء في وضع أفضل للتمتع بمزايا الالتحاق بوحدات أكبر. وبسبب التغيرات الدولية المتسارعة ، ورياح العولمة فإن جهود التكامل تواجه يومياً تحديات جديدة مما يجعل بعض السياسات المتخذة وكأنها " تحصيل حاصل" ، بينما تتعرض سياسات أخرى للتعبير والتبديل لتتوافق مع حقائق الحياة الجديدة .

وهكذا، فإن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يواجه ثلاثة أنواع من التحديات الرئيسية، يشمل الأول منها التحديات التي تواجهها كل دولة على حدة للمحافظة على كيانها الاقتصادي والسياسي . وبسبب التشابه الكبير بين هذه الدول من حيث طبيعة الهياكل الاقتصادية والسياسية ، فأن التحديات التي تواجهها تكاد تكون واحدة. والنوع الثاني هي التحديات الداخلية التي تواجه مجلس التعاون في خطواته التكاملية ، وفي العقبات التي تعترضه في تحقيق أهدافه . أما النوع الثالث من التحديات فهي تلك التحديات الخارجية سواء كانت في الإقليم العربي أو الدولي. وسيتم تناول هذه التحديات بشئ من التفصيل.

أولاً : التحديات الداخلية :

تواجه دول مجلس التعاون منفردة ثلاثة تحديات رئيسية تتمثل في :

1 _ عدم تنوع القاعدة الإنتاجية وسيادة القطاع النفطي في الهيكل الاقتصادي .

2 _ المالية العامة واعتمادها المطلق على الإيرادات النفطية .

3 _ الخلل الكبير في سوق العمل .

(أ) عدم تنوع قاعدة الانتاج :

تتميز اقتصاديات دول مجلس التعاون بإعتمادها على مورد واحد ناضب. وبالرغم من وجود احتياطات هائلة من الموارد الكربوهايدراتية (النفط والغاز) ، إلاّ أن معدلات الانتاج العالية تصمم في معظم الاحيان ليس وفق الاحتياجات الوطنية من الموارد وإنما طبقاً لتطورات أسواق النفط الدولية ونظام الحصص في منظمة أوبك وضغوط الطلب من قبل الدول المستهلكة . وخلال العقود الثلاثة الماضية استطاعت دول المجلس تحقيق درجة جيدة من التنوع في هيكلها الاقتصادي، وإن كان بدرجة متفاوتة بين الأعضاء . ففي منتصف السبعينات كان قطاع النفط يساهم بحصة في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين الثلثين والثلاثـــة أرباع (65–75 ٪) في جميع دول المجلس باستثناء البحرين التي تمتلك موارد نفطية محدودة. وقد تركزت جهود دول المجلس على تطوير القطاعات الإنتاجية غير النفطية ، وبالذات في مجالات الصناعة التحويلية والتجارة والخدمات بما فيها السياحة . وقد نتج من ذلك انخفاض تدريجي في مساهمة القطاع النفطي الى حوالي 50٪ في الثمانينات من القرن الماضي ، والى حصة متوسطة تبلغ 37.4٪ في النصف الأول من التسعينات ثم إلى متوسط يبلغ الثلث (32–35٪) في النصف الثاني من التسعينات وحتى الآن. وفي البحرين كان الانخفاض أكثر وضوحاً إذ بلغ نسبة السدس تقريباً (16٪).

ومما لاشك فيه أن انخفاض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي يعكس الجهود الحثيثة التي بذلتها دول المجلس وعوائد الاستثمارت الهائلة في البنية الأساسية والخدمات العامه والقطاعات الانتاجية غير النفطية . إلاّ أن ذلك ينبغي أن لا يطمس ملاحظتين هامتين على هذه النتيجة:

1 _ أن جانباً هاماً من انخفاض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي تعود الى تقلب مستوى الانتاج في هذا القطاع بسبب الصدمات الخارجية . فالناتج في القطاع النفطي يتأثر بمستوى أسعار النفط السائدة في السوق الدولية ، وحجم الانتاج وكلا هذين العاملين هما خارج نطاق التحكم والسيطرة من قبل دول المجلس ، حيث أن الأسعار تتحدد بفعل عوامل الطلب والعرض في السوق الدولية، وحجم الانتاج يتحدد بنظام الحصص في منظمة أوبك. والملاحظة الهامة هي أنه منذ الانهيار الكبير في أسعار النفط عام 1986، فأن حصة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بدأت بالتقلص بدرجة كبيرة . وبعبارة أخرى فأن انخفاض حصة القطاع النفطي في الناتج المحلي تعكس بدرجة ما التقلبات في مستويات الانتاج في هذا القطاع.

2 _ أنه بالرغم من الانخفاض الواضح في المساهمة المباشرة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي ، إلاّ أن المساهمة غير المباشرة لهذا القطاع لاتزال كبيرة . فلا تزال صادرات هذا القطاع تمثل حصة تتراوح بين 70– 85٪ من جملة صادرات هذه الدول. ومساهمة الايرادات النفطية في جملة الايرادات الحكومية لا تزال عالية وتمثل أكثر من ثلاثة أرباع . يضاف لذلك أن القطاع الصناعي، وبالذات الصناعات الثقيلة في مجال البتروكيماويات والأسمدة وتكرير النفط وصناعة الألمنيوم تعتمد على مدخلات الطاقة المدعومة والرخيصة.

(ب) اختلال سوق العمل :

تاريخياً كانت معظم مناطق الخليج والجزيرة العربية التي تشكل الدول الست الحديثة ، مناطق طاردة للسكان ، وحسب التقديرات المتاحة فإن دول المنطقة احتاجت عقوداً عدة لتضاعف من حجم سكانها . وبدءاً منذ مطلع الستينات من القرن الماضي ، ونتيجة لاكتشاف النفط ، فأن سكان هذه الدول أصبح يتضاعف مره كل 15 سنة. ففي عام 1960 قدر عدد السكان بحوالي 5.0 مليون نسمة ، وفي عام 1975 بلغ حوالي 10 مليون نسمة وعام 1990 بلغ 22 مليون نسمة وفي عام 2002 يقدر بحوالي 32.1 مليون نسمة.

وهذه الزيادة الهائلة في السكان لا تعود للنمو الطبيعي فقط، وانما ترجع أيضاً للهجرة الأجنبية غير المسبوقة التي شهدتها دول الخليج . فالعمالة الوافدة تشكل اكثر من ثلث السكان وحوالي ثلثي قوة العمل في معظم دول المجلس . وفي ثلاث من دول المجلس (الإمارات ، الكويت ، وقطر) اصبح الوافدون يشكلون أغلبية السكان منذ مطلع الثمانينات وحتى الآن.

ويتميز السكان المواطنون في دول المجلس بفتوة التركيب العمري ، حيث ان اعمار السكان تعتبر منخفضة جداً . وفي النصف الثاني من التسعينات شكل المواطنون الذين تقل اعمارهم عن 15 عاماً متوسطاً قدره 45٪ في دول المجلس . وتتراوح هذه النسبة بين 40٪ في البحرين و 50٪ في الإمارات . وتتميز هذه الفئة بحاجتها للأعالة المطلقة ، وبحاجتها لخدمات من نوع معين ، كما انها تعتمد في دعمها الإقتصادي على البالغين في سن العمل . وبالرغم من المزايا المهمة للقاعدة العريضة للهرم السكاني للمواطنين والتي تتمثل أساساً في استمرار صفة الشباب لهذا الهرم وزيادة اعداد المتدفقين لسوق العمل في المستقبل، إلا ان له تكاليفه الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة . فالهيكل الفتي للسكان يتطلب استثمارات اجتماعية كبيرة ، وسيولد ضغوطاً كبيرة على خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى . ومن جانب آخر ، فأن اتساع حجم هذه الفئة سيعني الحاجة لإستمرار الإعتماد على القوى العاملة الوافدة في المستقبل المنظور.

واحدى التحديات الرئيسية التي تواجه دول المجلس هي أن قوة العمل المحلية تنمو بمعدل يصل الى 6٪ سنوياً – بما فيها زيادة مساهمة المرأة في قوة العمل. وبالرغم من ان معدلات نمو الطلب على القوى العاملة في هذه الدول تفوق هذه النسبة ، الا ان معظم فرص العمل الجديدة تذهب للوافدين إما بسبب تدني مستويات الأجور أو عدم امتلاك المواطنين للخبرات والمهارات اللازمة . وخلال الفترة 1975- 1995 انضم حوالي 1,3 مليون مواطن لسوق العمل في دول المجلس ، وخلال السنوات الخمس التي تلت (1995-2000) أنضم ما يقارب من ثلاثة أرباع المليون من مواطني هذه الدول لسوق العمل. وبسبب عدم قدرة القطاع العام على استيعاب هذه الاعداد المتزايدة، وعدم تمكن القطاع الخاص من سد هذا الدور ، فأن ظاهرة البطالة بين مواطني دول المجلس اصبحت من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المقلقة. ولا يوجد احصاءات رسمية لنسبة البطالة بين السكان المواطنين في هذه الدول ، الا ان بعض التقديرات تضعها في حدود 25-30 ٪ في السعودية وحوالي 15٪ في الامارات .

(ج) الماليـــة العامـــة :

تعتمد دول المجلس في تمويل موازناتها العامة بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية ، ولا يزال النفط يمثل أكثر من 70٪ من جملة الإيرادات الحكومية في معظم دول المجلس . ويثير هذا الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية بعض القلق من الآثار المترتبة عليه. فإحدى القضايا الهامه المطروحة هي مقدار الاعتماد على النفط في تمويل الانفاق الحالي وبالذات الجاري منه . فالنفط هو ملك لجميع الأجيال ، وينبغي على الحكومات ضمان العدالة بين الأجيال المختلفة حين تحديد مستويات استغلال الثروة النفطية . وعدم التيقن الذي يحيط بأسواق النفط والتقلبات الحادة في اسعاره ومستويات انتاجه تدعو الى اتباع سياسة احترازية تقوم على أساس زيادة معدلات الادخار مما يؤدي الى زيادة فائض الموازنة . ومن شأن هذه السياسة توفير الدعم لموقف الحكومة، وكذلك تجنب ظاهرة الازدهار والانفجار (**Boom and Bust**) التي ميزت المراحل الماضية.

وفي مواجهة التقلبات الحادة في الإيرادات النفطية ، فأنه يلاحظ أن سياسات التقشف التي اتبعتها هذه الدول كانت تطال بشكل أساسي الانفاق الاستثماري . وبمرور الوقت فأن هذا قد أدى الى ارتفاع حصة الأجور في جملة الانفاق العام الى مستويات عالية جداً. وبالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها حكومات هذه الدول لتنويع مصادر ايرادات الموازنة ، فلا تزال الايرادات غير النفطية (غير شاملة الدخل من الإستثمارات) تشكل أقل من ربع الإيرادات ، وهو معدل متدن مقارنة مع الدول الأخرى المشابهة لها. وبسبب القيود العديدة التي تواجه زيادة الإيرادات العامه (النفط، الضرائب، الرسوم الجمركية...الخ) فأن العبء الأكبر في الإصلاح المالي يقع على الإنفاق العام ، وذلك من خلال التحكم في مستوياته وفي مكوناته على حد سواء.

واحدى المعضلات الرئيسية التي تواجه دول المجلس هي أنها تواجه ضغوطاً كبيرة لإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية نتيجة التقلبات المستمرة في أسواق النفط، والأزمات المالية الحادة التي تعرضت لها اسواق المال العالمية ، والتحولات الكبرى الداخلية في هذه الدول وبالذات في هيكل السكان لديها . وهذه الإصلاحات تتطلب اصلاح المالية العامة ، وبالذات تقليص الانفاق العام والجاري منه على وجه الخصوص ، وتوجيهه نحو المجالات المنتجة مثل البنية الاساسية والخدمات الاجتماعية . ومن جانب آخر فأن الضغوط الاجتماعية المتمثلة في الزيادة الكبيرة في عدد السكان وزيادة الطلب على الخدمات الإجتماعية (التعليم ، الصحة ....) وزيادة عدد العاطلين عن العمل تستوجب زيادة حجم الإنفاق العام.

وهناك قناعة قوية في دول المجلس بأن العجز المالي أصبح ذا طبيعة هيكلية. ففي الفترات السابقة كانت السياسات التقشفية يمكن تحقيقها من خلال تخفيض الإنفاق الاستثماري دون أن يؤثر ذلك بشكل خطير على امكانات النمو. أما في الوقت الحاضر ، فأن تكاليف صيانة البنية الأساسية قد ارتفعت ، كما أن الدخل من الاستثمارات والذي كان يشكل في بعض دول الخليج جزءاً هاماً من الإيرادات الحكومية قد انخفض بينما ازدادت قيمة خدمة الديون.

ثانياً : التحديات الذاتية :

وتتمثل هذه في التحديات التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة ، وقدرته على البقاء و التطور. والتحدي الأساسي في هذا المجال هو في وجود الإرادة السياسية لدى حكومات هذه الدول لاتخاذ

سياسات هامة ومصيرية في الجوانب الاقتصادية لتحقيق التكامل المنشود ، وما سيترتب على هذه السياسات من قرارات وإجراءات تطال مجموعات المصالح المحلية . فتوحيد التعرفة الجمركية واعتماد نقطة العبور الواحدة ستؤثر على حجم الإيرادات العامة لبعض الدول ما سيدفعها للبحث عن مصادر ايرادات جديدة أو اللجوء للضرائب على الدخل أو المبيعات . كما انها ستؤثر على التوزيع النسبي للقطاع التجاري بين دول المجلس ، ونظام الوكالات التجارية ، ونظام توزيع الإيرادات الجمركية بين الدول الأعضاء.

واذا كان الهاجس الأول للدول الخليجية يتمثل في التنمية وتنويع قاعدة الإنتاج ، فأن السؤال هو : هل التكامل الاقتصادي بين دول المجلس سيحقق هذه الأهداف .

فمما لاشك فيه أن وجود عوامل مشتركة ، مثل الدين واللغة والثقافة المشتركة والتقارب الجغرافي يكفل بتسهيل الخطوات التكاملية مما قد يؤدي في النهاية الى قيام كيان موحد . الا ان التشابه في الهياكل الإنتاجية لايهيئ فرصاً كبيرة لزيادة الاعتماد الداخلي وتقليل الاعتماد على الخارج . يضاف لذلك أن هذا التشابه لن يعزز الشعور بـــ "الثقة" لدى مواطني هذه الدول وتيقنهم من ان هذا التكامل قد اضاف لهم شيئا جديداً . وبالرغم من مرور اثنتين وعشرين عاماً على قيام المجلس ، يظهر أن حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء لايزال متواضعاً جداً ولا يشكل سوى 6٪ من حجم التجارة الخارجية للدول الأعضاء. وبالمقابل فأن التجارة البينية بين المجموعات الاقتصادية الأخرى تبلغ مستويات عالية من حجم التجارة الإجمالي لهذه الدول. فالتجارة البينية بين دول المجموعة الأوروبية تبلغ 67،5٪ عام 2001 ، ودول أمريكا الشماليه 39.5٪ ودول آسيا 48.2٪ للعام ذاته.

والتحدي الآخر ضمن هذه المجموعة يتمثل في الخطوات التالية لتوحيد التعرفة الجمركية . واذا ما اقدمت دول المجلس على قيام اتحاد نقدي (توحيد العملة) فأن هذا يتطلب سلسلة من السياسات والإجراءات الداعمة. وتوحيد العملة يتطلب إصلاحاً جوهريا وعميقاً للسياسة المالية ، وبدون هذه الإصلاحات المالية فأن الضغوط على السياسة النقدية ستزداد. والسياسة النقدية لا يمكنها ولا يتوقع منها أن تكون بديلاً للحصافه المالية من غير ان يؤثر ذلك على نظام أسعار الصرف. وسياسة متكاملة ومتوازنة تتطلب أن يدعم الإصلاح المالي بسياسة نقدية مناسبة لضمان استقرار نظام الصرف والأسعار والحفاظ على ثقة القطاع الخاص .

كما ان الاتحاد النقدي يتطلب تنسيق السياسات في المجالات التي تتعلق بالاقتصاد الكلي وإنشاء مؤسسات نقدية مركزية، وتقسيم الوظائف بين المصرف المركزي على مستوى المجلس والمصارف المركزية المحلية. والإبقاء على نظام الصرف الحالي (المرتبط بالدولار الأمريكي) يتطلب الالتزام بموقف مالي قوي ونظام مصرفي سليم، وإصلاح في سوق العمل يضمن المرونة. كما يتطلب تحديد الاحتياطي من العملات الأجنبية، واعتماد تعريف مشترك قائم على المعايير الدولية للاحتياطات الأجنبية . وغني عن القول ان ذلك كله يعتمد على الشفافية في الإحصاءات والمعلومات وفي اتخاذ القرار، وهذا يتطلب التزام المعايير الدولية في تبويب المعلومات والإحصاءات ونشرها.

والتحدي الثالث ضمن هذه المجموعة يتمثل في التكوين الداخلي للمجلس ومدى القدرة والرغبة في توسيعه ليستوعب أعضاء جدد وليعكس ذلك التغيرات في البيئة الدولية. وبالرغم من أن المجلس بدأ بخطوات إيجابية نحو

اليمن، إلاّ أن ذلك جاء متأخراً نوعاً ما ولا تنبئ هذه السياسات بأن التحاق اليمن بالمجلس سيكون قريباً . والدولة الأخرى المرشحة للالتحاق بالمجلس هي العراق . إلأ أن هذه الدولة تخضع للاحتلال المباشر الآن، ومستقبلها السياسي والاقتصادي لا يزال يكتنفه الغموض.

وإذا كان لدول المجلس أن تستفيد من تجارب التكامل الأخرى، فأن تجربة الجماعة الأوروبية تشكل بدون شك سابقة جيدة . فهذه المجموعة بدأت بستة أعضاء عام **1958** ازداد عددهم إلى تسعة عام **1973** ، ثم اثني عشر عضواً عام **1986**. وبالطبع لم تكن عملية التوسع سهلة وبدون ثمن . فالأعضاء الجدد (المرشحون) يخضعون لمرحلة تأهيل يقومون خلالها بتنسيق سياساتهم الاقتصادية والاجتماعية مع دول المجموعة الأوربية . وتشير تجربة الاتحاد الأوربي أن تحرير التجارة وتكوين الاتحاد الجمركي بحد ذاته ليس كافياً ،وان عملية التكامل تتطلب قرارات صعبة تتعلق بالحواجز غير الجمركية والمواصفات الفنية و السياسات المالية والنقدية والنظم القانونية والعمالية.

ومما لاشك فيه فأن انضمام كل من اليمن والعراق سيضيف أبعاداً جديدة لمجلس التعاون ، وقد يحقق تكاملاً أكبر في اقتصادياتها. فكلا هذين البلدين يتمتعان بموارد طبيعية وحجم كبير نسبياً للسكان ، وسوق متنوعة.

ثالثاً: التحديات الخارجيـــــة:

التحديات الخارجية عديدة ومتنوعة ، وبسبب العولمة والانفتاح الدولي وترابط أسواق رأس المال ، لم تعد أية دولة / أو مجموعة دول بمعزل عن التطورات التي تحدث في الأجزاء الأخرى من العالم. وأصبح لأية أزمة مالية تواجهها دولة رئيسية أو ناشئة هامة (مثل الأزمة المالية الآسيوية أو الأزمة المالية في روسيا أو الأزمة الحالية في كل من الأرجنتين وتركيا) ، أو أية احداث سياسية (مثل أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة أو الإضطراب السياسي في فنزويلا) ، أو حتى حدث صحي (مثل : انتشار وباء الإلتهاب الرئوي اللآنمطي (SARS) في الصين وشرقي آسيا) ،أصبح لهذه التطورات الخارجية أصداء داخلية في دول العالم الأخرى ، ومنها دول مجلس التعاون .

إلاّ أن ما يعنينا هنا هو التحديات الدائمة ، والتي تفرض على دول المجلس اتخاذ سياسات واستراتيجيات للتعامل معها ، وذلك لأنها ليست بالتطورات الطارئة التي يمكن أن يكون عامل الزمن كفيل بحلها ، بل أن إهمالها قد يؤدي الى تفاقمها . ويمكن في هذا المجال الإشارة إلى ثلاثة تحديات رئيسية خارجية تتمثل في :

(أ) التعامل مع المحيط العربي وجهود التكامل والوحدة الإقتصادية العربية.

(ب) العولمة واستحقاقات مفاوضات وقرارات منظمة التجارة العالمية .

(ج) آثار العولمة والانفتاح العالمي على سياسات الرعاية والرفاه في دول المجلس.

(أ) مجلس التعاون والمحيط العربي :

تعرضت جهود التكامل الاقتصادي العربي، بالرغم من تعددها ، للتعثر وأحيانا التوقف لأسباب عديدة لا تخفى على القارئ . وقد لعبت الأحداث السياسية والخلافات والنـــزاعات الأيدلوجية والحدودية والإقليمية الضيقة دوراً هاماً في تعطيل العمل في اتفاقيات التكامل الاقتصادي . وبعد ما يقارب من نصف قرن من الزمن على تلك الجهود ، فأن التجارة البينية بين الدول العربية ، ليست بأحسن حالاً من التجارة البينية بين دول مجلس

التعاون. فهذه التجارة البينية تشكل في أحسن الأحوال نسبة تتراوح حول 7–8٪ وقد ترتفع قليلاً إذا ما تم استبعاد التجارة بالنفط والمشتقات النفطية.

وبالرغم من كل الإخفاقات التي تعرضت لها جهود الوحدة العربية، فأن دول مجلس التعاون لا يسعها اغفال المحيط العربي ، ومحاولات إحياء وانتعاش جهود التكامل بين دوله . فالمحيط العربي هو المحيط الأقرب لدول المجلس ، ولا تزال شعوب دول المجلس تطمح إلى قيام تكامل عربي يؤدي الى وحدة واندماج. وقد اثبتت التجارب أن أية أزمة عربية إقليمية أو محلية في قطر من الأقطار من شأنها أن تكون لها آثار أكثر أهمية وعمقاً من الآثار التي ترتبت على أزمات في دول أخرى أجنبية .

وما ينبغي على دول المجلس التعامل معه على وجه الخصوص هو قرار إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية عام 1997 (GAFTA) Great Arab Free Trade Area.

واذا كان ينظر الى هذه الاتفاقية على أنها انشأت بسبب القلق من اتفاقية الشراكة الأوروبية _ المتوسطية وما قد تخلقه من أنماط من التجارة البينية من شأنها إعاقة الروابط الاقتصادية بين الدول العربية ، فأن التحول في التجارة الى الإقليم العربي، وإحياء جهود التكامل كان دائماً ينظر إليها على أنها أمر مرغوب فيه. وبالرغم من مرور خمس سنوات على إنشاء هذه المنطقة ، إلا انها لا تزال تواجه العديد من العقبات . ومن أهم هذه العقبات هي قائمة "الاستثناءات" التي قدمتها كل دولة للسلع التي ينبغي أن تعفي من إلغاء الرسوم الجمركية . ففي عام 1999 قدمت مصر قائمة تحوي 679 سلعة لا تخضع لتخفيض الرسوم الجمركية، وقدم المغرب 804 سلعة وسوريا 229 سلعة وتونس 161 سلعة. ومن شأن إستمرار قوائم " الإستثناءات" تهديد فاعلية هذه الإتفاقية. والتحدي الآخر الذي يواجه هذه الإتفاقية يتمثل في مبدأ أو قاعدة " المنشأ" . وبالرغم من أن الإتفاقية تقرر بأنه لكي تعتبر السلعه وطنية ينبغي أن تكون 40٪ من القيمة المضافة انشأت في احدى الدول الأعضاء ، إلا أن هذا ايضاً أصبح يخضع للإستثناءات . وأوضح الأمثلة على ذلك تجارة صناعة الملابس الجاهزة ، حيث أن بعض الدول الرئيسية في إنتاج الملابس الجاهزة تخشى المنافسه الآسيوية (وبالذات أندونيسيا) التي تتخذ من بعض دول الخليج مركزاً للتصنيع والتصدير.

(ب) منظمة التجارة العالمية :

بالرغم من أن جميع دول مجلس التعاون تنتهج سياسة الإقتصاد الحر وعدم وجود القيود على حركة التجارة الدولية أو رأس المال ، إلا انها ليست جميعاً أعضاء في منظمة التجارة العالمية . فلا تزال دولتان هامتان من دول المجلس (السعودية وعمان) لم تمنحا العضوية بعد.

ومن المعلوم أن المادة (24) من اتفاقية الجات ، ومن بعد منظمة التجارة العالمية، تسمح بقيام التكتلات الإقليمية بشروط . ولذا فإنه ليس من المتوقع أن يثير قيام مجلس التعاون أو الخطوات التكاملية التي تتم بين أعضائه أية اشكالات في هذا الصدد . إلاأن التحديات قد تأتي من مصادر أخرى. فمن الملاحظ أن الخطوات

التكاملية بين دول المجلس تتم ببطء نوعاً ما وخاصة فيما يتعلق بفتح الحدود أمام السلع الوطنية وفتح أسواق المال أمام المستثمرين الخليجيين وإزالة القيود أمام الاستثمار في مجالات العقار وفتح المصارف التجارية . وبالمقابل فأن اقتصاديات هذه الدول عليها مواجهة الضغوط الدولية القوية الآتية من المفاوضات الثنائية أو من خلال المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية ومنظمة العمل الدولية. وجميع هذه الضغوط هي في اتجاه المزيد من فتح الأسواق وتحرير التجارة ورفع القيود عن الاستثمار الأجنبي.

ومن خلال النظرة الأولى قد يبدو أن دول مجلس التعاون مع اقتصادياتها المنفتحة والسياسات التجارية المتحررة وكبر حجم القطاع التجاري الخارجي ، قد تبدو أنها أكثر تأهيلاً للاستفادة من الإصلاحات التجارية الدولية. إلا أن المقاييس التقليدية لدرجة الانفتاح ودرجة تكامل اقتصاديات دول المجلس مع بقية دول العالم تحتاج إلى بعض التوضيح . فبينما تشكل نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي في هذه الدول **100**٪ خلال عقد التسعينات ، وهي من أعلى النسب في العالم ، ونصيب الفرد من الصادرات يبلغ **4000** دولار ، وهو يعادل المستويات السائدة في الدول الصناعية ، إلا أن هذه المقاييس لدرجة الإنفتاح تتأثر بدرجة كبيرة بتجارة النفط.

وفي ظل الهيكل الحالي للإنتاج والصادرات ، فأن المنافع المباشرة لدول المجلس من الإصلاح التجاري الدولي سيكون محدداً على الأقل في البداية. فمن جانب الصادرات سيكون هذا الإصلاح محايداً لصادرات دول المجلس من النفط وما يتصل به في ظل القيود على صادرات دول المجلس من البتروكيماويات . الصادرات وإعادة التصدير للسلع الأخرى تذهب معظمها للدول الأخرى في المنطقة، ولذا فأنها لن تتأثر كثيراً بطريقة مباشرة بإصلاح نظم التجارة الدولية.

ومن جانب الواردات ، فأن التخفيض المتتابع المتوقع في الدعم للزراعة في الأقطار الأوروبية سيؤدي إلى زيادة قيمة الواردات من المنتجات الزراعية . ولكن قد يكون تأثير ذلك على دول المجلس محدوداً ، وذلك لأن العديد من هذه الدول أصبحت مكتفية ذاتياً في معظم المنتجات الزراعية، وتعتمد في السلع الأخرى على الواردات من دول الجوار.

إلا أنه من المتوقع أن يكون لتحرير التجارة الدولية آثاراً هامة على قطاع الخدمات في هذه الدول، وبالذات الاتصالات والمصارف التجارية والتأمين ، وبعض الصناعات الهامة مثل الألمنيوم والأدوية .

وضمن هذا التحدي ، ينبغي أيضا النظر الى الجهود الرامية لإنشاء مناطق تجارة حرة أو تكامل اقتصادي وآثارها على مجلس التعاون. فالتجمع الأوروبي بدأ يوجه جهوداً أكبر إلى دول أوروبا الشرقية والدول التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي . والولايات المتحدة ، من خلال اتفاقية النافتا، بدأت تركز أيضاً على دول الجوار ، كندا والمكسيك. وإذا ما أخذنا أيضا الجهود الآسيوية لتشكيل تكتل اقتصادي آسيوي، فأن هذا يعني أن التجارة والعلاقات الاقتصادية بين أكبر ثلاثة أسواق في العالم أصبحت تحكمها اتفاقيات إقليمية سيكون لها آثاراً هامة وكبيرة على الأقطار الأخرى . وحسب آراء بعض الخبراء ، فأن تشكيل هذه الوحدات المتكاملة على أساس " قاري" أي قارات هو الذي يشكل التهديد الأكبر لأنماط التجارة الدولية المستقبلية.

وينبغي على وجه الخصوص تتبع الآثار التي ستتركها الجهود الأوروبية لمحاولة دمج المزيد من الدول الأوروبية في الاتحاد ، على مفاوضاتها التجارية والاقتصادية مع الدول الأخرى ، وبالذات مع دول مجلس التعاون

. فقد كانت دول المجلس ودول الاتحاد الأوروبي منخرطة في مفاوضات للاتفاق على إنشاء منطقة للتجارة الحرة منذ عام 1986، الإ أن هذه الجهود لم تأت بثمار بعد بسبب تلكؤ الجانب الأوروبي ، وعدم توصل دول مجلس التعاون لاتفاق حول التعرفة الجمركية الموحدة حتى عهد قريب، ثم أخيراً تركيز الجانب الأوروبي على دول الجوار في أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط ما دفع إلى الوراء الاهتمام بالمناطق الأخرى من العالم.

(ج) العولمة وسياسات الرعاية والرفاه:

كان للإيرادات النفطية الهائلة التي تحققت لدول مجلس التعاون خلال حقبة السبعينات تأثيراً كبيراً على هيكل النشاط الاقتصادي الذي ساد في هذه الدول وكذلك على الطريقة التي تطورت بها نظم الرعاية الاجتماعية . والإيرادات النفطية العالية سمحت لحكومات هذه الدول بالتوسع السريع في الاستثمارات والبنية الأساسية ، كما قامت بإدارة وتمويل الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة مع محاولة تحقيق هدف " الشمولية " في توفير تلك الخدمات. والقطاع العام اصبح المصدر الأساسي لتوفير فرص التوظيف للمواطنين بما يمنحه من مزايا هامة تجعله مرغوباً لدى قطاع واسع من الناس. وخلال ثلاثة عقود أصبحت حكومات دول المجلس تقدم خيارات واسعة من سياسات الرعاية والرفاه لمواطنيها وللمقيمين .

إلا انه تجري الآن في جميع دول العالم مراجعة شاملة لتلك السياسات ودراسة للآثار التي تخلفها على الاقتصاد وعلى القدرة التنافسية للدول في الأسواق العالمية . وبعد أن كانت تلك السياسات محل افتخار الدول ومباهاتها باعتبارها دليل على التقدم الاجتماعي وتوظيف النتائج الاقتصادية لصالح الفرد والأسرة في المجتمع، فأن هذه السياسات ذاتها قد أصبحت الآن محل تساؤل وأحياناً الانتقاد للاعتقاد بأنها قد ساهمت في اضعاف آلية السوق وتدهور حوافز العمل وضعضعة أسس الإنتاجية والرغبة والقدرة على المنافسة.

وهذا التغيير في النظرة لمفهوم وفلسفة دولة الرعاية لم يحدث فجأة، بل جاء نتيجة ثلاثة تحولات هامة على الصعيد العالمي. وهذه التحولات هي: انهيار المعسكر الإشتراكي ومن ثم اختفاء البديل الرئيسي لفلسفة اقتصاديات السوق أو الرأسمالية، والسرعة التي تجلت بها عولمة الإقتصاد ، والإنهيار النسبي للدولة القومية .

لقد تظافرت هذه العوامل وتفاعلت لتخلق تحديات حقيقية وهامة لمفهوم دولة الرعاية، وتقلل من فاعلية السياسات المحلية في معالجة المعضلات الداخلية مثل عجز الموازنة والبطالة ، ولتظهرعلى نحو ملحوظ خطورة ضعف قوى المنافسة . وبعد أن كانت تجربة الدول الإسكندنافية في توفير الرعاية الشاملة لمواطنيها محط أنظار دول العالم بإعتبارها " نموذجاً" ينبغي الإحتذاء به ومحاولة الوصول اليه، فأن هذه التجربة الآن هي محل تقييم عميق لتقدير الآثار التي تترتب عليها ــ وتقرير مدى إمكانية إستمرارها في ظل التحديات المحلية والخارجية.

ودول مجلس التعاون لم تكن بعيدة عن تلك التطورات ومحاولات التقييم . فبعد أن اتبعت هذه الدول ولعقود عديدة سياسات الرعاية الاجتماعية والرفاه في ظل الوفرة المالية ، فأن هذه السياسات تخضع الآن للتساؤلات والنقد. فقلة السكان أعقبها طفرة كبيرة في السكان كان من نتائجها زيادة عدد الداخلين للنظام التعليمي والمتخرجين منه والداخلين لسوق العمل. والفائض المالي أعقبه عجز شبه دائم في الموازنة، وضعف مستمر في الإيرادات غير النفطية، وتقليص حقيقي أو على الأقل تجميد لمخصصات الخدمات الاجتماعية.

والاتجاه السائد الآن يدعو إلى مزيد من الخصخصة وعدم المركزية، ومراجعة مبدأ " الشمولية" في توفير الخدمات الاجتماعية ، وإعطاء عناية أكبر للآثار الاقتصادية لبرامج الرعاية الاجتماعية .

وإذا كانت بعض أسباب هذه " المراجعة " تعود لظروف واعتبارات محلية ، فأن هناك اعتبارات وتفاعلات خارجية تزيد من الضغوط للتعجيل في تلك المراجعة أو لنقل حسمها لصالح اعتبارات السوق وتحقيق الكفاءة في مستويات الأداء.

المراجـــع :

- World Trade Organization (WTO); Regionalism and the word Trading System. Geneva: WTO (1995).

- الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ، التنويع الإقتصادي في البدان المنتجة للنفط: حالة اقتصادات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية– (مجلس التعاون الخليجي) نيويورك **2001**.
- د . محمد عبدالرحمن العسومي، محددات وفرص التكامل الإقتصادي بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أبوظبي " : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية _ سلسلة محاضرات الإمارات (**56**) **2002**.

- (UNCTAD); Handbook of Economic Integration and Cooperation Groupings of Developing Countries_Geneva (1996).

- United Nations, ESCWA; Free Trade Areas in the Arab Region: Where do we go from here? New York (2001).

- ESCWA, Arab planning institute, The German Friedrich Neumann Foundation; Challenges and opportunities of WTO for ESCWA Member Countries in selected Sectors : proceedings of Expert Group Meeting. New York, United Nations (1999).

بعض المتغيرات المرتبطة بمساهمات طالبات جامعة الملك فيصل في الأنشطة الطلابية الجامعية (دراسة وصفية)

د . فريدة بنت عبد الوهاب آل مشرّف
كلية التربية – جامعة الملك فيصل
الأحساء– المملكة العربية السعودية

مقدمة :

الشباب هم عماد الأمة الذين يتطلع إليهم لينهضوا بمسئولياتهم في تنمية المجتمع وتطوره ، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال فترة إعداد وبناء مدروسة وسليمة تحقق لهم احتياجاتهم في هذه الفترة المتقلبة من حياة الإنسان حتى يتمكنوا من القيام بدورهم لاحقًا.

والمعروف أن مرحلة الشباب تعتريها العديد من المتغيرات السيكولوجية والجسمية والاجتماعية والانفعالية والعقلية وذلك قبل أن يصل الشاب إلى مرحلة الرشد ، حيث تظهر خلالها حاجته للتكيف مع بيئته باتباعه أساليب تفكير ، وممارسته لسلوكيات ناضجة ، وتحمله لمسئوليات هذه المرحلة. ويطلق على هذه المرحلة العمرية التي يعيشها طالب الجامعة فترة المراهقة المتأخرة ، وتمتد من سن 18-22 سنة ، وفيها تكتمل مظاهر النمو ، وتتبلور اتجاهات المراهق وميوله الاجتماعية والمهنية والتعليمية ، ويسعى إلى درجة من الاستقلال عن الوالدين واتخاذ قرارات خاصة به ، وهي في حد ذاتها مرحلة تمثل تحدي للطالب بما يتعلق بمستقبلة التربوي والمهني (عقل ، 1995). وقد ساهم التطور التربوي في مناهج التعليم إلى الاهتمام الشامل بهذه الفئة ، حيث كان المنهج التقليدي يركز على الحفظ والصم للمنهج ، بينما يركز المنهج الحديث على تنمية عقل الطالب ومداركه ، وشخصيته بجوانبها المتعددة ، المعرفية ، والنفسية ، والاجتماعية ، والصحية (بامشموش وآخرون ، 1985).

وقد امتد هذا التطور التربوي إلى الأنشطة الطلابية التي تحولت من أنشطة ثانوية إلى أنشطة أساسية في العملية التربوية الجامعية وذلك لدورها الكبير في بناء الطالب جسميًا ونفسيًا واجتماعيًا وروحيًا (Smith et al., 1993). لذا تحرص الدولة من خلال سياساتها التعليمية والشبابية التي تنفذها الكليات والجامعات إلى احتضان فئة الشباب وتوفير كافة الاحتياجات التعليمية ، والثقافية ، والصحية ، والاجتماعية ، والترفيهية التي تستهدف بناء شخصية مسلمة متوازنة تعي واجباتها ومسئولياتها وحقوقها ودورها في تنمية المجتمع .

ولكي يحقق النظام التعليمي دوره الأساسي في إعداد الشباب للمستقبل ، يجب أن يجمع هذا النظام بين المهمة التعليمية الهادفة إلى تكوين الشباب مهنيًا ، وبين العمل على تنمية مختلف جوانب الشخصية. ومن أهم هذه السبل ، تربية الشباب على قضاء وقت فراغهم، ومن ثم يتعيّن الاهتمام بالأنشطة الرياضية والفنية والثقافية والأدبية والاجتماعية ، وجذب الشباب للمشاركة فيها بشتى الطرق ، وإعطاؤهم دورًا قياديًا للمبادرة بها مع التوجيه والتدريب (علي ، 1985).

ومن هذا المنطلق ، ترعى عمادة شئون الطلاب بالجامعات الأنشطة اللاصفية، وتقدم الخدمات المتنوعة التي يحتاجها الطالب تمشياً مع الدور التعليمي والتربوي الذي تقوم به الجامعة ، وتهدف الأنشطة الطلابية (برنامج خطة الأنشطة ، 1422/1423) إلى :

1 _ تعريف طلبة الجامعة بخصائص المجتمع المسلم ، ودعم دور الشباب الجامعي في تحقيق المثل العليا لمجتمعه وأمته .

2 _ إعداد الطالب الجامعي إعداداً سليماً من النواحي الفكرية والجسمية والاجتماعية من خلال ممارسة الأنشطة في مختلف المجالات .

3- رفع قدرة الطالب الجامعي على القراءة والاستيعاب ، وفتح آفاق المعرفة أمامه بحيث لا تقف ثقافته عند حد الكتاب المتخصص بل تمتد لتشمل المحاضرة والندوة والبحث والمسابقة والمسرح الجامعي ، في ضوء القيم والتعاليم الإسلامية.

4- العمل على مساعدة الطالب الجامعي للتكيف مع الجماعة ، وتشجيعه على إقامة علاقات طيبة بينه وبين أقرانه الطلاب ، وبينه وبين أعضاء هيئة التدريس والموظفين ، مما ينمي مظاهر السلوك الإنساني والعلاقات الإنسانية .

5- إشباع رغبات وميول الطالب قدر الإمكان عن طريق الممارسة الموجهة تعليمياً وتربوياً ، واستثمار وقته فيما يفيده ويفيد وطنه .

6- المساهمة في بناء شخصية الطالب المتكاملة ، والعمل على إعداده لتحمل المسئولية ، والتعاون مع الجماعة وتشجيعه على المبادرة والثقة بالنفس والإيجابية.

7- التفاعل الواعي مع التطورات الحضارية العالمية وميادين المعرفة الإنسانية ، والاستفادة من مصادرها في ضوء التعاليم الإسلامية ، ويضاف إلى ذلك شغل وقت الفراغ لدى الطالب الجامعي.

المعروف أن الفراغ أحد الأسباب المباشرة للانحراف ، ويحرص الإسلام على استثمار وقت الإنسان من يقظته إلى نومه ، ويحثه على توزيعه بين العبادة والعمل الجاد والراحة والترفيه والاستمتاع بالطيبات ، حيث أن الإسلام دين يسر ، لا يهدف استنفاد طاقة الإنسان ، وإنما يوجهها الوجهة البناءة المناسبة ، حيث يعترف بالترفيه الطيب من خلال الثقافة والمطالعة والسمر والنزهة والرحلات المفيدة والرياضة الهادفة (شبير ، 1409هـ).

ويؤدي شغل أوقات الطلبة بالأنشطة المفيدة إلى الكثير من الإيجابيات ، لخّصها الدعيج (2002) في الآتي:

1- مساعدة الطلاب على استثمار وقت الفراغ بما يفيدهم ومجتمعاتهم.

2- تنمية إمكانات الطلاب وقدراتهم على الابتكار ، والتعبير عن الذات من خلال الأنشطة الدينية والأدبية والعلمية والفنية والإعلامية.

3- اكتشاف المهارات والمواهب ، وصقلها وتنميتها.

4- تنمية العلاقات الاجتماعية والقيم الدينية والأخلاقية للطلاب.

5- تنمية الصحة البدنية والنفسية والعقلية.

وتهتم عمادات شئون الطلاب بصفة عامة بمناقشة قضايا الطالب ومشكلاته النفسية ، والدراسية ، والاجتماعية ، والصحية وذلك من خلال البرامج والأنشطة المتنوعة مثل : المحاضرات ، والندوات ، والمشاهد التمثيلية وغيرها .

وتقدم العمادة أنشطتها للطلاب والطالبات .. ولكن يوجد بعض التحفظات في تقديم بعض الأنشطة للطالبات مثل الأنشطة الرياضية ، والرحلات ، والجوالة ، وذلك بسبب خصوصية المجتمع السعودي المحافظ ووضع المرأة فيه .

وتهتم هذه الدراسة بالأنشطة التي تقدمها عمادة شئون الطالبات لطالبات جامعة الملك فيصل بالأحساء ، وإلقاء الضوء عليها ، وتسعى للتعرف على الأنشطة الأكثر قبولاً لدى الطالبات ، وتبيان مدى وعيهنّ بأهميتها ، وتحديد معوّقات مشاركتهنّ فيها ، وتوضيح أدوارهنّ في تطوير الأنشطة المقدمة لهنّ.

وقد لاحظت الباحثة أثناء عملها كوكيلة للعمادات المساندة لشئون الطالبات عدم اكتراث نسبة لابأس بها من الطالبات بالأنشطة المعدة لهنّ رغم الجهد الكبير الذي يبذل للتخطيط لهذه الأنشطة وتنفيذها حيث يعزفن عنها بالحضور أو المشاركة ، أو حتى إبداء وجهة نظرهنّ ، ولهذا جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف إلى العوامل الكامنة خلف عزوف الطالبات عن المشاركة في الأنشطة الطلابية الجامعية ، وهو ما لم ينل القدر الكافي من الدراسة والبحث على المستويين المحلي والعربي.

مشكلة الدراسة :

تحددت مشكلة الدراسة الحالية في دراسة بعض المتغيرات المؤثرة بمساهمات طالبات جامعة الملك فيصل بالأحساء في الأنشطة الطلابية الجامعية. وتتطلب دراسة هذه المشكلة الإجابة عن التساؤلات التالية:-

1- ما الأنشطة التي تحرص الطالبات على حضورها؟

2- ما الأنشطة التي تحرص الطالبات على المشاركة فيها؟

3- ما مدى وعي الطالبات بأهمية الأنشطة الطلابية؟

4- ما أسباب عزوف الطالبات عن حضور الأنشطة الطلابية؟

5- ما أسباب عزوف الطالبات عن المشاركة في بعض الأنشطة الطلابية؟

6- ما مدى حرص الطالبات على تطوير الأنشطة الطلابية؟

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة الحالية إلى :

1- تحديد الأنشطة التي تحرص الطالبات على حضورها.

2- تحديد الأنشطة التي تحرص الطالبات على المشاركة فيها.

3- تعرف مدى وعي الطالبات بأهمية الأنشطة الطلابية .

4- كشف أسباب حرص الطالبات على حضور بعض الأنشطة الطلابية .

5- كشف أسباب عدم حرص الطالبات على المشاركة في بعض الأنشطة الطلابية.

6- التعرف إلى مدى حرص الطالبات على تطوير الأنشطة الطلابية .

أهمية الدراسة :

تتضح أهمية الدراسة من خلال إسهامها في:-

1 _ سد النقص في الدراسات التي تتناول الأنشطة الطلابية الخاصة بالطالبات نظرًا لمحدودية الدراسات العربية والأجنبية حول هذا الموضوع .

2- معالجة موضوع الأنشطة الموجهة للفتاة الجامعية السعودية التي لم تحظ أنشطتها الطلابية بالاهتمام بالقدر الذي حظيت به الأنشطة الخاصة بالطلاب .

3- تقديم نتائج علمية للمسؤولين ، مما قد يساعد على إعادة النظر في واقع الأنشطة الطلابية الموجهة للطالبات لتطويرها وتنويعها وزيادة فعاليتها.

4- تقديم أداة علمية (استبانة) مضبوطة على البيئة السعودية يمكن الإفادة منها في تقييم الأنشطة الطلابية في جامعات أخرى.

5- فتح المجال أمام الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات حول الأنشطة الطلابية للطالبات.

الدراسات السابقة :

بالرجوع إلى الأدبيات ذات الصلة بموضوع الأنشطة الطلابية على المستوى الجامعي تبيّن (في حدود علم الباحثة) ندرة الدراسات ذات الصلة المباشرة في مجال البحث الحالي ، وسيتم عرضها حسب تسلسلها الزمني .

قام (علي ، **1985**) بدراسة هدفت للتعرف على أبعاد ظاهرة الفراغ والترويح بين الشباب الجامعي ، وذلك على عينة عشوائية طبقية ، بلغ عدد أفرادها (**3870**) طالب وطالبة من مختلف المستويات والتخصصات الدراسية بجامعة الأسكندرية ، وكشفت الدراسة عن النتائج التالية :

1- حاجة الشباب الجامعي لضرورة الاهتمام بأوقات الفراغ ، وخاصة الذكور الذين يشعرون بوجود وقت فراغ أكثر مقارنة بالإناث.

2- اتضح أن (**43.5**٪) من أفراد العينة لا يرون الدراسة عائقًا عن قضاء وقت الفراغ ، بينما وجد أن (**46.47**٪) أن الدراسة تمنعهم من تنظيم وقت فراغهم كليًا أو جزئيًا.

3- أن وقت الفراغ المتاح لطلاب الكليات النظرية أكثر مما هو متاح لطلاب التخصصات العملية الذين يقضون وقتًا أطول نسبيًا في متابعة البرامج الدراسية ، ولذا يرون أن وقت الفراغ يجب أن يخصص للراحة والاستجمام.

4- يرى نسبة (**15.97**٪) من العينة أن الاهتمام بالأنشطة يعطلهم عن متابعة دروسهم.

5- انخفاض نسبة مشاركة الطلبة بالأنشطة الجامعية إلى (10.30٪) ، أما نسبة الإحجام عن المشاركة في الحفلات الجامعية فتصل إلى (55.50٪) ، واتضح أن طلبة التخصصات العملية يُقبلون على نشاط الحفلات أكثر من طلبة التخصصات النظرية ، وذلك بسبب ضغوط الدراسة وحاجتهم للترفيه ، كما أن الطالبات أكثر إقبالا عليها من الطلاب.

6- بلغت نسبة مشاركات العينة في المسابقات (5.82٪) ، وهي نسبة متدنية.

7- يوجد ارتباط بين وقت الفراغ ونظام الأسرة الاجتماعي والاقتصادي وممارسة الأفراد للأنشطة المختلفة ، حيث يتأثر الأبناء بنظرة الأسرة ومفهومها عن أهمية وقت الفراغ وأسلوبها في الاستفادة منه.

وركز (Hood, 1992) في دراسته على العلاقة بين وظيفة الأسرة ونمط الفراغ لدى المراهقين ، وركز على العلاقة بين النظام الأسري في التكيّف والانسجام ، وبين بعض الأبعاد النفسية لقضاء وقت الفراغ مثل الدافعيّة الذاتية ، والمتعة ، والتركيز وعدم التشتت ، والإبداع والضبط والشعور بالرضا . وتكونت العينة من (1426) من الطلبة الذين يدرسون في المرحلة الثانوية ، وتتراوح أعمارهم من 15-17 سنة . وأشارت النتائج إلى وجود علاقة بين إدراك الأفراد لوظيفة الأسرة وبين مفاهيم وقت الفراغ لديهم.

واهتم (Raghed & Mckinney, 1993) بدراسة العلاقة بين مشاركة الطلبة في الأنشطة وبين الضغوط الأكاديمية التي يتعرضون لها ، ومدى شعورهم بالرضا. وأوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين العوامل السابقة ، حيث أنه كلما ازدادت مشاركة الطلبة في الأنشطة خفت وطأة الضغوط الأكاديمية عليهم وارتفعت درجة شعورهم بالرضا.

وتناولت دراسة (Yen, 1995) دور وقت الفراغ في حياة طلبة الجامعة وكلية المعلمين في تايوان ، وبلغ عدد أفراد العينة (879) طالبًا وطالبة ، وطبقت استبانة تضمنت ستة أبعاد ، وأظهرت نتائجها ما يلي :

1- إدراك الطلبة أهمية وقت الفراغ كوسيلة لتخفيض الإجهاد والتوتر .

2- ميل الطلبة للمشاركة في الأنشطة: الاجتماعية ، ثم الإعلامية ، ثم الموسيقية ، ثم الرياضية ، ثم الفنية ، ثم أنشطة الهوايات والألعاب ، وأخيراً الأنشطة الثقافية والدينية .

3- أكثر العوائق أو الصعوبات التي تؤثر في مشاركة الطلبة في الأنشطة هي العوامل المتعلقة بالمباني والتجهيزات ، تليها العوامل الشخصية أو الاجتماعية .

4- وافق أقل من نصف العينة بقليل على أن كلياتهم قد وفرت لهم التعليم والتدريب للاستفادة من وقت الفراغ ، وأبدى الذين عبروا عن عدم رضاهم عن هذه الخدمات بأنهم بحاجة لدورات في عملية اتخاذ القرار ، ثم الوعي بأهمية وقت الفراغ ، ثم الإرشاد النفسي ، ثم التعرف على المهارات ومصادر القوة لدى الطالب .

أما (Watson, 1996) ، فقد درس أثر الحافز والاتجاه نحو الترفيه في وقت المشاركة في الترفيه والاستجمام البدني لطلبة الجامعات، حيث أعد استبانة وأرسلها إلى (1000) طالب وطالبة من طلاب جامعة بوردو (Purdue University) الأمريكية ، ولم يصله سوى (304) استجابة على الاستبانات المرسلة ، وقد أظهرت نتائج تحليلها ما يلي :

1 _ يقضي الطلبة الذين تقل أعمارهم عن (26) عامًا وقتاً أطول في الأنشطة البدنية .

2- تقل مشاركة الطالبات اللاتي تتجاوز أعمارهن (26) عامًا في الأنشطة البدنية والترفيهية ، في حين أنّهُنّ يتشابهن مع زميلاتهن الأصغر سناً من حيث الغرض من المشاركة وهو البحث عن الراحة من الإجهاد اليومي الناتج عن الدراسة أو العمل أو الأسرة .

وبحث (Lee, 1998) أهمية الترفيه وعلاقته بالثقافة لدى عينة قوامها (13) من الطلبة الكوريين الذين يدرسون في جامعة أوهايو الحكومية(Ohio State University) في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أجاب الطلبة عن استبانة وزعت عليهم في مقابلات شخصية ، وأوضحت نتائجها أن الأنشطة الترفيهية للطلاب الكوريين ترتبط بتجربتهم الشخصية للترفيه في الثقافة الكورية والأمريكية.

وأوضح تقرير إدارة الأنشطة في جامعة الكويت تدني نسبة إشتراك الطلبة في الأنشطة الثقافية والفنية ، حيث بلغت المشاركة (10.3٪) أي ما يعادل (1621) طالبًا من إجمالي الطلاب ، وعددهم (15784) طالبًا ، وكشف التقرير أن من أسباب هذا التدني عدم ربط الأنشطة بالجانب الأكاديمي ، وعدم اهتمام أعضاء هيئة التدريس بالأنشطة ، وضعف الحوافز المادية والمعنوية ، مما يؤدي إلى عدم حماس الطلبة للمشاركة ، إضافة لعدم اهتمام الطلاب وحرصهم على متابعة الإعلانات والكتيبات الخاصة بالأنشطة (تقرير إدارة الأنشطة بجامعة الكويت ، 1999/98).

وتناولت دراسة (Leslie et al., 1999) التأثيرات الشخصية والاجتماعية والبيئية لعدم كفاءة الطلاب النشطين وغير النشطين في جامعات استراليا . بلغ عدد أفراد العينة (2729) من الطلبة في عدة تخصصات علمية يدرسون في مستويات مختلفة ، وأظهرت النتائج أن (74٪) من الطالبات غير نشيطات ، وكانت أهم أسباب عدم مشاركتهنّ في الأنشطة هو قلة الدعم الاجتماعي من الأسرة والأصدقاء لهنّ ، وانخفاض شعورهن بالاستمتاع أثناء ممارستهنّ هذه الأنشطة .

وتناول كل من شحاتة ، وبنجر (1422) بدراستهما عملية تطوير النشاط الطلابي في الأقسام الأدبية بكلية التربية للبنات بالرياض ، حيث قام الباحثان بتصميم ثلاث أدوات شملت أنواع الأنشطة الطلابية ، ومجالاتها ، ومتطلباتها ، وتم تطبيق هذه الأدوات على مسؤولات الأنشطة بالكلية وعضوات هيئة التدريس ، واتضح أن مجالات الأنشطة متاحة للطالبات هي : المجال الاجتماعي ، الثقافي ، الفني ، والنشاط الأدبي .

أما أهم معوقات المشاركة في الأنشطة هي :

انشغال الطالبات بالتحصيل الأكاديمي ، عدم ملاءمة وقت تنفيذ البرامج مع جدول الطالبات ، عدم توفر الموارد المالية الكافية ، كما أن تقويم الطالبات وعضوات هيئة التدريس لا يتضمن المشاركة في الأنشطة ، مما يجعلها لا تحظى باهتمامهن ، واختتمت الدراسة بعدة توصيات ، منها : ضرورة تخصيص ثلث درجة أعمال السنة لمشاركة الطالبة بالأنشطة وربط الأنشطة بأحد المقررات الدراسية ، وعقد ورش تدريب للمسؤولات والمشاركات بالأنشطة .

وقام (الدعيج ، 2002) بدراسة أسباب عزوف طلبة جامعة الكويت عن الاشتراك في الأنشطة الطلابية من خلال تناول عدة محاور ، هي: العوامل الشخصية ، والأكاديمية ، والتنظيمية ، والاجتماعية ، والفنية ،

والطبيعية. وبلغ عدد أفراد العينة (200) طالب وطالبة في كليات دراسية مختلفة بالجامعة. وصمم الباحث أداة للدراسة تكونت من (57) بندًا. وأشارت النتائج إلى تدن ملحوظ في مشاركة الطلبة في الأنشطة ، حيث اتضح أن (70٪) من الطلبة لا يشاركون بها. وأرجع الباحث هذا التدني إلى مجموعة من العوامل تتمثل في:

(أ) العوامل الشخصية: وتشمل عدم معرفة الطلبة بكيفية الاستفادة من أوقات الفراغ ، أما بالنسبة للطالبات فدلت النتائج على شعورهن بالخجل من المشاركة ، وعدم مشاركتهنّ بأي نشاط في المراحل الدراسية التي تسبق الجامعة ، وشعورهنّ بتدني نظرة المجتمع للطالبات المشاركات بالأنشطة.

(ب) العوامل الدراسية: وتشمل العبء الدراسي ، مما يحد من المشاركة أو الاستفادة من الأنشطة ، وعدم القدرة على التنسيق بين الدراسة وممارسة الأنشطة ، وعدم حماس أعضاء هيئة التدريس لهذه الأنشطة وعدم تشجيعهم الطلبة على الاشتراك فيها ، وتخوّف الطلبة من انخفاض معدلاتهم الدراسية إذا انخرطوا في الأنشطة ، والتعارض بين مواعيد المحاضرات ومواعيد الأنشطة.

(ج) العوامل التنظيمية: وتشمل تقديم الأنشطة في أوقات غير مناسبة للطلبة ، عدم وجود برامج توعية ، وعدم وجود حوافز مادية ومعنوية كافية ، وعدم مناسبة الجوائز التي توزع على الطلبة المشاركين في الأنشطة ، وقلة عدد مدربات الأنشطة الخاصة بالطالبات ، وقلة عدد المشرفين على الأنشطة ، وعدم التنسيق بين الأجهزة المختلفة ذات العلاقة بالأنشطة ، وعدم التجديد في الأنشطة ، وعدم مشاركة الطلبة في تخطيط البرامج وتنفيذها.

(د) العوامل الفنية: وتتضمن عدم جودة الأنشطة ، عدم تجهيز المرافق ، وقصور الأجهزة المستخدمة للأنشطة من النواحي الكمية والنوعية ، أو عدم توفر المرافق المطلوبة ، وقلة الإمكانيات.

(هـ) العوامل الاجتماعية: وأهمها سيطرة مجموعة واحدة من الطلبة على الأنشطة.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتبين من الدراسات السابقة تنوع مجالات الأنشطة الطلابية الجامعية لتشمل الأنشطة الاجتماعية ، والثقافية ، والبدنية ، والفنية وغيرها.

ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسات السابقة في النقاط التالية:

1- يعتبر الطلبة أن ممارسة الأنشطة وسيلة لتخفيف الاجهاد الأكاديمي ومن ثم الشعور بالرضا.

2- توجد علاقة بين ثقافة الأسرة والمجتمع تجاه شغل وقت الفراغ ، وأسلوب الترفيه ومدى مشاركة الطلبة في الأنشطة .

3- تنخفض نسبة مشاركة الطلبة بالأنشطة وخاصة الثقافية منها.

4- يشعر الطلبة الذين توفر لهم مؤسساتهم التعليمية الأنشطة المتنوعة ولا يشاركون بها ، بحاجتهم إلى دورات تثقيفية وتوعوية بأهمية الأنشطة في بناء الشخصية ، وكيفية الاستفادة من وقت الفراغ.

5- تتدنى مشاركة الطالبات عمومًا بالأنشطة في ثقافات مختلفة ، أمريكية ، وأسترالية ، وكويتية.

6- من أهم العوائق التي تحد من مشاركة الطلبة بالأنشطة ، عوائق شخصية ، واجتماعية ، وفنية ، ومادية ، تنظيمية ، دراسية ، وثقافية.

7- أفادت الباحثة من الأدوات التي تضمنتها الدراسات السابقة في إعداد الأداة المستخدمة في الدراسة الحالية.

مصطلحات الدراسة :

أنشطة الطالب Student Activities **: وتعرفها الباحثة بأنها مجموعة متنوعة من الأنشطة التي تعدها عمادة شئون الطلاب بالتعاون مع وكالة العمادات المساندة لشئون الطالبات ، وتهدف إلى تحقيق احتياجات الطالبة الجامعية المختلفة وصقل جوانب شخصيتها ، وشغل وقت فراغها بما ينفعها وينفع مجتمعها ، وتتمثل هذه الأنشطة في الندوات والمحاضرات والمشاهد التمثيلية والمعارض وأسابيع دعم العمل الخيري ، والمسابقات المتنوعة مثل مسابقة حفظ القرآن الكريم ، والأحاديث النبوية الشريفة ، والخط والرسم ، والمسابقات الثقافية ، وزيارات إلى الجمعيات والمؤسسات النسائية ، والرحلات الترفيهية.. وغيرها .**

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على عينة ممثلة لطالبات جامعة الملك فيصل بالأحساء بلغ عددها (200) طالبة تم اختيارهنّ عشوائيًا من إجمالي عدد الطالبات البالغ عددهن (4500) ، واقتصرت متغيرات الدراسة على مشاركة الطالبة بالأنشطة ، وعيها بأهمية الأنشطة ، ودورها في تطوير تلك الأنشطة.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي الذي يصف الظاهرة كما هي عليه في الواقع وتفسيرها وتحليلها مع استخدام استبانة تشمل عدة أبعاد للأنشطة الطلابية الخاصة بالطالبات .

إجراءات الدراسة:

مرت إجراءات الدراسة بالخطوات التالية:

أولاً: إعداد أداة الدراسة :

اطلعت الباحثة على ما توفر من دراسات قريبة من موضوع البحث منها دراسة (الدعيج ، 2002) ، ودراسة (Yen,1995) ودراسة (Watson,1996) ودراسة (Leslie et al., 1999) . كما أفادت من خبرتها في الاتصال المباشر مع الطالبات والإشراف على الأنشطة بحكم عملها ، حيث لاحظت عدم إقبال نسبة كبيرة من الطالبات على حضور الأنشطة أو المشاركة فيها ، وعلى هذا الأساس تم بناء أداة الدراسة بما يتناسب مع واقع الأنشطة الموجهة للطالبات ، وتم عرض الاستبانة على مجموعة من الطالبات اللاتي أبدين بعض الملاحظات التي أُخذت في الحسبان ، ثم عُرضت الأداة بصورتها النهائية على مجموعة من المحكمين في مجال علم النفس والاجتماع والخدمة الاجتماعية ، وفي ضوء استجاباتهم عدلت بعض الفقرات لتصبح الأداة في شكلها النهائي مكونة من خمسة أبعاد ، و(44) بنداً ، وثلاثة اختيارات للإجابة أمام كل بند ، وفيما يلي وصفًا ملخصًا للأداة :

1 _ نوع النشاط الذي تتابعه الطالبة (12 بنداً) .

2 _ أهمية الأنشطة الطلابية للطالبة (12 بنداً) .

3 _ أسباب عدم حضور الطالبة للأنشطة (8 بنود) .

4 _ أسباب عدم مشاركة الطالبة بالأنشطة (8 بنود).

5 _ دور الطالبة في تطوير النشاط الطلابي (3 بنود) .

صدق وثبات الأداة :

للتحقق من صدق الاستبانة تم اتباع الإجراءات التالية:

1- تم وضع بنود الاستبانة استنادًا إلى واقع الأنشطة الطلابية ، وآراء ووجهات نظر الطالبات ، وكذلك نتائج البحوث والدراسات السابقة.

2- طبقت الاستبانة في صورتها الأولية على عينة مكونة من (20) طالبة ، اخترن عشوائيًا ، وسجلت ملاحظاتهن ، ثم عدّلت الاستبانة في صورتها الثانية.

3- عرضت الباحثة الاستبانة على (10) من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال علم النفس والاجتماع والخدمة الاجتماعية والأنشطة الطلابية وذلك لتقدير مدى مناسبة عبارات الاستبانة لأهداف الدراسة ، ومدى وضوح صياغة العبارات ، والتأكد من صدق محتوى الأداة. وقد أبدى المحكمون بعض الملاحظات التي أخذت في الحسبان من حيث تعديل أو إضافة أو حذف بعض البنود . ثم أعيد تحكيم الأداة مرة أخرى ، ووافق المحكمون على ملاءمتها لقياس ما صممت لقياسه.

وفيما يتعلق بثبات الاستبانة ، فقد طُبقت على عينة استطلاعية قوامها (45) طالبة ، ثم استخرج معامل الثبات معادلة ألفا كروبناخ لحساب الاتساق الداخلي ، وبلغت قيمة ألفا (0.79) مما يدل على درجة مرتفعة من الثبات ويسمح باستخدام الاستبانة بدرجة ثقة جيدة .

ثانيًا: عينة الدراسة:

وزعت أداة الدراسة على عينة قوامها (200) طالبة من طالبات جامعة الملك فيصل بالاحساء ، تم اختيارهنّ عشوائيًا من بين طالبات الجامعة ، البالـــغ عددهنّ (4500) طالبة من مختلف التخصصات العلمية والأدبية ، والمستويات الدراسية ، وذلك في الفصل الدراسي الثاني للعام 1422/1421هـــ . وتمّ استلام (176) استبانة حذف ، منها (16) استبانة لعدم صلاحيتها وبذلك يصبح عدد أفراد العينة (160) طالبة.

ثالثًا: الأسلوب الإحصائي المستخدم:

تم استخدام برنامج (SPSS) للإحصاء الوصفي لتحليل البيانات ، حيث تم الحصول على معامل ثبات الأداة ، وحساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة ، لكل تخصص على حدة ، ثم للعينة الكلية.

النتـــائج والمنـــاقشـــة :

ستتم المناقشة حسب تساؤلات الدراسة والتركيز على النتائج والنسب الهامة وذلك على النحو التالي:-

أولاً : نتائج التساؤل الأول والثاني ، وتتعلق بنوع الأنشطة التي تحرص الطالبات على حضورها أو المشاركة فيها ، ويتضمن مجموعة من البنود سيتم عرض نتائجها باختصار ممثلة بالنسب المئوية حسب ترتيبها التنازلي وكما يوضحها جدول (1) .

1- معارض الكتب: بلغ عدد الطالبات اللاتي يحضرن معارض الكتب (125) طالبة ، بنسبة (78.1٪) منهن (63) طالبة تخصص علمي بنسبة (39.4٪) و(62) طالبة من التخصص الأدبي بنسبة (38.7٪) ، ويلاحظ أن نسبة وعدد الطالبات من التخصصين واللاتي يحضرن معارض الكتب متقاربة .

2 _ أما المشاركة في معارض الكتب فهي لا تكاد تذكر ، إذ أن هناك طالبة واحدة فقط من التخصص العلمي تشارك في هذا النشاط ، وقد يكون ذلك بسبب أن هذا النشاط يحتاج لجهد ووقت كبير في ترتيب وتنظيم الكتب.

3- الحفلات والمشاركة التمثيلية: تحرص (109) طالبة (68.1٪) على حضور هذه الحفلات والمشاهد التمثيلية ، منهن (50) طالبة من التخصص العلمي بنسبة (31.3٪) ، و(59) طالبة (36.9٪) ، ويبدو أن هذا النشاط من الأنشطة المحببة للطالبات ويعكس الحاجة للترفيه والاستمتاع. أما الطالبات المشاركات في هذا النشاط فهما طالبتان فقط ، واحدة من كل تخصص ، بينما بلغ عدد الطالبات اللاتي لا يحضرن ولا يشاركن (49) طالبة بنسبة (30.6٪) ، منهن (29) طالبة من العلمي بنسبة (18.1) ، و(20) طالبة بنسبة (12.5٪) من التخصص الأدبي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (علي ، 1985) من حيث إقبال الطالبات على حضور الحفلات وإحجام الطلبة عمومًا عن المشاركة فيها بنسبة تصل إلى (55.5٪).

4- معارض الرسم : يحضر عدد كبير من الطالبات معارض الرسم ، حيث بلغ العدد (108) طالبة بنسبة (67.5٪) ، منهن (57) طالبة من التخصص العلمي بنسبة (35.6٪) ، و (51) طالبة من التخصص الأدبي بنسبة (31.9٪)، أما نسبة المشاركات في معارض الرسم فهي متساوية بين التخصصين العلمي والأدبي ، بلغ اجمالاً (8) طالبات ، منهنّ (4) طالبات من التخصص العلمي ، و (4) طالبات من التخصص الأدبي ، وربما تعكس هذه النسبة قلة عدد الطالبات اللاتي يتمتعن بهذه الهواية.

5- الأسواق الخيرية : وتلقى إقبالاً من الطالبات ، حيث بلغ عدد اللاتي يحضرنها (102) طالبة أي بنسبة (63.8٪) ، منهن (47) طالبة من التخصص العلمي بنسبة (29.4٪)، و(55) طالبة من التخصص الأدبي بنسبة (34.4٪). وبلغ عدد المشاركات في هذا النشاط (12) طالبة بنسبة (7.5٪) ، منهن (4) طالبات من التخصص العلمي بنسبة (2.5٪) ، و(8) طالبات من التخصص الأدبي بنسبة (5٪) ، ويدل هذا الإقبال على حب الطالبة للمشاركة في أعمال الخير ، إضافة لتنوع هذه الأسواق وجاذبيتها للطالبة ، حيث تجد ما تشتريه من احتياجات.

6- صحيفة الحائط : وفيها تشارك الطالبات بمقالات أو شكاوى ، ويتم الرد عليها وتعليقها للقراءة ، وبلغ عدد الطالبات اللاتـــي يتابعن صحيفة الحائـــط (94) طالبة بنسبة (58.8٪) ، منهن (43) طالبة من التخصص العلمي بنسبة (26.9٪) ، و(51) طالبة بنسبة (31.9٪) من التخصص الأدبي ، وبذلك يأتي هذا النشاط في الترتيب الخامس من حيث الجاذبية للطالبات ، ويدل ارتفاع نسبة متابعة الطالبات لهذا النشاط على اهتمامهن بالقضايا الطلابية التي يتم تناولها في الصحيفة . وأما عدد الطالبات المشاركات في هذا النشاط ، فلا يزيد عن (4) طالبات ، بنسبة (2.5٪) ، وهو عدد منخفض ، مما يرجع إلى تردد الطالبة في الشكوى وربما اقتناعها بعدم جدوى ذلك .

7- الأعمال الفنية اليدوية : ويرتفع عدد الطالبات الحاضرات لهذا النشاط إلى أكثر من نصف العينة (91) طالبة أي بنسبة (56.9٪) ، وبعدد متقارب لطالبات التخصص العلمي والأدبي ، أما الطالبات المشاركات في هذه الأعمال فبلـــغ (5) طالبات فقط بنسبة (3.1٪) . وهذا بالطبع يرجع لطبيعة هذه الأعمال التي ترتبط بالموهبة .

8- المساجلات الشعرية : يتضح من الجدول (1) أن عدد الطالبات اللاتي حضرن هذا النشاط هو (84) طالبة بنسبة (52.5٪) ، منهن (40) طالبة من التخصص العلمي ، و (44) من التخصص الأدبي ، وأما المشاركة في هذا النشاط فهي منخفضة لا تزيد عن طالبة واحدة من كل تخصص، وقد يرجع ذلك إلى أن هذا المساجلات الشعرية موهبة خاصة لا تتوفر إلا لدى القليل من الطالبات.

9- المحاضرات والندوات : يوضح جدول (1) أن العدد الكلي للطالبات اللاتي يحرصن على حضور المحاضرات والندوات بلغ (78) طالبة بنسبة (48.8٪) ، منهن (33) طالبة بنسبة (20.6٪) من التخصص العلمي ، و(45) طالبة من التخصص الأدبي أي بنسبة (28.1٪) . وبذلك يتضح أن اقل من نصف الطالبات (عينة الدراسة) يحرصن على حضور المحاضرات والندوات . وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Yen, 1995) التي دلت على تدني إقبال الطلبة على الأنشطة الثقافية.

أما المشاركة في هذه الندوات والمحاضرات ، فيوضح الجدول أن طالبة واحدة فقط (تخصص أدبي) هي التي تشارك ، بينما لا تبالي (81) طالبة أي ما نسبته (50.6٪) بالحضور او المشاركة. وهذا يعني أن نصف أفراد العينة لا يبالون بنشاط المحاضرات والندوات. وترى الباحثة أن تدني هذه النسبة قد يرجع لانحسار أهمية دور الثقافة في المجتمع عمومًا ، بينما يلاحظ التركيز على الأنشطة الفنية والرياضية.

10- المسابقات الثقافية : وبلغ عدد الطالبات الحاضرات لهذا النشاط (69) طالبة وبأعداد متقاربة لكلا التخصصين . إذ بلغ عدد الطالبات المشاركات في هذا النشاط (13) طالبة حضورًا ومشاركة . ويرتفع عدد الطالبات اللاتي لا يجذبهن هذا النوع من النشاط إلى (78) طالبة بنسبة (48.8٪) منهن (38) طالبة من التخصص العلمي بنسبة (23.8٪) و(40) طالبة من التخصص الأدبي بنسبة (25٪).

وتلقى المسابقات إقبالاً أقل من المتوسط ربما بسبب أنها تنظم في فترة زمنية أو أوقات محددة قد لا تناسب عددًا كبير من الطالبات. . وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (علي ، 1985) حيث تنخفض نسبة المشاركة في المسابقات إلى (10.30٪) .

11- الأنشطة التوعوية : ويتدنى عدد الطالبات اللاتي يتابعنها حيث بلغ (46) طالبة بنسبة (28.8٪) منهنّ (24) طالبة من التخصص الأدبي بنسبة (15٪) و(22) طالبة من التخصص العلمي بنسبة (3.8٪) ، وبلغ عدد اللاتي شاركن بالتبرع بالدم (20) طالبة فقط ، منهن (7) طالبات من التخصص العلمي ، (13) طالبة من التخصص الأدبي . وبلغ عدد الطالبات اللاتي لم يحضرن ولم يشاركن في هذا النشاط (94) طالبة بنسبة (58.7٪) أي أكثر من نصف العينة . ويبدو أن طالبات التخصص العلمي اكثر تجاهلاً لهذا النشاط من طالبات التخصص الأدبي ، ربما لانشغالهن الدراسي ، أو لتخوف الكثيرات من منظر التبرع بالدم ، ويساهم في ذلك الاعتقاد الخاطئ بأن التبرع بالدم يضعف قوة الإنسان .

12- أندية الطالبات والرحلات : يبدو أن هذا النشاط من الأنشطة التي لا تلقى قبولاً وحضوراً من الطالبات، إذا بلغ عدد المشاركات في هذه الأنشطة (42) طالبة. وبلغ عدد الطالبات اللاتي لا يحضرن ولا يشاركن (118) طالبة وبنسب متقاربة للتخصصين. وقد يكون من الأسباب التي تؤدي لعدم رواج هذا النشاط بين الطالبات عدم وجود مقرات دائمة ومجهزة كما هو الحال لدى الطلاب . وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (علي ، 1985) من حيث عدم إقبال الطالبات على الاشتراك في الرحلات .

13- كتابة المقالات وقراءتها في صحيفة الجامعة: لا يلقى هذا النشاط إقبالاً كبيراً من الطالبات ، فقد بلغ عدد الطالبات اللاتي يقرأن المقالات في صحيفة الجامعة (27) طالبة وبأعداد متقاربة لكلا التخصصين . أما من يشاركن في الكتابة فبلغن (7) طالبات بنسبة (4.3٪) منهنّ طالبة واحدة من التخصص العلمي و (6) طالبات من التخصص الأدبي . ويبدو أن العدد الأكبر من الطالبات لا يقرأن ولا يشاركن بالكتابة وعددهنّ (126) طالبة، أي بنسبة (78.8 ٪) وبأعداد متقاربة لكلا التخصصين . وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة **(Yen, 1995)** والتي وجد فيها أن الطلبة يميلون للأنشطة الاجتماعية والترفيهية أكثر من الأنشطة الثقافية والدينية . وتتجانس هذه النتيجة مع الاتجاه العام للطالبات بعدم قراءة حتى الجريدة اليومية أو الاطلاع عليها وتصفحها.

ويلاحظ من العرض السابق أن أعلى نسبة مئوية لحضور الأنشطة بلغت (78.1٪) بالنسبة لمعارض الكتب ، تليها الحفلات والمشاهد التمثيلية كنشاط اجتماعي ، حيث بلغت النسبة (68.1٪) ، ثم معارض الرسم بنسبة (67.5٪) . أما أقل الأنشطة إقبالاً من الطالبات فهو كتابة المقالات في صحيفة الجامعة كنشاط ثقافي. وبشكل عام فإن الطالبات يفضلن حضور الأنشطة على المشاركة فيها ، ويؤكد ذلك تدنـــي نسب مشاركة الطالبات في الأنشطة ، إذ يصل أعـــلاها إلى (12.5٪). وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الدعيج ، 2002) حيث تدنت نسبة اشتراك الطلبة بالأنشطة الثقافية إلى (10٪) و (10.30٪) في دراسة (علي ، 1985) ، بينما أشارت دراسة **(Leslie et. a1., 1999)** أن (74٪) من الطالبات غير نشيطات ،

وقد يعكس ذلك تأثير ثقافة المجتمع والأسرة بشأن قيمة المشاركة الاجتماعية في الأنشطة والاستفادة من وقت الفراغ ، ومفهوم الترفيه ، وقلة الدعم الاجتماعي الذي تقدمه الأسرة للطالبة المشاركة في الأنشطة كما جاء في نتائج الدراسات المذكورة أعلاه.

ثانياً : أهمية الأنشطة الطلابية :

يتناول هذا البعد نتائج التساؤل الثالث المتعلق بمدى وعي الطالبة بأهمية الأنشطة ، ذلك أن هذا الوعي يؤثر على اهتمـــام الطالبـــة بحضـــور الأنشطة أو المشـــاركة فيها .

وفيما يلي يوضح جدول (2) مدى وعي الطالبات بأهمية الأنشطة الطلابية ، وقد رُتبت بُنوده تنازليًا حسب استجابات الطالبات.

الجـــــدول رقـــــم (2)

ويتضح من الجدول أن الطالبات يرين أن الأنشطة تسهم فيما يلي:

1- **توعية الطالبة علميًا وثقافيًا : وجاءت هذه العبارة في المرتبة الأولى حيث بلغ عدد اللاتي أجبن بنعم (125) طالبة ، منهنّ 57 طالبة من التخصص العلمي و (68) طالبة من التخصص الأدبي.**
2- **زيادة معلومات الطالبة : بلغ عدد الموافقات (123) طالبة ، منهن (54) طالبة من التخصص العلمي ، وعدد (69) طالبة من التخصص الأدبي ، وبهذا يفوق عدد الطالبات المؤيدات من التخصص الأدبي طالبات التخصص العلمي .**
3- **توعية الطالبة اجتماعيًا ونفسيًا : جاءت هذه العبارة المرتبة الثالثة بين عبارات هذه القائمة ، حيث بلغ عدد الموافقات (120) طالبة وبلغ عدد الطالبات من التخصص الأدبي (66) طالبـــة ، أما عدد طالبات التخصص العلمي فبلغ (54) طالبة.**
4- **شغل وقت فراغ الطالبة : بلغ عدد الطالبات اللاتي أجبن "بنعم" (116) طالبة، وقد فاق عدد الطالبات الموافقات من التخصص الأدبي عدد الطالبات من التخصص العلمي حيث بلغ عددهن (62) طالبة مقارنة بالعلمي (54) طالبة. وبلغ عدد الطالبات اللاتي أجبن "بلا" (23) طالبة ، منهن (17) من التخصص العلمي و(6) طالبات من التخصص الأدبي .**
5- **توعية الطالبة دينياً : بلغ عدد المؤيدات (112) طالبة ، وفاق عدد الطالبات المتخصصات بالدراسات الأدبية زميلاتهن بالدراسات العلمية ، حيث بلغ عددهن (63) طالبة مقارنة بالتخصص العلمي (49) طالبة . وبهذا جاءت هذه العبارة في المرتبة الخامسة في قائمة العبارات المتعلقة بأهمية الأنشطة الطلابية.**
6- **ترفيه وتسلية الطالبة : أتت هذه العبارة المرتبة السادسة في قائمة العبارات ، حيث بلغ عدد الطالبات اللاتي أجبن "بنعم" أقل من النصف بقليل (111) طالبة ، منهن (49) طالبة من التخصص العلمي ، و(62) طالبة من التخصص الأدبي .**

7- توعية الطالبة صحياً: وافقت (104) طالبات على أن النشاط الطلابي يساهم في توعية الطالبة صحياً ، وبلغ عدد المؤيدات من التخصص الأدبي (56) طالبة ، وفاق عددهنّ الموافقات من التخصص العلمي ، حيث بلـــغ عددهن (48) طالبة .

8- تقوية العلاقات الاجتماعية بين الطالبات: بلغ عدد المؤيدات لهذه العبارة (85) طالبة ، منهنّ (34) طالبة من التخصص العلمي و(51) طالبة من التخصص الأدبي وقد فاق عدد الطالبات اللاتي أجبن "بلا" من التخصص العلمي (32) طالبة عدد الطالبات من التخصص الأدبي (6) طالبات.

9- مناقشة النشاط الطلابي لموضوعات تهم الطالبة الجامعية : بلغ عدد الطالبات اللاتي أجبن "بنعم" على هذا السؤال (79) طالبة ، منهن (36) طالبة من التخصص العلمي و(43) طالبة من التخصص الأدبي .

10- تطوير تفكير الطالبة وطرق حلها للمشكلات : بلغ عدد الطالبات الموافقات (70) طالبة ، منهنّ (27) طالبة من التخصص العلمي و(43) طالبة من التخصص الأدبي.

11- تدعيم علاقة الطالبة بعضوات هيئة التدريس والموظفات: بلغ عدد الطالبات اللاتي أجبن "بنعم" (69) طالبة من التخصص العلمي ، و(39) طالبة من التخصص الأدبي .

12- تدعيم شخصية الطالبة : بلغ عدد الطالبات اللاتي أجبن "بنعم" (47) طالبة، منهن (32) طالبة من التخصص العلمي ، (42) طالبة من التخصص الأدبي . وتأخر هذه العبارة في الترتيب يدل على عدم رضا الطالبة عن هذا الجانب من الخدمات وحاجتها إلى دورات تساهم في تدعيم شخصيتها مثل دورة السلوك الحازم وطرق حل المشكلات واتخاذ القرارات وغيرها ، وذلك مما يتفق مع نتائج دراسة Yen (1995).

ويلاحظ من جدول (2) زيادة عدد الموافقات من التخصص الأدبي على عدد طالبات التخصص العلمي في جميع البنود السابقة ، بينما يزيد عدد طالبات التخصص العلمي غير الموافقات على تحقق أهداف الأنشطة الطلابية على عدد التخصص الأدبي في جميع البنود ، ويتكرر ذلك بالنسبة لغير المتأكدات. وربما تعكس هذه النتيجة حضور طالبات التخصص الأدبي للأنشطة ، مما يجعلهنّ واثقات من مساهمة الأنشطة في تحقيق الأهداف المحددة بدرجة أكبر ، وانشغال طالبات التخصص العلمي بالدراسة مما يقلل من فرص حضورهنّ للأنشطة ، وبالتالي لا يدركن أهمية النشاط في تحقيق الأهداف.

ثالثاً : أسباب عزوف الطالبة عن حضور الأنشطة :

يتناول هذا البعد التساؤل الرابع والخاص بالأسباب التي تعيق حضور الطالبة للأنشطة اللاصفية مرتبة تنازليًا كما يوضحها جدول (3) :

الجـــدول رقـــــم (3)

1- "تعارض أوقات النشاط مع مواعيد المحاضرات" : جاءت هذه العبارة في المرتبة الأولى ، حيث بلغ عدد الموافقات على هذا السبب (148) طالبة بنسبة (92.4٪) أي غالبية أفراد العينة وبأعداد متقاربة لطالبات التخصصين العلمي والأدبي . وتتفق هذه النتيجة مع شكوى الطالبات المتكررة من أنه يصعب تحديد وقت

للأنشطة يكون صالحًا وملائمًا لهنّ جميعًا ، وقد سعت عمادة شئون الطالبات تحري أنسب الأوقات من خلال مراجعة جداول الطالبات بمساعدة قسم التسجيل لمعرفة أي الأوقات التي يكون فيها أكبر عدد من الطالبات بدون محاضرات ، وعلى أساس ذلك تم تنظيم الأنشطة وفقاً لهذه الفترة الزمنية ، إلا أنه تبقى فئة من الطالبات لا يتناسب جدولهنّ الدراسي مع الفترة الزمنية التي تنظم فيها الأنشطة ، وقد قدمت الباحثة من منطلق مسئوليتها كوكيلة للعمادات المساندة باقتراح لتفريغ الجداول الدراسية الخاصة بنصف عدد الطالبات لفترة ساعتين خلال أحد أيام الأسبوع ، والنصف الأخر ساعتين خلال يوم آخر ، بحيث يمكن توزيع الأنشطة على فترات وأيام مختلفة ليستفيد منها أكبر عدد من الطالبات ، كما أن هذا التفريغ يمكّن عضوات هيئة التدريس من المشاركة في هذه الأنشطة لما لذلك من فائدة لكلا الطرفين ، وتقل هذه النسبة عن نتائج دراسة علي (**1985**)، حيث وجد أن (**26.26**٪) من الطلبة يمنعهم نظام الدراسة والمحاضرات من حضور الأنشطة.

2- "يقتصر النشاط على فئة معينة من الطالبات مما يسبب الملل" : وجاءت هذه العبارة في المرتبة الثانية في الترتيب ، كسبب يعوق الطالبة عن حضور الأنشطة الطلابية حيث بلغ عدد المجيبات "بنعم" (**76**) طالبة ، منهن (**42**) طالبة من التخصص العلمي و(**34**) طالبة من التخصص الأدبي. ولقد عمدت شئون الطالبات على تشجيع الطالبات للمشاركة الفاعلة في الأنشطة لكن دون جدوى ، ولم يقبل على ذلك إلا عدد محدود من الطالبات اللآتي تتوفر لديهن الموهبة والاستعداد . وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الدعيج (**2002**) ، حيث اتضح أن أحد أهم الأسباب الاجتماعية التي تعيق المشاركة أو حضور الأنشطة هي سيطرة فئة معينة من الطلبة على الأنشطة .

3- "عدم كفاية الإعلان عن الأنشطة" : وافقت (**74**) طالبـــة على ذلك ، منهنّ (**40**) طالبة من التخصص العلمي ، و (**34**) طالبة من التخصص الأدبي.

وقد يعتبر عدم انتباه الطالبة للإعلانات وقراءتها مشكلة معروفة لدى عدد كبير من الطالبات ، وقد يرجع سبب ذلك لكثرة الإعلانات المعلقة أو لعدم اهتمام الطالبة أصلاً ، وهذا يؤكد أن نسبة لا بأس بها لا تهتم بقراءة الإعلانات رغم حرص العمادة على تنويع شكل وصياغة الإعلان وتوزيعه في أماكن تواجد الطالبات . وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الدعيج (**2002**) ، حيث ظهر أن عدم معرفة الطلبة بمواعيد وأماكن إقامة هذه الأنشطة يؤدي لعدم حضورهم ومشاركتهم .

4- "عدم وجود مدرجات بقاعة الأنشطة مما يؤدي لوقوف الطالبات ومنع الرؤية لما يتم على خشبة المسرح" : وبلغ عدد المجيبات "بنعم" (**74**) طالبة وبأعداد متقاربة من طالبات التخصص العلمي (**38**) ، والأدبي (**36**) طالبة. وجاءت النسب المئوية للموافقات كبيرة مما يقارب نصف العينة ، وهذا سبب مفهوم، فقاعة الأنشطة ليست معدة لتكون مسرحاً ، وإنما هي قاعة ذات أغراض متعددة ، حيث تستخدم في الأنشطة ، وفي الامتحانات الفصلية والنهائية ، وفي المناسبات العلمية كالندوات والمؤتمرات التي تنظمها الجامعة ، كما أن هذه القاعة يتم الاستفادة منها من قبل عدة إدارات وأقسام في الجامعة وليست خاصة بأنشطة الطالبات ، بل أحياناً يتم تأجيل أو إلغاء بعض الأنشطة بسبب وجود فعاليات لأقسام أخرى داخل قسم الطالبات أو

تنقل عبر الشبكة التلفزيونية من قسم الرجال . وتتقارب هذه النتيجة مع نتائج دراسة (1995) Yen والدعيج (2002) واللتان أظهرتا أن أحد العوائق في عدم حضور الطلاب للأنشطة الطلابية هي العوامل المتعلقة بالمباني والتجهيزات والإمكانيات الفنية.

5- "أفضل التواجد مع صديقاتي بدلاً من حضور الأنشطة" : بلغ عدد الطالبات اللاتي أجبن "بنعم" (62) طالبة بنسبة (38.8٪) من العينة الكلية ، وهي نسبة كبيرة يبدو من خلالها أن الطالبات لا يولين أي أهمية لحضور الأنشطة ، منهنّ (34) طالبة من التخصص العلمي ، و (28) طالبة من التخصص الأدبي ، ويعني ذلك أن طالبات التخصص الأدبي أكثر ميلاً لحضور الأنشطة من الجلوس مع الزميلات ، وقد يرجع سبب تفضيل الطالبة التواجد مع صديقاتها على حضور الأنشطة إلى شعور الطالبات أن الأنشطة لا تحقق حاجاتهنّ ، أو ربما لأنها تفضل تدعيم علاقتها الاجتماعية مع الزميلات.

6- "ليس لديّ علم بوجود أنشطة حتى أحضرها": بلغ عدد المؤيدات (61) طالبة بنسبة (38.1٪) ، ويمكن إدراج هذا العدد ضمن الفئة التي لا تقرأ الإعلانات ورغم حرص عمادة شئون الطالبات على توعية الطالبات بأنشطة العمادة في بداية كل عام دراسي حيث تنظم لقاءات إرشادية للطالبات إلا أنه لا زال هناك فئة من الطالبات لا تعلم بوجود هذه الأنشطة ، ومنهنّ بعض الطالبات اللاتي يحضرن للمحاضرات فقط ثم يغادرن إما لأسباب خاصة أو لأن هذه الأنشطة لا تعنيهنّ أصلاً ولا يعتقدن بفائدتها لتنمية شخصية الطالبة ، وتساوت في ذلك تقريبًا طالبات التخصصين . وربما يعكس هذا السبب وما قبله قيمة الترفيه في الثقافة الاجتماعية ، حيث لا يُعطى لهذا الجانب أهمية وقيمة مناسبة خاصة بالنسبة للإناث مقارنة بالذكور ، حيث أن الأنشطة الترفيهية ترتبط بالثقافة السائدة في المجتمع كما ذكر Lee (1998) ومحمد (1985).

7- "يفتقد النشاط للتخطيط والتنظيم" : وبلغ عدد الطالبات المجيبات "بنعم" (49) طالبة بنسبة (30.6٪) وهي نسبة تقارب عدد المجيبات "بلا" حيث بلغ (47) طالبة بنسبة (29.2٪) . وقد بلغ عدد الطالبات غير المتأكدات (64) طالبة بنسبة (40٪) وهي نسبة كبيرة وربما تعود هذه النسبة لعدم إلمام الطالبات بمجريات الأنشطة الطلابية أو متابعتها بانتظام . وتتفق هذه الدراسة مع دراسة الدعيج (2002) ، إلى أن الجانب التنظيمي له تأثير على قلة حضور ومشاركة الطلبة بالأنشطة ، ومن ذلك تقديم الأنشطة في أوقات غير مناسبة للطلبة.

8- "يتناول النشاط الطلابي قضايا لا تهم الطالبة الجامعية" : بلغ عدد الطالبات المؤيدات (36) طالبة بنسبة (22.5٪) ، وبأعداد متقاربة من الطالبات لكلا التخصصين ، بينما بلغ عدد الطالبات غير المتأكدات (56) بنسبة (35٪) وهذه نسبة مثيرة للدهشة والاستغراب ، وقد ترجع هذه النسبة لطالبات لا يحضرن الأنشطة بتاتًا ، أو لا تمثل هذه الأنشطة أهمية خاصة بالنسبة لهنّ ، أو لغياب وعي الطالبات بأهمية الأنشطة في بناء الشخصية.

9- "ليس لدي ميل للأنشطة أصلاً " : وهي العبارة الأخيرة في الترتيب ، وبلغ عدد الطالبات الموافقات (23) طالبة ، وهذا عدد منخفض إذا ما قورن بعدد الطالبات اللاتي أجبن "بلا" ، حيث بلغ عددهنّ (115)

طالبة ، وهذا مؤشر يشجع إدارة الأنشطة على بذل المزيد من الجهد والاهتمام بتنويع الأنشطة وتجديدها بما يتوافق مع احتياجات الطالبات ويساعد على زيادة حضورهن .

رابعًا : أسباب عزوف الطالبة عن المشاركة في الأنشطة :

ويتناول هذا البعد نتائج التساؤل الخامس والخاص بأسباب عزوف الطالبة عن المشاركة في الأنشطة ، وهي مرتبة تنازليًا كما في جدول (4) :

الجـــدول رقـــــم (4)

1- "ليس لدي وقت" : حيث جاء بالمرتبة الأولى ، إذ بلـــغ عدد المجيبـــات بنعم (111) طالبة بنسبة (69.4٪) . وهذا سبب مفهوم فقد يكون جدول الطالبة مزدحماً بالمحاضرات ، أو أنه قد لا تتوفر لها وسائل المواصلات المناسبة التي تمكنها من البقاء فترة أطول للمشاركة في الأنشطة. وقد اتضح عدم توفر الوقت لدى طالبات التخصص العلمي أكثر من طالبات التخصص الأدبي كما هو واضح بالجدول رقم (4) إذا بلغ عدد طالبات العلمي (62) طالبة مقارنة بالأدبي وعددهن (49) طالبة ، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة علي (1985) ، ودراسة الدعيج (2002) من حيث عدم توفر الوقت لدى طلبة التخصصات العلمية ، مما يقلل من مشاركتهم بالأنشطة .

2- "أرغب بالمشاركة ولكن أعاني من الخجل والتردد" : بلغ عدد الموافقات (79) طالبة بنسبة (49.4٪) ، أي ما يقارب نصف العينة تقريبًا ، وبلغ عدد الطالبات من التخصص الأدبي (44) طالبة ، ومن التخصص العلمي (35) طالبة ، وهو أمر متوقع حيث تشتكي الطالبة عمومًا من الخجل ومواجهة الجمهور وذلك لما للتربية والثقافة من دور كبير في ذلك ، ويعكس هذا البند حاجة الطالبة إلى محاضرات ودورات تدريبية للتغلب على الخجل وتدعيم الجوانب الإيجابية في شخصيتها. وتتوافق هذه النتيجة مع الدراسة الكويتية ، الدعيج (2002) ، حيث دلت نتائجها على أن شعور الطالبات بالخجل أحد أسباب عدم مشاركتهن بالأنشطة.

3- "عدم وجود مقر دائم للأنشطة تلتقي فيه الطالبات للتعارف والتشجيع" : بلغ عدد الموافقات على هذا السبب (69) طالبة بنسبة (43.1٪) منهن (36) طالبة من التخصص العلمي و (33) طالبة من التخصص الأدبي ، وفعلاً تحتاج طالبات النشاط إلى مقر دائم ، ولكن لا تتوفر غرف أو قاعات إضافية بقسم الطالبات تخصص كمقر دائم لهنّ . وتشير هذه العبارة إلى أن المباني والتجهيزات هي من العوامل التي تؤثر على مشاركة الطلبة في الأنشطة بما يتفق مع دراسة Yen (1995) ، ودراسة الدعيج (2002).

4- "أخشى أن تؤثر مشاركتي في الأنشطة على تحصيلي الدراسي" : وكان من المتوقع ان تحتل هذه العبارة الترتيب الأول ، ولكنها جاءت في المرتبة الرابعة حيث أجابت (59) طالبة "بنعم" بنسبة (36.9٪) منهن (31) طالبة من التخصص العلمي ، و (28) طالبة من التخصص الأدبي ، أما عدد الطالبات اللاتي أجبن "بلا" فقد بلغ عددهنّ (78) طالبة بنسبة (48.8٪) وبأعداد متقاربة للطالبات من كلا التخصصين ، ويعني ذلك أن عددًا أكبر من الطالبات لديهنّ القدرة على تنظيم وقتهنّ بحيث لا تؤثر المشاركة على تحصيلهنّ

الدراسي ، أو لأنهنّ على ثقة كبيرة بالنفس وبمستواهنّ الدراسي . وتتشابه هذه النتيجة مع دراسة علي (1985) ، حيث وجد نسبة منخفضـــة (15.97٪) من الطلبة يعطلها الاهتمام بالأنشطة عن متابعة الدروس ، كما تتفق مع دراسة الدعيج (2002) من حيث تخوف الطلبة من انخفاض معدلاتهم الدراسية إذا ما شاركوا بالأنشطة.

5- "ليس لديّ ميول أو مواهب تشجعني على المشاركة" : بلغ عدد المجيبات "بنعم" (51) طالبة بنسبة (31.9٪) وقد يكون هذا سببًا منطقيًا لعدم مشاركة الطالبة في الأنشطة ، أما الطالبات اللاتي أجبـــن "بلا" فبلغ عددهن (83) طالبة بنسبة (51.9٪) أي ما يعادل نصف العينة ، وبأعداد متقاربة لطالبات التخصص العلمي والأدبي ، وهذه الفئة لديها ميول ومواهب ولكن قد يكون لديها أسباب أخرى تمنعها من المشاركة.

6- "لا أميل للأنشطة أصلاً " : وحصلت هذه العبارة على الترتيب السادس ضمن القائمة وهي تشمل الطالبات اللاتي لا يملن لحضور الأنشطة أصلاً حتى لو كان لديهن ميول أو هوايات أو وقت فراغ ، وبلغ عددهن (48) طالبة أجبن "بنعم" بنسبة (30٪) وبأعداد متقاربة لطالبات كلا التخصصين ، بينما كان عدد الطالبات اللاتي أجبن "بلا" (76) طالبة بنسبة (47.5٪) وبأعداد متقاربة لطالبات التخصصين أيضًا ، ويعكس هذا العدد ميل الطالبات للأنشطة ولكن قد يكون لديهنّ أسباب أخرى تمنعهنّ من المشاركة.

7- "أتحرّج من سخرية زميلاتي إذا شاركت في الأنشطة" : بلغ عدد الموافقات على هذا السبب (32) طالبة بنسبة (20٪) وبأعداد متقاربة لطالبات التخصصين ، أما الطالبات اللاتـــي لا يهمهن سخرية زميلاتهن فبلغ عددهن (102) طالبة بنسبة (63.8٪) وهي نسبة عالية تدل على نضوج انفعالي وفكري لدى الطالبات .

8- "يعارض أهلي مشاركتي في الأنشطة" : بلغ عدد المجيبات "بنعم" (4) طالبات منهن واحدة من التخصص العلمي و(3) من التخصص الأدبي ، وبلغ عدد المجيبات "بلا" (138) طالبة بنسبة (86.3٪) وهي نسبة كبيرة يزيد فيها عدد الطالبات من التخصص العلمي (72) طالبة عن التخصص الأدبي (66) طالبة . وكان يتوقع أن تحتل هذه العبارة مركزاً متقدما في هذه القائمة ، ولكنها جاءت في آخرها مما يدل على أن سلطة الأهل قد خفت بشأن مشاركة الطالبات في الأنشطة ، وأن بإمكان الطالبة أن تقرر بنفسها المشاركة أو عدمها . وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Yen (1995) ، حيث جاءت العوامل الاجتماعية والشخصية في آخر قائمة العوامل المؤثرة على مشاركة الطلاب في الأنشطة .

وعمومًا يلاحظ عدم إقبال الطالبات على المشاركة في الأنشطة مما يتفق مع دراسة Leslie et al. (1999) التي أظهرت أن (74٪) من الإناث غير نشيطات.

خامسًا: دور الطالبات في تطوير النشاط الطلابي :

ويشمل هذا البعد نتائج التساؤل السادس ، والذي يتضمن ثلاث عبارات تستهدف التعرف على محاولات الطالبة لتطوير النشاط وتعديله ودورها في ذلك ، إذ لا يكفي الانتقاد فقط ، وجاء ترتيب العبارات تنازليًا كما هو واضح في جدول (5) على النحو التالي :

1- "شجعتُ الطالبات الأخريات على الحضور والمشاركة" : وبلغ عدد الطالبات الموافقات (77) طالبة بنسبة (48.1٪) ، أي ما يقارب من نصف العينة ، منهن (34) طالبة من التخصص العلمي ، و(43) طالبة من التخصص الأدبي، ويلاحظ زيادة عدد طالبات التخصص الأدبي من حيث تشجيع زميلاتهن ، وربما يرجع ذلك لحضورهن أنشطة سابقة ، واستمتاعهنّ بها ، ولتوفر وقت فراغ لهنّ . أما الطالبات اللاتي أجبن "بلا" ، فبلغ عددهنّ (62) طالبة ، بنسبة (38.8٪) ، ويلاحظ أن عدد طالبات التخصص العلمي في هذه الفئة بلغ (35) طالبة، بزيادة عن طالبات التخصص الأدبي (27) طالبة. ويبدو أن طالبات التخصص العلمي يدركن ضيق الوقت لديهنّ وكثرة الواجبات مما يدفعهن لعدم تشجيع زميلاتهنّ على الحضور بدرجة كبيرة .

2- "كتبتُ ملاحظاتي على الأنشطة ووضعتها في صندوق الاقتراحات" : وجاءت هذه العبارة في المرتبة الثانية ، ويلاحظ قلة عدد المجيبات "بنعم" إذ بلغ (17) طالبة فقط ، بنسبة (10.6٪) ، منهن (4) طالبات من التخصص العلمي و (13) من التخصص الأدبي ، مما يدل على أن طالبات التخصص الأدبي أكثر إيجابية بشأن تطوير الأنشطة الطلابية من خلال كتابة الملاحظات ووضعها في المكان المخصص لها لتصل إلى أيدي المسؤولين ، ويوضح جدول (5) أن العدد الأكبر هو للطالبات اللاتي أجبن "بلا" إذ بلغ عددهن (133) طالبة بنسبة (83.1٪) وهي نسبة عالية توضح عدم اهتمام العدد الأكبر من الطالبات بمساعدة الجهات المسؤولة على معرفة وجهات نظرهنّ بشأن الأنشطة وملاحظاتهنّ عليها . ويتضح أن عدد الطالبات اللاتي أجبن "بلا" من التخصص العلمي (71) طالبة يزيد على عدد الطالبات من التخصص الأدبي (62) مما يدعم التفسير السابق.

3- "قابلتُ مشرفة الأنشطة وأبديتُ لها ملاحظاتي" : بلغ عدد الموافقات (9) طالبات بنسبة (5.6٪) وهي نسبة قليلة تعكس عدم إيجابية الطالبة الجامعية في التفاعل مع ما يقدم من أنشطة ، من هؤلاء الطالبات (3) من التخصص العلمي و(6) من التخصص الأدبي ، وأما عدد المجيبات "بلا" فبلغ (140) طالبة بنسبة (87.5٪) أي ما يعادل أغلب أفراد العينة ، منهن (73) طالبة من التخصص العلمي ، و (67) طالبة من التخصص الأدبي ، ويلاحظ أن طالبات التخصص العلمي أقل مبادرة وإيجابية في توصيل ملاحظاتهن شخصياً لمشرفة النشاط مقارنة بطالبات التخصص الأدبي ، وقد يرجع ذلك لانشغالهنّ الدراسي .

وتعكس نتيجة هذا البعد قيمة النشاط والترفيه وشغل وقت الفراغ لدى الطالبة وربما يعود ذلك لقيمة الترفيه الاجتماعية والثقافية والتي يلاحظ انخفاضها وعدم تقديرها تقديرًا كافيًا لدى المجتمع . كما تشير هذه النتيجة أيضًا إلى انخفاض دور الطالبة الإيجابي في التغيير والتطوير واكتفائها بدور المتلقي .

التوصيـــــات:

استناداً إلى نتائج الدراسة ، فان الباحثة توصي بالآتي :

1- العمل على توعية الطالبات بالنشاط وأهميته ، ودوره في بناء الشخصية من خلال المحاضرات .

2- إضافة مقرر للنشاط ضمن مقررات الجامعة ليسهم ذلك في توعية الطالبات بالنشاط وأهميته.

3- ضرورة تخصيص فتره ثابتة ومناسبة في الجدول الدراسي للطالبات تتراوح بين ساعة ونصف إلي ساعتين أسبوعيا ، ويفضل أن تكون في منتصف اليوم الدراسي حتى يتمكن أكبر عدد من الطالبات من حضور الأنشطة الطلابية ، والاستفادة منها .

4- تشجيع الطالبات على المشاركة في إعداد وتنفيذ الأنشطة من خلال الندوات وزيارات الفصول الدراسية والمطويات ، وكذلك تشجيعهنّ على توصيل ملاحظاتهن للمسؤولات من خلال زيادة عدد صناديق الاقتراحات في المباني المختلفة .

5- أهمية توفير الإنشاءات والتجهيزات المناسبة لتعزيز مشاركة الطالبة بالأنشطة ، ورفع مستوى أداء هذه الأنشطة كتوفير قاعة مجهزة تجهيزاً فنياً كاملاً من حيث المقاعد والإضاءة والصوت والمسرح وغيرها ، وتوفير غرف لتكون مقرات دائمة تلتقي فيها الطالبات لقاءات دورية للإعداد للأنشطة والتدرب عليها .

6- تنويع المحاضرات الثقافية وتضمينها موضوعات تتعلق بدور المرأة كطالبة وزوجة وأم ، والتوافق الأسري بأبعاده المختلفة ، وصحة المرأة والطفل.

7- إضافة أنشطة جديدة كالرحلات الطويلة إلى المؤسسات التعليمية النسائية في المملكة مثل كليات البنات وأقسام الطالبات في جامعات المملكة من خلال وفود ورعاية رسمية.

8- الاهتمام بتطوير طريقة تفكير الطالبة في حل المشكلات وتعزيز الجوانب الإيجابية في شخصية الطالبة ومعالجة بعض جوانب القصور مثل الخجل واللامبالاة والسلبية ، وذلك من خلال الندوات والمحاضرات النفسية والاجتماعية والدورات المتخصصة .

9- إنشاء قاعة خاصة للأنشطة المختلفة يمكن أن تمارس بها أنشطة رياضية مناسبة كتنس الطاولة ، والرسم والأعمال الفنية الأخرى ، حيث لا يتوفر حالياً مقر لممارسة الأنشطة بالنسبة للطالبات .

10- العمل على زيادة حجم مشاركة عضوات هيئة التدريس في الأنشطة الطلابية لزيادة التآلف بينهن وبين الطالبات ، واعتبار ذلك جزءًا أساسيًا في الجدول الدراسي .

11- تدعيم فكرة الأندية الخاصة بالطالبات ، وإنشاء مقرات دائمة لها وتزويدها بما تحتاجه من تجهيزات كنادي الحاسب الآلي ، والبيئة وغيرها .

12- تنشيط التعاون بين عمادات شئون الطالبات في جامعات المملكة من خلال الزيارات المتبادلة والمسابقات ، ويمكن الإعداد لأسبوع للنشاط الطلابي يتيح الفرصة للتعاون والتعارف ، والاستفادة من التجارب والخبرات لعمادات شئون الطالبات .

13- تعزيز أوجه التعاون بين أقسام الطالبات في الجامعات السعودية والجامعات الخليجية من خلال الزيارات المتبادلة ، وأسابيع الأنشطة الطلابية .

دراســـات مقترحـــة :

1- إجراء دراسات مماثلة في مؤسسات علمية أخرى للطالبات كجامعة الملك سعود ، وجامعة أم القرى ، وجامعة الملك عبد العزيز وكليات البنات ، وذلك للحصول على صورة متكاملة عن طبيعة الأنشطة

الطلابية ، ومدى اهتمام ومساهمة الطالبة فيها حضوراً ومشاركة ، ومعرفة الصعوبات والمعوقات التي تواجه الجهود لتطوير وتفعيل النشاط الطلابي .

2- إجراء دراسات رغبات واتجاهات الطالبات نحو الأنشطة الحالية واقتراحاتهن بشأن أنشطة أخرى جديدة .

المراجـــــــع

أولاً : المراجع العربية :

1- إدارة البرامج والأنشطة الثقافية والفنية (1999) : تقرير خاص عن واقع الأنشطة الفنية والثقافية وعمادة شئون الطلبة ، جامعة الكويت.

2- الدعيج ، عبد العزيز (2002م) : أسباب عزوف طلبة جامعة الكويت عن الاشتراك في الأنشطة الطلابية . المجلة التربوية ، م (16) ، 64 ، ص ص 67-.180

3- الطويرقي ، سالم عبد الله (1422) : النشاط المدرسي : ماهيته ، مجالاته ، ووظائفه . اللقاء السنوي التاسع : النشاط الطلابي ودوره في العملية التربوية والتعليمية ، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ص ص 27 ــ 62 .

4- بامشموس ، سعيد محمد وآخرون (1985) : التقويم التربوي ، الرياض : منشورات دار الفيصل.

5- شبير ، وليد شلاش (1409هـ /1989م) : مشكلات الشباب والمنهج الإسلامي في علاجها ، بيروت : مؤسسة الرسالة .

6- شحاتة ، حسن ، وبنجر ، آمنة أرشد (1422) : تطوير الشاط الطلابي في كليات التربية للبنات لإثراء البيئة التربوية التعليمية ، اللقاء السنوي التاسع : النشاط الطلابي ودوره في العملية التربوية والتعليمية ، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ص ص 309 ــ 389 .

7- عقل ، محمود عطا (1415هـ / 1995م) : النمو الإنساني (الطفولة والمراهقة) ط (2) ، الرياض : دار الخريجين للنشر والتوزيع.

8- عمادة شئون الطلاب (1423هـ/2002م) : برنامج خطة الأنشطة الطلابية لجامعة الملك فيصل ، الاحساء ، جامعة الملك فيصل : مطبوعات الجامعة.

9- محمد ، علي محمد (1985) : وقت الفراغ في المجتمع الحديث ، بيروت : دار النهضة العربية.

ثانيـــاً : المراجـــع الأجنبيـــة :

10- Hood, Deyell (1992): Family functioning and adolescent leisure patterns. Unpublished Doctoral

dissertation, University of Illinois, Urbana- Champaign, U.S.A.
11- Lee, Chul Wo (1998): Significance of leisure in the lives of Korean College students studying in the United states. Unpublished doctoral dissertation, Ohio State University, U.S.A.
12- Leslie, Eva., et. al. (1999): Insufficiently active Australian college students: Perceived personal, Social, and environmental influences. Preventive Medicine, 29(1), 20- 27
13-Raghed, M. & Mckinney, J.(1993): Campus recreation and perceived academic stress. Journal of College Student Development, 34(1), 5-10.
14- Smith, W. et. al. (1993): Out-doors education. London : Prentice -Hall.
15-Watson, James (1996: The impact of allusive attitude and motivation on the physical students. Unpublished doctoral dissertation, Purdue University, U.S.A.
16- Yen, MiaoKuei (1995): The Role of leisure among students at normal university teachers college in Taiwan : An expiratory investigation. Unpublished doctoral dissertation, Pennsylvania State University, U.S.A.

جـــدول (1)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة حول الأنشطة التي تحرص الطالبة على حضورها أو المشاركة فيها

م	أولاً :	حضور			مشاركـــة			
	اســـــم	علمي	أدبي	الكلي	علمي	أدبي	الكلي	علمي

	النشـــاط الـــــذي تحـــرص الطالبـــة علـــــى حضـــوره أو المشاركة فيه	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	معارض الكتب	63	39.4	62	38.7	125	78.1	1	0.6	–	–	1	0.6	16	10
2	الحفلات والمشاهد التمثيلية	50	31.3	59	36.9	109	68.1	1	0.6	1	0.6	2	1.3	29	8.1
3	معارض الرســـم	57	35.6	51	31.9	108	67.5	4	2.5	4	2.5	8	5	19	1.9
4	الأسواق الخيريـــة	47	29.4	55	34.4	102	63.8	4	2.5	8	5	12	7.5	29	8.1
5	صحيفة الحائط (قراءة)	43	26.9	51	31.9	94	58.8	1	0.6	3	1.9	4	2.5	36	2.5
6	الأعمال الفنية اليدوية	46	28.8	45	28.1	91	56.9	2	1.3	3	1.9	5	3.1	32	20
7	مساجلات شعرية	40	25	44	27.5	84	52.5	1	0.6	1	0.6	2	1.2	39	4.3
8	المحاضرات والندوات	33	20.6	45	28.1	78	48.8	–	–	1	0.6	1	0.6	47	9.4
9	مسابقات ثقافيـــة	35	21.9	34	21.3	69	43.1	7	4.4	6	3.8	13	8.1	38	3.8
10	الأنشطـــة التوعويـــة مثل : (التبرع بالدم)	22	13.8	24	15	46	28.8	7	4.4	13	8.1	20	12.5	51	1.9
11	أندية الطالبات والزيارات	22	13.8	20	12.5	42	26.3	–	–	–	–	–	–	58	6.3
12	كتابة المقالات في صحيفة الجامعة	13	8.1	14	8.8	27	16.9	1	0.6	6	3.8	7	4.4	66	1.3

جـــدول (2)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة حول أهمية الأنشطة الطلابيـــة

م	ثانياً : أهمية الأنشطة الطلابية يساهم النشاط الطلابي في :	نعـــم						لا							
		علمي		أدبي		الكلي		علمي		أدبي		الكلي		علمي	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
1	توعية الطالبة علمياً وثقافياً	57	35.6	68	42.5	125	78.1	7	4.4	1	0.6	8	5	16	
2	زيادة معلومات الطالبة	54	33.8	69	43.1	123	76.9	11	6.9	6	3.8	17	10.6	15	
3	توعية الطالبة اجتماعياً ونفسياً	54	33.8	66	41.3	120	75	9	5.6	4	2.5	13	8.1	17	6
4	شغل وقت فراغ الطالبة بما يفيد	54	33.8	62	38.8	116	72.5	17	10.6	6	3.8	23	14.4	9	
5	توعية الطالبة دينيـــاً	49	30.6	63	39.4	112	70	8	5	5	3.1	13	8.1	23	4
6	ترفيه وتسلية الطالبـــة	49	30.6	62	38.8	111	69.3	16	10	3	1.9	19	11.9	15	
7	توعية الطالبة صحياً	48	30	56	35	104	65	11	6.9	10	6.3	21	13.1	21	1
8	تدعيم العلاقات الاجتماعية بين الطالبات	34	21.3	51	31.9	85	53.1	32	20	6	3.8	38	23.8	14	
9	مناقشة موضوعات تهم الطالبة	36	22.5	43	26.9	79	49.4	15	9.4	12	7.5	27	16.9	29	1

10	تطوير تفكير الطالبة وطرق حل مشاكلها	32	20	42	26.3	74	46.3	26	16.3	11	6.9	37	23.1	22
11	تدعيم علاقة الطالبة مع الاستاذات والموظفات	27	16.9	43	26.9	70	43.8	22	13.7	9	5.6	31	19.3	31
12	تدعيم شخصية الطالبة	30	18.8	39	24.4	69	43.1	28	17.5	13	8.1	41	25.6	22

جـــدول (3)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة حول أسباب عدم حضور الطالبة للأنشطة الطلابيـــة

م	ثالثاً : أسباب عدم حضور الطالبة للأنشطة الطلابيـــة	حضور						مشاركـــة						
		علمي		أدبي		الكلي		علمي		أدبي		الكلي		علمي
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
1	تتعارض أوقات النشاط مع مواعيد المحاضرات	76	47.4	72	45	148	92.4	2	1.3	4	2.5	6	3.8	2
2	يقتصر النشاط على فئة معينة من الطالبات مما يسبب الملل	42	26.3	34	21.3	76	47.5	17	10.6	26	16.3	43	26.9	21
3	عدم كفاية الإعلان عن الأنشطة	40	25	34	21.3	74	46.3	29	18.1	27	16.9	56	35	11
4	عدم وجود مدرجات بقاعة	38	23.8	36	22.5	74	46.3	35	21.9	38	23.8	73	45.6	7

	الأنشطة يؤدي لوقوف الطالبات وعدم رؤية مايعرض على المسرح														
5	أفضل البقاء مع صديقاتي على حضور الأنشطة	34	21.3	28	17.5	62	38.7	27	16.9	39	24.4	66	41.3	19	
6	ليس لدي علم بوجود أنشطة	31	19.4	30	18.8	61	38.1	33	20.6	30	18.8	63	39.4	16	
7	يفتقد النشاط التخطيط والتنظيم	27	16.9	22	13.8	49	30.6	19	11.9	28	17.5	47	29.4	34	
8	يتناول النشاط قضايا لاتهم الطالبة	17	10.6	19	11.9	36	22.5	33	20.6	35	21.9	68	42.5	30	
9	ليس لدي ميل للأنشطة	9	5.6	14	8.8	23	14.3	62	38.8	53	33.1	115	71.9	9	

جـــدول (4)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة حول أسباب عدم مشاركة الطالبات في الأنشطة الطلابيـــة

م	رابعـــاً : أسباب عدم مشاركة الطالبة في الأنشطـــة	نعـــم						لا							
		علمي		أدبي		الكلي		علمي		أدبي		الكلي		علمي	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
1	ليس لدي وقت	62	38.8	49	30.6	111	69.4	10	6.2	19	11.9	29	18.1	8	
2	أعاني من	35	21.9	44	27.5	79	49.4	36	22.5	23	14.4	59	36.9	9	

	الخجل والتـــردد												
3	عدم وجود مقر للأنشطة تلتقي فيه الطالبات للتعارف والتشجيع	36	22.5	33	20.6	69	43.1	27	16.9	27	16.9	54	33.8	17
4	أخشى أن تؤثر مشاركتي بالأنشطة على مستواي الدراسي	31	19.4	28	17.5	59	36.9	40	25	38	23.8	78	48.8	9
5	ليس لدي ميول أو مواهب للمشاركة	27	16.9	24	15	51	31.9	41	25.6	42	26.3	83	51.9	12
6	لا أميل للأنشطة أصلاً	25	15.6	23	14.4	48	30	39	24.4	37	23.1	76	47.5	16
7	أخشى من سخرية زميلاتي	15	9.4	17	10.6	32	20	55	34.4	47	29.4	102	63.8	10
8	يعارض أهلي مشاركتي بالأنشطة	1	0.6	3	1.9	4	2.5	72	45	66	41.3	138	86.3	7

جـــدول (5)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة حول دور الطالبة في تطوير النشاط الطلابي

م	خامساً : أسباب عدم	نعـــم			لا			
		علمي	أدبي	الكلي	علمي	أدبي	الكلي	علمي

	حضور الطالبة للأنشطة الطلابيـــة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
1	شجعت الطالبات على الحضور والمشاركة	34	21.3	43	26.9	77	48.1	35	21.9	27	16.9	62	38.8	11
2	كتبت ملاحظاتي على الأنشطة ووضعتها في صندوق الاقتراحات	4	2.5	13	8.1	17	10.6	71	44.4	62	38.8	133	83.1	5
3	قابلت مشرفة الأنشطة وأبديت لها ملاحظاتـــي	3	1.9	6	3.8	9	5.6	73	45.4	67	41.9	140	87.5	4

فاعلية البحث والتطوير في مواجهة التحديات المعاصرة في الاقتصادات العربية

د . علـــي مجيـــد الحمـــادي
جامعـــة الزيتونـــة الأردنيـــة ـــ الأردن

مقدمة :

ما انفكت مسلمة السلوك البحثي والمنهج التطويري تمثل اساساً صلدا في خلق القدرات الابداعية والابتكارية على نحو غير مقيد في المجتمعات البشرية، عبر توظيف المقاربات والمقاييس الفكرية واللوجستية لتحديث قواميس ونظريات المعرفة وتغيير البيئة المحلية والسيطرة عليها وتكيفها بالقدر الملبي لمتطلبات استمرار

بقاء هذه المجتمعات. فهي لذلك ذات محتوى حضاري واجتماعي واقتصادي وبيئي يساعد الأمة على تحقيق تماسكها وتمكنها من مجابهة الصدمات الخارجية والمخاطر الدولية المعاصرة وبخاصة المخاطر المحتملة للمد العولمي والمعلوماتي بمختلف آلياته ومؤسساته وفواعله وعوامله.

وعلى الرغم من تعاظم هذه المخاطر ومساسها المباشر بحياة الفرد العربي اليومية والأنماط السلوكية لتشكيلات ومنظمات الاقتصادات العربية، إلا أن هذه الاقتصادات لم تنظر بعين الجدية حتى الآن في توظيف مناهج البحث والتطوير للتعامل مع القادم الجديد وما ينطوي عليه من علم وايدلوجيات، وتهديد للشخصية العربية.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة اتجاهات البحث والتطوير بوصفها أداة فعّالة في مواجهة المخاطر المحتملة للعولمة على الاقتصادات العربية.

فرضية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية مضمونها "على الرغم من أهمية منظومة البحث والتطوير في ممارسة دور فاعل لمواجهة المخاطر المحتملة للعولمة والفجوة الرقمية على الاقتصادات العربية، إلا أن هذه المنظومة لا زالت في مستوى التواضع لاعتبارات تاريخية واجتماعية وحضارية ودولية متعددة".

اسلوب الدراسة

لقد اعتمدت الدراسة الطريقة الاستقرائية والتحليلية في معالجة المتغيرات والعوامل الذاتية والموضوعية المؤثرة على واقع ومستقبل نشاط البحث والتطوير في الوطن العربي ومقدرته على مواجهة الاخطار الناجمة عن ظاهرة العولمة.

تنظيم الدراسة

لقد قسمت هذه الدراسة إلى أربعة مباحث أساسية :

أولهـــا : يتناول مقدمة في مفهوم البحث والتطوير .

وثانيها : يتضمن معالجة لواقع البحث والتطوير في الاقتصادات العربية مع تحليل مقارن على مستوى إقليمي ودولي .

وثالثها : ينطوي على مناقشة المخاطر المحتملة للعولمة على الاقتصادات العربية.

ورابعها : يتضمن دراسة المخاطر المحتملة للفجوة الرقمية على الاقتصادات العربية. وأما المبحث الخامس والأخير ، فيعالج الكيفية التي بمقتضاها يمكن للبحث والتطوير مواجهة المخاطر المتمخضة عن العولمة في بلداننا. وقد انتهت الدراسة بمجموعة من النتائج والحقائق النظرية والميدانية في مجال البحث والتطوير في الاقتصادات العربية، وحدود الأرضية التي وفرتها طبيعة نمو هذا المجال من خلال السياسات البحثية والتطويرية في المنطقة. كما ضمنت الدراسة عدداً من التوصيات التي تهدف إلى تطوير كفاءة وفاعلية أنشطة

البحث والتطوير في مواجهة السلبيات التي يفرضها المد العولمي والمعلوماتي على واقع ومستقبل اقتصادات المنطقة.

المبحث الأول : مقدمة في مفهوم البحث والتطوير

استوسلت المجتمعات ذات الطابع العلمي والفكري ظاهرة البحث والتطوير Scientific Research and Technical Development، بوصفها الأداة الأكثر فاعلية في تحقيق الانجازات الحضارية في وقتنا المعاصر.ولعل ما يكسب هذه الظاهرة المكانة التي هي عليها تحفيزها المستمر لتجديد اساليب التفكير وتجسيد الحقائق العلمية على أرض الواقع. فلم يكن البحث والتطوير اسلوباً تعليمياً فحسب، كما يعتقد البعض منا، بل إنها منظومة سلوكية متكاملة من الأفكار والمعرفة والوسائل الهادفة إلى تحقيق النجاح الفني والتجاري والاقتصادي في المجتمع[1].

ويتجلى النجاح الفني Technical Success لهذه المنظومة في عملية ادخال المخترع Invention إلى حيز الانتاج، وتحسين الخواص الفنية للمنتج. وينشأ هذا النشاط المتميز عن حقيقة توسط البحث والتطوير لعُقد التقدم العلمي والفني للمجتمعات[2]. فتتمثل الحلقة الأولى في هذا العِقد بالاختراع الذي ينطوي على عملية إدراك Comperhension لمنتج أو اسلوب انتاجي جديد واستيعاب النتائج الفنية المتمخضة عن ذلك الإدراك[3]. فهي بطبيعتها عملية استكشافية يصعب وصفها، غير ان قوامها مواجهة مشكلة ما، وتجميع المدخلات والمقتربات التي تساعد على حلها، ونفاذ بصيرة، وتقييم دقيق يحقق تحسيناً أعظم للحل ويضعه في دائرة أوسع ينطوي على العديد من الأهداف التفصيلية بما في ذلك الاسهام في تطوير الموارد الطبيعية عن طريق الاكتشاف، وتحقيق منافع إضافية للموارد الجديدة من خلال التوصل إلى استخدامات غير معروفة من ذي قبل لهذه الموارد، وتحسين انتاجها، وتقليل كلفة الانتاج والتشييد وتقليل الهدر في استخدامها والحرص على استحداث اساليب الانتاجية الداعمة لتحسين الجودة وفق المواصفات القياسية الفنية والاقتصادية، وتوسيع امكانات وقواعد المعلومات والبيانات المتعلقة بها[4] . وبعد استكمال وتظافر مقومات حل المشكلات الأربع السابقة الذكر، يأتي دور منظومة البحث والتطوير (R&D) لتحويل الفكرة Thought أو التصور النظري إلى الميدان العملي من خلال ما يعرف بالتجديد أو الابتكار Innovation . وهذه هي الحلقة الثانية في ذلك العِقد للمساهمة في تأمين احتياجات المجتمع.

وتتفاوت الفترة الزمنية Time lag لهذا التحويل من منتج إلى اخر. فقد استغرقت فترة انتاج التلغراف اللاسلكي نحو 8 سنوات، في الوقت الذي بلغت فيه 79 سنة لانتاج النيون (اللمبة الفلورسنت)[5] . إذ تتوقف حدود الفترة المعنية على جملة من الإعتبارات في مقدمتها : طبيعة الجهة القائمة بالأنشطة المسؤولة عن حلقات التقدم العلمي من حيث القدرة على إجراء التكامل بين هذه الحلقات، وشكل الملكية التي تدير تلك الأنشطة. فمن خلال القدرة العالية على التكامل وبمساعدة الدعم المالي الحكومي يمكن العمل على اختصار

الفترة الزمنية لتطبيق المخترعات، وذلك ما يكرس فكرة النجاح التجاري Trading Success وتزايد احتمالات تحققه.

إن التعاون والتنسيق الوثيقين بين فرق الاختراعات والقدرات الابتكارية والاستغلال الأمثل للقوى الفنية والتسويقية سيفضي بلا شك على تدعيم احتمالات النجاح الاقتصادي "Economic Success" الذي يحقق بدوره أكبر إشباع ممكن للحاجات الإنسانية.

وتجدر الاشارة إلى ان عنصر الربح المتوقع، والاستثمار الرأسمالي المطلوب، وحجم المبيعات المحتملة، وتكاليف الانتاج المتوقعة، والاتجاه الحالي للأرباح في المنشأة، ومعدل نموها، والآثار المترتبة على تطبيق الاختراع، ومدى الحاجة إلى التأثير على أذواق المستهلكين هي جميعاً من الإعتبارات الأخرى التي تدخل في تحديد فترة تطبيق المؤسسة الريادية للمخترعات[6] .

أما الحلقة الثالثة في عِقد التقدم العلمي والفني فتتأطر بما يطلق عليه بالانتشار Diffusion الذي يتضمن ميل المنشآت الأخرى لمحاكاة انجاز المنشأة الرائدة والسعي والعمل على تطبيق الابتكار في ميدان الانتاج لديها. وتمثل عملية الانتشار هذه فرصة واسعة لتحقيق معدلات عالية من النجاح التجاري والاقتصادي.

وما يعزز قولنا بأن عملية البحث والتطوير حالة سلوكية ما يتضمنه مفهوم البحث من ابعاد تتعلق بالتقصي عن حقائق، أو تأكيد حقائق أخرى، أو رفض البعض منها. فالبحث العلمي يرسي قاعدة صحيحة من التفكير والمنطقية في صلب الكيان الاجتماعي، هذا إلى جانب مد القواعد التكنيكية للمعالم الحضارية التي يشيدها مفهوم التطوير. ومن هنا فإن السمة المميزة لفعاليات البحث والتطوير هي قدرتها على توليد معارف جديدة ومستويات عالية من الأداء العلمي المتراكم تمكن من تحقيق ما يطلق عليه بأجتياز العتبة Crossing the threshold وذلك ما تعجز عن تحقيقه الاساليب التقليدية والتلقينية في نقل المعارف، إذ ان عملية التغيير الحقيقية تقوم على سلسلة متواصلة من الأعمال والانجازات العلمية المتراكمة[7]. وليس هناك ابلغ مما حدث في القرنيين الماضيين من تطور مثير في انتاج المعرفة في العالم الصناعي. فقد كان تأكيداً على ان الابتكار المحلي يتوقف بشدة على كمية الأفكار المتاحة في الاقتصاد ومن ثم فإن طرح أفكار جديدة يثري رصيد الأفكار السابقة ويحفز العقول على التجديد والابداع الأمر الذي يستكمل متطلبات بناء منظومة R&D.

ومن الملاحظات الجديرة بالانتباه أن أنشطة منظومة البحث والتطوير تخضع لهامش واسع من اللايقين والمصادفة والشكية إلى درجة تميزها عن الفعاليات الاقتصادية الأخرى. فاحتمالات التعرض لسلسلة متعاقبة من الاخفاقات كبيرة جداً، الأمر الذي يكبد هيئات (R&D) تكاليف باهضة[8] . وذلك ما دعا العديد من هذه الهيئات إلى اعتماد ما يسمى بجهود التطوير الموازية "Parallel Research and Development Efforts" ، المتضمنة قيام العلماء بإجراء مفاضلة بين عدد من البدائل والاساليب التي تمكنهم من التوصل إلى منتج معين وترجيح البديل ذي التكلفة الأقل ، إذ كلما زادت تكاليف أحد البدائل انخفض العدد الأمثل

من البدائل المتوازية، وكلما زاد مستوى المعلومات التي تأمل الهيئة المعنية في التوصل إليها كلما ارتفع العدد الأمثل من الجهود المتوازية[9] .

وعلى الرغم من اعتماد اسلوب الجهود المتوازية في أنشطة (R&D) ، إلا أننا نرى بأن كلفة هذه الأنشطة لم تزل عالية لأسباب تتعلق بطبيعة التكاليف ذاتها، فهي غير قابلة للانقسام أو التجزئة، نظراً لتطلب مدخلات البحث والتطوير لحد ادنى من النفقات كما في ضرورة توافر مستوى معين من المستلزمات المختبرية، والعدد اللازم المكون للفريق البحثي. ويالمفارقات إذ إننا نجد أن التكلفة الحدية لاستخدام المخترع قد تقترب من الصفر عند عدد من الهيئات. ونتيجة للاعتبارات الكلفوية نجد أن أنشطة البحث والتطوير مناطة في الغالب للمؤسسات الاقتصادية الكبيرة، دون أن يعني ذلك منع المؤسسات الصغيرة من ممارسة حقها في "R&D"ضمن نطاق العمل المشترك، والاستفادة من خدمات مراكز البحوث المستقلة.

وما يميز طبيعة نشاط البحث والتطوير خلال الفترة الأخيرة، التراجع الشديد لدور المخترع أو المطور الفرد والميل بقوة إزاء الجهود الجماعية أو المشتركة. وهذا تعبير حقيقي عن مؤسسية الأداء العلمي. ولكن من النقاط التي يجب الوقوف عندها في خضم هذا التحول حتمية الموازنة بين فريق العلماء وكبار المهندسين من جهة والكادر الوسطي أو العمال المهرة Artisans من جهة ثانية، إذ تفتقر لهذا النوع من الموازنة بعض الدول الصناعية مثل بريطانيا.

وتقاس أنشطة R&D عادة من خلال مجموعتين من المقاييس: أولاهما ما يطلق عليه بمقاييس المدخلات Input Measures التي تشتمل على مؤشرين اثنين، يتلخص الأول بنسبة الانفاق الكلي على البحث والتطوير إلى قيمة المبيعات[10] . وتكمن دلالة هذا المؤشر في أن تزايد نتيجته تعني ارتفاع مستوى الجهود المبذولة في مجال R&D . بيد أن هذه النتيجة لا يمكن أن تكشف دائماً عن فعالية هذه الجهود، فقد تكون هناك مستويات عالية من الانفاق على البحث والتطوير دون مراعاة المفاصل الحيوية المتمكنة من تدعيم القدرة الفنية والابتكارية والاقتصادية.

اما المؤشر الآخر فيتمثل بنسبة عدد العلماء والمهندسين في ميدان البحث والتطوير إلى إجمالي عدد العاملين في المؤسسة، وتفصح النسبة العالية لهذا المؤشر عن نمو هذا الميدان، إلا أن التحفظ الوارد على هذا المؤشر يتأتى من امكانية ظهور مساهمات ابداعية من قبل علماء خارج نطاق دائرة R&D .

وتنطوي المجموعة الثانية من المقاييس على مخرجات فعاليات البحث والتطوير **Output Measures** والتي أهمها عدد براءات الاختراع التي تمنح للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة كأن تكون عقداً أو عقدين من الزمان. ويجب أن تراعى في هذه الحالة طائفة من الأمور في مقدمتها : بنية ونوعية البراءات الممنوحة، ومدى تحول البراءات إلى تجديدات ، والتأكد من تسجيل الاختراعات ، وامكانية استفادة المؤسسة من تطبيقها لاختراعات توصلت إليها بعض المراكز الحكومية والعلمية والجامعات والتي في الغالب يتاح استخدامها بحرية.

ويعد تحديد كمية المبيعات من المنتج الجديد (لأول مرة) ومعدل الزيادة فيها واحدة من المقاييس المتعلقة بمخرجات أنشطة البحث والتطوير رغم أن هذا المقياس قد لايستوعب التجديد والابتكار في اسلوب الانتاج المستخدم . وعلى أية حال ، فيجب الا ينظر إلى المقاييس الواردة الذكر بصورة منفصلة ، بل توظف بصيغة تكاملية لجني ثمار كل واحدة منها مع الحد من السلبيات التي تتمخض عنها. هذا إلى جانب أخذ طبيعة السوق التجارية التي يتم فيها التجديد والابتكار بعين الاعتبار.

المبحث الثاني : واقع البحث والتطوير في الاقتصادات العربية

إن المتتبع لتجربة البحث والتطوير في البلاد العربية يجد أن هناك جملة من الاعتبارات التاريخية والموضوعية والذاتية التي فرضت نفسها على حقيقة البحث والتطوير بوصفها ظاهرة سلوكية وحضارية فاعلة في بناء المجتمعات المعاصرة. وقد تضافرت تلك الاعتبارات في إبعاد الأمة عن مسارها وموروثها العلمي، واحداث فجوة معرفية هائلة بينها وبين العالم الصناعي. كما اسفرت عن تواضع البرامج المصممة والنتائج المتحققة في المجال البحثي والتطويري[11] . ويتجلى ذلك التواضع من خلال المناقشة المضمونية لتطور مختلف المتغيرات المتعلقة بمدخلات ومخرجات هذا المجال، وفي مقدمتها نمو وحدات البحث والتطوير بمعدل سنوي قدره **7.45**٪. وبنسبة تغيير قدرها **1138.48**٪ بين العامين **1960** و **1996**، إذ ازداد عدد تلك الوحدات من **26** وحدة الى **322** وحدة في العامين المذكورين على التوالي كما ورد في الجدول رقم (**1**). وقد ازداد عدد الباحثين (معادل كل الوقت) من **14.488** الف باحث عام **1992** إلى **19.071** الف باحث عام **1996**، أي قد نما ذلك العدد بنسبة قدرها **31.6**٪ وبنفس الوقت ارتفع عدد العاملين في البحث والتطوير من **50.154** الف عامل عام **1992** إلى **63.445** الف عامل عام **1996** وذلك يعني تطور هذا العدد بواقع **27.5**٪. وتبين أن مقدار الانفاق على فعاليات البحث والتطوير قد ارتفع بصورة ملحوظة من **579,4** مليون دولار عام **1992** إلى **782.3** عام **1996** وهذا نمو بنسبة قدرها **135**٪ [12][13]. كما أن عدد الجامعات باعتبارها احدى أهم مؤسسات **R&D** قد تطور بنسبة تغيير قدرها **821.05**٪ ، وقد تبدو هذه المؤشرات ظاهرياً أمراً داعماً لنشاط **R&D**، غير انها تنطوي على الكثير من الهموم والأسباب والخلفيات التي تعرقل مسيرة الوصول إلى أهداف محددة في إطار فعاليات البحث والتطوير. ويتجلى ذلك في تواضع مخرجات **R&D** في البلاد العربية، إذ إن مجموع براءات الاختراع فيها على سبيل المثال لم تبلغ أكثر من **24** براءة عام **1997** فهي لا تمثل سوى **0.1** لكل الف من السكان. وعلى الرغم من محدوديتها فلم توزع بشكل متكافيء في مختلف هذه البلدان، بل تركزت في المملكة العربية السعودية بالدرجة الأولى وبوزن نسبي قدره **59.5**٪ ثم تأتي الأردن بحصة قدرها **16.6**٪ ، وتعقبها الكويت بنسبة **8.3**٪ . اما الإمارات والبحرين ولبنان ومصر فلم يتجاوز وزن كل واحد منها ما نسبته **4,1**٪. وليس هناك ما يذكر للدول العربية المتبقية. وهذا بلا شك من الحجج التي تدلل على ضعف مخرجات قطاع **R&D** . والأكثر خطورة في ذلك ان دولة مثل مصر التي تحتل مركز الصدارة في عدد العاملين في البحث والتطوير وبوزن نسبي قدره **57.9**٪ لم تسهم بأكثر من **0.003** لكل الف من سكانها في مجال براءات الاختراع. وهذا يؤكد ماذهبنا إليه من أن الصورة الشكلية للمؤشرات الواردة الذكر

لاتفي للحكم على حقيقة نشاط **R&D** في المنطقة. ويصبح الأمر أكثر وضوحاً عند مقارنة هذه المؤشرات عالمياً، إذ نجد أن الأهمية النسبية للولايات المتحدة مثلاً في مجمل براءات الاختراع قد بلغت **33.4**٪ و **51.5**٪ خلال العامين **1990** و **1995** . كما ان تلك الأهمية قد بلغت **0.4**٪ في الكيان الصهيوني في الوقت الذي لم تحقق فيه الاقطار العربية أية مساهمة في العامين المذكورين كما يبين ذلك الجدول رقم (**3**) من هذه الدراسة.

ويعد موضوع النشر العلمي من المؤشرات التي يمكن الاستشهاد بها على ضعف النتائج المتحققة في مضمار البحث والتطوير، فقد بلغ الوزن النسبي للوطن العربي نحو **0.7**٪ عام **1995** في حين أن ذلك الوزن قد بلغ **38.4**٪ و **1**٪ في كل من الولايات المتحدة والكيان الصهيوني على الترتيب في نفس العام[14] .

ومن الممارسات المنتقدة في نشاط البحث والتطوير في العالم العربي احادية هذا النشاط وتركزه في القطاع الزراعي بدرجة كبيرة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى حيث وصلت الأهمية النسبية لهذا القطاع في هذا النشاط إلى **36.3**٪، ثم يأتي القطاع الصحي بالدرجة الثانية ولكن بحصة قدرها **18.3**٪ وتأتي الصناعة في المقام الثالث وبنسبة لاتزيد عن **16.1**٪. وفي الوقت الذي تجد فيه ان هذه النسبة تصل إلى **24**٪ في الدول المتقدمة وبالذات في مجال الصناعة العسكرية التي عرفت بكونها صناعات معقدة رأسمالياً **"Sophisticated Industries"**. كما ان حصة البحوث الصرفة من الانفاق على البحث والتطوير في العالم الصناعي قد بلغت **15**٪ في حين لم تشكل اكثر من **6,2**٪ عام **1996** في بلادنا العربية . هذا أمر غاية في الخطورة إذ ان العتبة الأولى للدخول إلى القطاعات الاقتصادية تتمثل بهذا النوع من البحوث التي تساعد على خلق اساليب التفكير قبل الخوض في الفعاليات الميدانية وهذا ما تفتقر إليه أمتنا كثيراً.

ومن مظاهر الخلل الأخرى في مجال البحث والتطوير، الأهمية النسبية للجهات الممولة لهذا النشاط حيث ان هناك حالة انفراد واضحة للحكومة في تمويله، فقد بلغ وزنها النسبي في هذا الجانب نحو **89**٪. ولم تسهم الصناعة بأكثر من **3**٪ خلال الفترة **90 – 1995** (انظرالجدول رقم **2**) رغم أهمية هذا القطاع العالية في تنشيط برامج البحث والتطوير[15] ، حيث بلغت تلك الأهمية في الولايات المتحدة بوصفها أولى الدول الصناعية بحدود **68.2**٪ . وحقيقة ان تهميش الصناعة في مختلف اقطار الوطن العربي تمثل هماً كبيراً على واقع ومستقبل النشاط البحثي والعمل التطويري في هذه الاقطار.

وتتلخص الاعتبارات التاريخية المسؤولة عن تواضع عملية البحث والتطوير في البلاد العربية بدخول الأمة المتواصل في مصائد التبعية للحضارات والأمم الأجنبية المختلفة ، تلك الحضارات التي سعت جاهدة على تدمير التراث الفكري للأمة العربية ، ومكافحة روح التقدم والبحث العلمي فيها.

أما الاعتبارات الموضوعية فتتجسد بآلية العلاقات الدولية المبنية على اساس تقييم العمل الدولي والتركيز على وضع المجتمع العربي في إطار متواضع من الثقافة والتطور التقاني[16]. وليس هناك أدل مما حصل من ما عملته الدول الصناعية من تجميد لفعاليات اللجان المتعلقة بنقل وتطويع التكنولوجيا المنبثقة عن مؤتمر حوار الشمال والجنوب الذي عقد بناءً على مبادرة من الرئيس الفرنسي الاسبق فاليري دسكار رستان عام **1976**، في الوقت الذي اخذت فيه لجنة الطاقة طريقها في ممارسة أنشطتها بفاعلية لضمان مصالح الدول الصناعية. وقد

جاء تقسيم العمل الدولي الجديد في نهايات القرن الماضي يعزز نفس الفكرة الداعية الى ابقاء البلاد العربية على حالة من التراجع الثقافي والحضاري وزرع الاحباط والقنوط في نفوس أبناء الأمة. الأمر الذي يقلل كثيراً من هممهم في البحث عن الحقائق من خلال التفكير بالابتكار والتجديد عبر سبل البحث والتطوير المختلفة. ولو نتوقف قليلاً عند الانجازات العلمية والصناعية الرئيسة التي شهدتها المنطقة العربية خلال العقود الثلاثة المنصرمة وبالذات بعد تصحيح اسعار النفط في منتصف السبعينات لوجدنا أن غالبية تلك الانجازات قد تمت من خلال ما يطلق عليه بصيغة تسليم المفتاح **"Turn Key Projects"** ، التي تبعد الكادر الوطني عن التعامل المباشر معها وتمنع تحقيق حالة التوطين الحقيقي للتكنولوجيا وتعميق الهوة المعلوماتية والتكنولوجية بين المنطقة والعالم الصناعي[17]. وبنفس الوقت فهي لا تساعد على إشاعة المناخ الملائم لعمليات **R&D** في المنشآت الاقتصادية وتقليل مقدرة العاملين على الابداع.

واما الاعتبارات الذاتية **Subjective Considerations** التي اسهمت في تردي وتباطؤ أنشطة البحث والتطوير في البلاد العربية فهي عديدة أهمها : غياب استراتيجية واضحة المعالم للبحث والتطوير في المنطقة العربية، وتدني مستوى أنظمة التعليم واعتمادها في الغالب على اساليب التلقين والحفظ[18]، وعدم تشجيع حرية التفكير، وانتشار الأمية بمعدل يقترب من 43٪، وضعف مستوى البرامج المعدة للدراسات العليا الأمر الذي ادخل الكثير ممن هم ليسوا بعلماء في خانة العلماء وهذه أداة خطيرة لكبح جهود البحث والتطوير في المنطقة. وكذلك تدني مستويات التنسيق بين البلدان العربية في هذا المضمار، وعدم الاستفادة من بعض المزايا النسبية في مجال **R&D** في عدد من البلدان العربية ونمو ظاهرة هجرة العقول البشرية **Brain Drain**بصورة مذهلة[19].

المبحث الثالث : المخاطر المحتملة للعولمة على الاقتصادات العربية.

إن الضائقة الفكرية التي باتت تؤرق المفكرين والمختصين تكمن في القدرة على تشخيص النظرة الفلسفية للمفاهيم والمتغيرات ذات التأثير التاريخي في حياة المجتمعات للإحاطة بصيرورة الامتدادات والخلفيات المتراكمة عبر الزمن لتصبح برنامج عمل يكرس إطار إقليمي أو الوسط الدولي برمته . فالمناقشات الفكرية المتحررة المعنية بالتزعم الحضاري تكشف لنا بوضوح سر استمرارية الحضارة الغربية وتفوقها المذهل منذ ما يقترب من ثلاثة قرون . كما انها تفصح عن الآليات التي اودت بالأفكار والمفاهيم المناهضة لهذه الحضارة وبالذات ما كان يدعى بالخطر الأحمر **Red Danger** .[20]

إن نظرة فاحصة للتطورات التي شهدتها الرأسمالية تكشف عن أهم ما تمخض عن مرحلة الرأسمالية الاحتكارية **Monopolistic Capitalism** من خلال المؤسسات الرأسمالية المتعددة الجنسية **Multi National Capitalism** وهي بلا شك قد قامت على أساس من العلم بيد انها سعت إلى مصادرة سيادة المستهلك **Sovereignty Of Consumer** خلال النصف الأول من القرن الماضي .. وما أن حل الربع الأخير حتى وجدنا المنظومة تهيئ نفسها للتجديد والارتحال إلى نهج الرأسمالية العالمية عبر المؤسسات المتعددة الجنسية **Trans National Corporation** والمؤسسات فوق القوميات

Supranational Corporation[21] . والذي تميز بالاستخدام الكثيف للعلم Mega science في مختلف قنواته ، غير انه يسعى بذات الوقت للإطاحة بالقيم والسمات الحضارية والأفكار والأيدولوجيا الأخرى ومنها مجتمعنا العربي .

بناء على ذلك يمكننا تحديد العولمة Globalization كمفهوم بأنها مرحلة متطورة من مراحل الرأسمالية قوامها العلم الهائل ، الذي يمثل اساسا هاما في تفسير استمرارية المنظومة الرأسمالية إلى يومنا هذا . ونقصد بذلك قدرة هذه المنظومة على التجديد المتواصل وقبول الآليات التي تتعارض مع مبادئها بقصد البقاء والتخلص من الأزمات الخانقة التي تمر بها المنظومة بين حين وأخر[22] . ويجب الا يفهم مما اشرنا إليه بأن العولمة تعني العلم فحسب ، بل هي فلسفة اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة تؤكد التزعم الحضاري الغربي وبخاصة الحضارة الامريكية وتمثل قطعا تقدما لاخلاف عليه في بعض القدرات المهمة للإنسان وقوى الانتاج الأخرى في المعرفة والتحكم بالطبيعة وتطويراً دؤوباً للمنهج والانتاج . وهي تنسجم مع ما ذهبت إليه الادبيات الاقتصادية في معالجة التطور وبالذات نظرية كولن كلارك التي تؤيد انتقال المجتمع والاقتصاد الصناعي الى اقتصاد الخدمات والرفاهية . ولكنها بنفس الوقت تمثل نهجا منظما للاستغلال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والفكري للمجتمعات الاخرى والتي اتفق كثيرا على تسميتها بالحالة المعبرة عن مفهوم الاستثمار الامريكي. فتلك الفجوة بيننا وبينهم لم تكن فجوة دخل كما يظن الكثير منا بل هي فجوة " معرفة " فهذه الأخيرة هي المورد الذي لا ينضب وليس بمستغرب أن يعرف " يوثانت" العلوم عند افتتاحه لعقد الأمم المتحدة للتنمية بأن العلوم هي المورد الفريد اللازم لخلق موارد أخرى . وبالتالي فإن الدخل دالة في المعلوماتية .

وتأسيسا على ماتقدم ، فإن مرحلة العولمة جاءت محملة بمظاهر التحديات والمخاطر واللاتكافوء لمجتمعنا واقتصاداتنا العربية ، وتتجسد هذه المظاهر في الخصائص الذاتية لهذه المرحلة والتي أطلق عليها بالظروف والمتغيرات الموضوعية Objective Variables أو الاعتبارات الموضوعية (الخارجية) من ناحية المجتمعات العربية وما تعنيه من تفوق علمي واسع كما سبقت الإشارة ، وما تتضمنه من حرب ضروس لما أطلق عليه بالخطر الأخضر Green Danger .

إن ما جاء في السطور أعلاه لا يعني اعتراضنا على فكرة تغيير المنهج التقليدي للاقتصاد عبر توظيف الموارد والأدوات وسبل التقنية الحديثة في أنشطة الانتاج وقدرتها على خلق القوى التصحيحية والتحول نحو توازنات بمستوى أعلى من التحول، وهي تطلعات إنسانية وإنمائية تحتمها مبررات الوجود العربي، ولكن النتائج الإنمائية المتواضعة التي تمخضت عن الخمسين سنة الماضية من عمر مناهج التخطيط وجهود الإنماء قد ولدّت أساساً هشاً وجملة من الخصائص والظروف الذاتية للأمة العربية Subjective Vairables التي تكرس مظاهر المخاطر واللاتكافؤ والتحديات التي يضمرها القرن الواحد والعشرين من خلال العولمة لهذه الأمة ، بما في ذلك اتساع الفجوة العلمية والتكنولوجية Technological Gap بيننا وبين الاقتصادات الصناعية إلى ما يزيد عن 150 سنة صناعية . وعدم قدرتنا على الدخول إلى ميدان التنافس الدولي ، وضعف امكاناتنا التفاوضية ، ولم تزل اقتصاداتنا احادية الجانب وتشكو موازين المدفوعات في البلدان العربية من عدم التنوع Dis Diversification ، واختلال هياكل الانتاج والصادرات ، والصعوبات الجمة في التعامل مع

متطلبات التكنولوجيا واسرارها، ونزيف الأدمغة المستمر ، ونقص البحوث والدراسات العلمية والتطبيقية والافتقار إلى الخبرات التنظيمية والمهارات ، وضعف البنية الصناعية وضعف دور الدولة في النشاط الاقتصادي Soft state.[23]

إذن تتضافر خصائص العولمة (الظروف الموضوعية) من ناحية وواقع الاقتصادات العربية (الظروف الذاتية) من ناحية اخرى بشدة على افراغ الساحة فكريا وعلميا وتعميق أثر المخاطر المرتقبة للقادم الجديد على حاضر ومستقبل هذه الاقتصادات بما في ذلك تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي فيها، وتزايد معدلات البطالة، وارتفاع معدلات الفقر، وتردي المستوى المعيشي، وانخفاض معدلات الأجور الحقيقية، وتطور معدلات التضخم، وسوء توزيع الدخول، واتساع الهوة بين الذين يملكون والذين لايملكون وانشطار المجتمعات وعدم قدرة الدولة على تدبير الأمن الاجتماعي.

المبحث الرابع : المخاطر المحتملة للفجوة الرقمية على الاقتصادات العربية:

لقد كشفت ميكانيكية العلاقة الاقتصادية والسياسية بين البلاد العربية ودول الغرب الصناعي في التاريخ المعاصر عن حقائق مريرة وقاسية ألقت بظلالها الثقيل على مسيرة العملية التنموية في هذه البلاد، ممثلة بتلك النتائج السلبية لتكريس مبدأ تقسيم وإعادة تقسيم العمل الدولي لصالح الدول الصناعية ، الأمر الذي حقق معه فجوات خطيرة بين هذه الدول وعالمنا العربي وفي مستهلها ما تدعى "بفجوة الدخل" Income Gap وشدة التفاوت في مستويات المعيشة والرفاهية بيننا وبينهم، نظراً لاتجاه آلية العلاقات الدولية في غير صالح تنمية البلاد العربية. وعليه جاءت نتائج الأعمال الإنمائية فيها متواضعة إلى حد كبير، وما أن حلت الالفية الثالثة حتى اثقلت الأمة بفجوة اشد خطورة سببتها ثورة المعلومات بما تنطوي عليه من خيارات إجرائية وعملياتية وفنية وفلسفية وابداعية تعتمد بشكل مكثف على حصول المجتمع على المعرفة على نحو غير مقيد وتشييدها للقطاع القادر على خلق القوى الذاتية التوليد والترابطات القطاعية بأداء اسرع، وحيز اصغر وكلفة أقل من خلال التحاور الخلاق بين البنى التحتية للعلم والتقانة أي الثالوث المؤلف من (أنظمة الاتصالات Telematics والاجهزة الالكترونية Microelectronics واجهزة الحاسوب) والبنى المالية والاقتصادية والإنسان ومكونات البنى الفوقية للمجتمع وذلك هو قطاع تكنولوجيا المعلومات Information Technology الذي نشك كثيراً في مسألة استيعابه بالصورة الصحيحة في سياسات وخطط البلدان العربية[24]. فقد انحسر فهمه على مكونات الثالوث، الأمر الذي دفع إلى التركيز على مفردات التجارة الالكترونية e-commerce وكأن هذا القطاع يعمل في المطلق، وهذا بلا ريب فهم مشوه افضى إلى تحقيق فجوات جديدة تمثلت بفجوة المعرفة أولاً وفجوة انتاج المعرفة ثانياً Knowledge production Gap أو ما يطلق عليهما بالفجوة الرقمية Digital Gap بين البلاد العربية والدول الصناعية لتضاف إلى الفجوة التكنولوجية التي خلقتها ظروف عدم القدرة على استيعاب وتطويع التكنولوجيا وذلك ما جعل من حركة التنمية في بلداننا حركة نازفة تتكامل مع المحيط الدولي.

ويعد استخدام اسلوب المفاتيح الجاهزة **Turn key project** واحدة من الصور الهامة في التعبير عن حقيقة التنمية العربية وتغربها في العقدين الثامن والتاسع من القرن الماضي. ويعيد التاريخ نفسه في الفترة الحالية وبآلية جديدة من خلال اعادة تقسيم العمل الدولي على اساس معرفي، وتنشغل الاقطار العربية بعمليات استيراد وسائل تكنولوجيا المعلومات لتصبح سوقاً واسعة للمنتجين الدوليين دون الاهتمام الكافي بالناحية الابداعية لهذا القطاع وربطه مع حقول وميادين الاقتصاد المختلفة الأخرى[25]. فلم تتمكن هذه الاقطار من ممارسة نشاطها الطبيعي في بناء القاعدة الصناعية التي تؤهلها للدخول في تصنيع عتاد الحاسوب ومكوناته، رغم انشاء عدد من مصانع الالكترونيات في بعض الاقطار العربية مثل مصر، والعراق، والجزائر، وسوريا. وعدم نجاح مبادرات بعض هذه الاقطار في عمليات تجميع الحواسيب من المكونات. أما تصنيع الالواح الالكترونية فيتم في دولة مثل مصر والأردن بدرجات متفاوتة من عمق التصنيع، وهي تواجه صعوبات في منافسة المنتج الاجنبي. ويظهر أن انتاج الفعاليات المتعلقة ببرمجيات التشغيل ومحاولات تعريب نظم التشغيل وتنسيق الكلمات باللغة العربية يواجه هو الآخر منافسة شديدة من قبل الشركات المتخصصة مثل شركة مايكروسوفت على وجه الخصوص.

وعلى الرغم من توافر الكتلة الحرجة من عمالة المعلوماتية ونمو شبكات الاتصال بمعدل مقبول في العديد من الاقطار العربية، إلا أن هذه الاقطار لا زالت غير متفهمة لأهمية عنصر المحتوى **"Content"** في الصناعة المعلوماتية وبخاصة في الجانب الثقافي. هذا فضلا عن قصور دور مراكز البحوث العربية في مجال المعلوماتية وغياب التنسيق فيما بينها.

وعلى صعيد المساهمة في الصادرات العالمية من المنتجات التكنولوجية، فلم تسهم البلدان العربية بأكثر من 1٪ في حقل المنتجات عالية التكنولوجية .**High Tech** [26] وتعود هذه المساهمة الضئيلة إلى جهود عدد محدود من البلدان العربية مثل تونس ومصر وعمان، بالوقت الذي كانت فيه مساهمة العديد من هذه البلدان مساهمة صفرية.

وفي ضوء ما تقدم نجد أن أول دولة عربية تظهر في دليل الانجازات التكنولوجية **TAI** المؤلف من 72 دولة هي تونس التي كان ترتيبها الـ **51** بين هذه الدول عام **1999**[27].

إن مجمل هذه الوقائع والنتائج تدل بوضوح على عمق الفجوة المعرفية بين البلاد العربية والدول الصناعية المتقدمة والتي يمكن أن تعزى بصورة أكثر تفصيلاً لمجموعات مختلفة من العوامل، منها مجموعة العوامل الاقتصادية المتلخصة بانخفاض مستوى دخل الفرد لدى الغالبية من أبناء الوطن العربي وبالذات عند المقارنة بتكلفة اقتناء التكنولوجيا الحديثة، أو مجموعة عوامل البيئة الاقتصادية كالافتقار إلى مفاهيم الجودة وعناصر المنتج المتماثل المتطابق، وصغر حجم المؤسسات الاقتصادية في البلاد العربية وبعثرتها منها. ومجموعة العوامل الثقافية بما في ذلك التراجع المتواصل في مستويات التعليم والتعلم في المراحل التعليمية المختلفة، وارتفاع معدلات الجهل والأمية، وأمية الكومبيوتر، وضئآلة المحتوى العربي على شبكة الانترنت. وعوامل البنية التحتية الاساسية مثل الحاجة إلى تطوير معظم شبكات الاتصال وزيادة كفائتها لتقترب من تلك التي يتم التعامل بها في الدول الصناعية. ويضاف لهذه العوامل ظاهرة النـــزيف المتزايد للعقول العربية **"Brain Drain"**. وأخيراً مجموعة العوامل

والأطر التشريعية والمؤسسية المتمثلة بتدني البنية المؤسسية الحكومية وانتشار الروتين والفساد الإداري ، ومحدودية القوانين والأنظمة والتشريعات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في الاقتصادات العربية.

وتشتد خطورة الفجوة الرقمية على مستوى الاقطار العربية نفسها، إذ أن هناك أقطار عربية تتمتع بوجود مدن لشبكة الانترنت مثل مدينة "دبي" في دولة الإمارات العربية، والقرية الذكية في مصر، وتلال السليكون في الأردن والبحرين. بالوقت الذي تتدنى فيه مؤشرات الفجوة الرقمية في العديد من الدول العربية مثل السودان واليمن والمغرب وموريتانيا وجيبوتي ... وغيرها[28].

ويظل التفاوت في مستويات الدخول والتعليم والجنس والسن مظاهر واضحة للفجوة الرقمية بين هذه الدول مستمراً. ويقف الكثير من العوامل الاقتصادية والمالية والفنية والثقافية وراء اتساع هذه الفجوة مثل تفاوت متوسط دخل الفرد بشكل واضح، وغياب سياسة قومية للمعلومات، وقلة اهتمام بيوت التمويل العربية بمشروعات المعلوماتية، والتضخم المطلوب في ميزانيات التعليم وبالذات بعد عملية التوسع في استخدام تقانات المعلومات. وتفرض الفجوة الرقمية نفسها داخل القطر العربي الواحد بسبب عنصر اللغة وجهل نسبة كبيرة من الافراد في الاقطار العربية باللغة الانجليزية، رغم ان معظم المعلومات المتاحة حالياً على شبكة الانترنت موثقة بهذه اللغة. وكذلك غياب برامج التعليم التصحيحي، واعادة تأهيل الكبار، وطبيعة علاقات العمل بين الرجل والمرأة واقتصار الأخيرة على مجالات عمل محدودة.

وتأسيساً على ما تقدم، فإن الانقسام الرقمي بصوره ومستوياته المختلفة يشكل تهديداً خطيراً للمصالح الإنمائية في البلدان العربية، بل يسعى لتكريس الالحاق الاقتصادي والفني لهذه البلدان بالاقتصادات الغربية، ويحرم أبناء الأمة من ممارسة حقوقهم في الحفاظ على مواردهم والتمتع بثمار جهودهم التنموية.

المبحث الخامس: البحث والتطوير وسيلة فعالة لمواجهة مخاطر العولمة والفجوة الرقمية على الاقتصادات العربية.

مما لايحتمل الشك أن ظاهرة العولمة بإطارها الفكري ومؤسساتها الميدانية وفواعلها وعواملها الاختراقية تشكل مداً واسعاً وطوفاناً من الأفكار والاساليب والانجازات المتعاقبة، ومقدرة يصعب تحديد سقفيتها في اجتياح الدوائر المفاهيمية والتراثية وحلقات الاقتصاد ومختلف مفردات البنى الفوقية **Super structure** للأمم الأخرى طوعاً أو كرهاً. إن هذا يدفع المهتمين بحاضر ومستقبل أمتنا على وجه التحديد للبحث عن موقف فكري واضح من العولمة لتأمين الحد الادنى من الوعي لدى عامة الناس أولاً، والاحاطة الواعية بسبل وأدوات مواجهة واستيعاب المخاطر المتولدة عن هذه الظاهرة على مجتمعنا ثانياً.[29]

وتمارس ظاهرة العولمة الخطوات الكفيلة بتحقيق أهدافها من خلال تجديد أنشطة بعض المؤسسات الدولية التاريخية المعروفة المتمثلة بالأمم المتحدة ومجلس الأمن، ومنظمة التجارة العالمية **WTO**، وصندوق النقد الدولي **IMF** ، ومجموعة البنك الدولي **IBR**، [30] أولاً.

وتستعين هذه الظاهرة بفواعل وعوامل حاسمة في التأثير قادرة على تحقيق الفعل **Action** والمقدرة العالية على رد الفعل **Reaction** في مقدمتها شبكة الانترنت الدولية **WWW** وما توفره من عناصر

الفورية والجاهزية والحضور والإتاحة، والتجارة الالكترونية **Electronic trade** وما تسببه من تزايد في كتل المعاملات والمبادلات، وقدرة على اختصار الوقت وتفعيل الزمن وتسهيل الانجاز ثانيا.

وثالثها: التغطية الإعلامية الكونية عبر المحطات الفضائية والاقمار الاصطناعية المختلفة وما تحققه من وظيفة اتصالية هائلة **Telematics** تمكن المشاهدين من معايشة الأحداث معايشة العين والاحساس والرأي . وتمكن الافراد من إزالة الفواصل والحواجز الزمكانية من خلال أنظمة الهواتف النقالة والاتصالات الخلوية بالاقمار الصناعية مباشرة وما إلى ذلك.

ورابعها العمل على خلق قوى منظمة بهيئة رموز **Image** أو ظواهر داخل المجتمعات تسعى للتبشير بأفكار العولمة والتمهيد لاستقبالها ذهنياً واجتماعياً وميدانياً.[31]

وقد بات من الضروري تحديد الحقول والقنوات التي ينبغي أن تركز عليها جهود منظومة البحث والتطوير في المجال المعلوماتي نفسه، رغم فاعلية هذه المنظومة في الميادين الأخرى المختلفة. وطالما اشرنا لوجود فجوتي معرفة وانتاج المعرفة بين بلداننا وبينهم، فلا بد من صياغة استراتيجيتين للبحث والتطوير، أولاهما: تعنى بالمعلومات. وثانيهما : تهتم بتكنولوجيا المعلومات وفق نظرة مزدوجة تعالج المعلوماتية بصفتها المطلقة من جهة وكونها أداة هامة لتنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية. ومن هنا يأتي دور أولويات مهام البحث والتطوير في الفضاء المعلوماتي وتحقيق أعلى درجة ممكنة من الانتفاع من وفورات هذا الفضاء الشاسع والتي يمكن أن يتصدرها الخوض في مجال صناعة المكونات الالكترونية، ودعم مقترح إنشاء مسبك السليكون القائم على عزل أعمال تحديد المواصفات والتصميم عن مهام فبركة المكونات ذاتها، وبناء النظم المتكاملة باستخدام عناصر العتاد النمطية القياسية، ومجالات صيانة العتاد من خلال إقامة خطوط الاتصال الساخنة بين مراكز الصيانة المحلية وجماعات الدعم الفني العربية والأجنبية في الخارج، وضرورة الأهتمام بتطوير برمجيات التشغيل عربياً عبر زيادة تفاعل نظم التشغيل مع اللغة العربية على مستوى الحرف والصرف والنحو والمستوى الدلالي **Semantic Stan.** وبحث امكانيات توطين تكنولوجيا الوسائط المتعددة **Multi – Media** في البلاد العربية نتيجة لتوافر العديد من مقوماتها الرئيسة، ورصد توجهات التلفزيون التجاوبي المستقبلية، والبحث في امكانيه تطبيق تكنيك الهندسة العكسية فيما يخص البرمجيات المستوردة سواء المستقلة أو المدمجة في النظم والمعدات. ويقتضي البحث للتوصل إلى بدائل مبتكرة لتخفيض كلفة إقامة البنى التحتية لشبكات الاتصالات.

وبغية الحصول على نتائج مثمرة من أنشطة واتجاهات البحث والتطوير الآنفة الذكر لتحقيق الأهداف الإنمائية بأعلى مردود وبأقل كلفة، يجب أن يتم كل ذلك من خلال اعتماد منهجية النمط الثالث **Third modality** للبحث والتطوير التي تنطوي على الحساب والنمذجة والتمثيل الرقمي **Computation** فضلاً عن استخدام الاتجاهات السائدة المتمثلة بالتنظير والتجربة. وضرورة التوجه فوق القطاعي أي دمج قطاعات الاتصالات والإعلام والمعلومات مع مختلف الفعاليات الاقتصادية الانتاجية والخدمية الاخرى في إطار مبدأ التكامل المعلوماتي العربي.

خلاصـــــة ..

إن أهم الحقائق التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة تتلخص بما يلي:

تحتل ظاهرة البحث والتطوير مكانه هامة في المجتمعات ذات الطابع العلمي والفكري المتحرر بوصفها الأداة الأكثر فاعلية في تحقيق الانجازات الحضارية، وتحفيزها المتواصل لتجديد اساليب التفكير وتجسيد الحقائق العلمية على أرض الواقع.

تمثل ظاهرة البحث والتطوير حالة سلوكية متميزة لشمولها على أبعاد تتصل بالتقصي عن حقائق أو تأكيد حقائق أو رفض البعض منها. فهي ترسي القواعد الصحيحة من التفكير والمنطقية في صلب الكيان الاجتماعي.

تخضع أنشطة منظومة البحث والتطوير لهامش واسع من اللايقين والمصادفة والشكية إلى درجة تميزه عن الفعاليات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي حفز الدعوة لاعتماد ما يطلق عليه بجهود التطوير الموازية "Parallel Research and Development efforts".

التراجع الشديد لدور المخترع أو المبدع الفرد والميل بقوة إزاء الجهود الجماعية أو المشتركة، وهذا دليل على مؤسيسة الأداء العلمي.

تقاس أنشطة البحث والتطوير عادة من خلال مجموعتين من المقاييس أولاهما ما يطلق عليه بمقاييس المدخلات ، وثانيهما المقايسس المتعلقة بمخرجات فعاليات البحث والتطوير. ويجب الا ينظر إلى هذه المقايسس بصورة منفصلة أو جزئية.

إن المتتبع لتجربة البحث والتطوير في البلدان العربية يجد أن هناك جملة من الاعتبارات التاريخية والموضوعية والذاتية التي فرضت نفسها على حقيقة البحث والتطوير فيها، وتمكنت من إبعاد الأمة عن مسارها وموروثها العلمي.

على الرغم من النمو الظاهري لمؤشرات البحث والتطوير في البلدان العربية، إلا أنها تفتقر للناحية المضمونية وتنطوي على الكثير من الهموم والأسباب والخلفيات التي تعرقل مسيرة الوصول إلى أهداف جدية محددة في إطار فعاليات البحث والتطوير. وضعف العلاقة مع الأنشطة الاقتصادية المختلفة في هذه البلدان .

تشكل ظاهرة العولمة بإطارها الفكري ومؤسساتها الميدانية وفواعلها وعواملها الاختراقية مداً واسعاً وطوفاناً من الأفكار والاساليب والانجازات المتعاقبة، ومقدرة يصعب تحديد سقفيتها في اجتياح الدوائر المفاهيمية والتراثية وحلقات الاقتصاد ومختلف البنى الفوقية للأمم الأخرى بما فيها أمتنا العربية طوعاً أو كرهاً. غياب التهيئة النوعية والكمية لقواعد المعلومات والبيانات عن مختلف مفردات الاقتصاد والمجتمع في البلدان العربية. واستمرار نزف الأدمغة العربية وعدم المحاولة الحثيثة في دعم برامج صناعة العلماء في هذه البلدان.

تواجه الاقتصادات العربية مشكلة الفهم الناقص للمعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي أحدث اضطراباً وشكوكاً في عملية التفاعل بين التنمية وتكنولوجيا المعلومات.

إن قائمة التحديات الإنمائية في الاقتصادات العربية آخذة بالاتساع بدء بمجموعة الاختلالات التي سببتها آلية العلاقات الدولية وتقسيم العمل الدولي وانتهاء بالفجوة الرقمية.

يمكن أن تعزى أسباب اتساع الفجوة الرقمية بين البلدان العربية والصناعية إلى مجموعة العوامل الاقتصادية، والبنية الاقتصادية، والثقافية، وعوامل البنية التحتية الاساسية. ناهيك عن تأثيرات الإرادة الدولية.

تشتد خطورة الفجوة الرقمية أو الانقسام الرقمي على مستوى الاقطار العربية ذاتها، وداخل البلد العربي الواحد نفسه. وهذا يشكل تهديداً صريحاً للمصالح الإنمائية لهذه الاقطار.

وتأسيساً على مجموعة النتائج التي توصل إليها البحث، يمكننا صياغة بعض التوصيات في مجال البحث والتطوير لمواجهة المخاطر المحتملة للعولمة ومنها : ضرورة توافر الإطار الفكري لعملية البحث والتطوير للمساعدة في وضع استراتيجية واضحة المعالم لهذه العملية، واعادة النظر بتنظيم التعليم والتعلم وتخطي اساليب الحفظ والتلقين باتجاه سبل الابداع والتفكير، وضرورة العمل على بناء وتطوير قواعد البيانات والمعلومات في مختلف الاقطار العربية، والايقاف السريع لنـــزف الأدمغة والعمل المنظم على انتاج الباحثين والعلماء في مختلف التخصصات مع المراعاة الدقيقة للشروط النوعية لذلك الانتاج. ووضع السياسات الكفيلة بتطوير الفعاليات الصناعية وعدم تجاوز مرحلة التصنيع بوصفها البيئة الخصبة للبحث والتطوير، وتجنب الأخذ أو التعامل مع صيغ وعقود المفاتيح الجاهزة في انتشار المشروعات الاقتصادية، ودعم وتحفيز العاملين في نشاط **R&D** بمختلف صور التحفيز والتشجيع ورفع معدلات الانفاق على هذا النشاط وتوجيه مسالكه بما يعمل على تحسين انتاجه وأداء البرامج البحثية . كما يجب دراسة الفرص الواعدة لهذه البرامج على مستوى البلدان العربية وتحقيق المشاريع المشتركة في هذا المضمار مع امكانية الاستفادة من قدرات وخبرات بعض الدول الأجنبية ذات التعامل الأكثر تكافؤاً مثل الهند والصين وما شابه.

وفيما يتعلق بالجانب الميداني فلا بد من وضع استراتيجيات عربية تكاملية للتعامل مع المعلومات من جهة وتكنولوجيا المعلومات من جهة أخرى. وضرورة اعتماد سبل التنظير والتجربة ومنهجية النمط الثالث للبحث والتطوير في توجه فوق القطاعي يتناول الميادين التي تساعد على توطين تكنولوجيا المعلومات في بلداننا والتي في مقدمتها: صناعة المكونات الالكترونية، وإنشاء مسبك السليكون ، وبناء النظم المتكاملة باستخدام عناصر العتاد النمطية القياسية، ومجالات صيانة العتاد، وتطوير برمجيات التشغيل، والبحث في امكانيات تطبيق تكنيك الهندسة العكسية، وبحث امكانيات توطين تكنولوجيا الوسائط المتعددة على أن تتم فعاليات البحث والتطوير هذه في إطار سياسة التكامل المعلوماتي العربي لتحقيق الأهداف بأعلى عائد وأقل كلفة وهدر ممكن.

جدول رقم (1) بعض مؤشرات القدرات البشرية والتقانية في الاقطار العربية

الدول	الباحثون (بالالاف)		Δ %	الوزن النسبي %	العاملون في R & D بالالف		Δ %	الوزن النسبي %	الانفاق على R &D بملايين الدولارات		Δ %	الوزن النسبي %	براءات الاختراع 1997	
	1992	1996			1992	1996			1992	1996			العدد	لكل ألف من السكان

اجمالي	14.488	19.071	31.6	100	50.154	63.945	27.5	100	579.4	782.3	135	100	24	0.1
الدول	331	401	21.1	2.1	1.053	1.471	39.7	2.3	15.1	20.6	36.6	2.6	4	0.9
العربية	93	107	15.1	0.6	179	0.313	74.9	0.5	10.8	10.9	0.8	1.4	0	0
الاردن	51	86	68.6	0.5	105	0.143	36.2	0.2	1.9	3.7	92.8	0.5	1	1.7
الامارات	422	485	14.9	2.5	794	1.132	42.6	1.8	16.5	28.9	75.2	3.7	1	0.1
البحرين	866	1.004	15.9	5.3	2.082	2.288	24.3	4.1	33.6	35.6	5.9	4.5	0	0
تونس	765	846	10.6	4.4	1.878	2.421	28.9	3.8	131.1	196.1	49.6	25.1	14	0.8
الجزائر	593	643	8.4	3.4	2.634	2.047	22.3	3.2	8,8	10	14.1	1.3	0	0
السعود	330	356	7.9	1.9	1.840	2.105	14.4	3,3	14.7	24.2	64.8	3.1	0	0
ية	1.054	1.391	32	7.3	2.011	2.840	41.2	4,4	33.1	27.6	16.8	3.5	0	0
السودان	41	82	100	0.4	0.195	0.382	101.1	0.6	5.9	10.8	82.4	1.4	0	0
سوريا	32	34	6.3	0.2	0.74	0.74	0	0.1	4.3	5.5	27	0.7	0	0
العراق	323	440	36.2	2.3	0.878	1.130	28.7	1.8	47.2	67.1	42.2	8.6	2	1.2
عمان	190	205	7.9	1,1	0.417	0.444	6.5	0.7	5.8	7.5	28.4	1	1	0.3
قطر	198	235	18.7	1.2	0.691	0.903	30.7	1.4	13.4	16.9	26.3	2.2	0	0
كويت	7.546	10.744	42.2	56.3	27.49	37.073	34.8	58	156.3	227.5	45.6	29.1	1	0.003
لبنان	1.299	1.626	25.2	8.5	6.354	7.329	15.3	11.5	70.6	74.9	6	9.6	0	0
ليبيا	94	116	23.4	0.6	0.432	0.509	17.8	0.8	3.7	4.3	16.2	0.5	0	0
مصر	270	270	3.8	1.4	1.043	1.041	1.2	1.6	6.6	10.3	55.6	1.3	0	0
المغرب														
موريتانيا														
اليمن														

مصدر :

1– صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي،أيلول 1999، ص 313 .

2- UNDP, HUMAN DEVELOPMENT REPORT, 1998

جدول (2)

التوزيع النسبي للوحدات والباحثين المتفرغين في نشاط البحث والتطوير في القطاعات الاقتصادية ونصيب الجهات الممولة في هذا النشاط في البلدان العربية

القطاع	الوحدات الحكومية المستقلة والتابعة للوزارات	1996				التوزيع النسبي للباحثين المتفرغين وفق حقل R & D %		Δ % في عام 1996 بالمقارنة مع 1992	نصيب الجهات الممولة للبحث والتطوير 90 – 1995	
		الجامعات	القطاع الاهلي	المجموع	الى المجموع %	1992	1996		الجهات	%
الزراعة	97	19	1	117	36.3	44	44.2	0.5	الحكومة	8
الصحة	93	16	–	59	18.3	14.9	13.3	–	الصناعة	9
الصناعة	34	2	16	52	16.1	9.5	10	10.7	المؤسسات	3
الطاقة	27	1	–	28	8.7	5.9	8.5	4.2	غير المربحة	لا
العلوم البحتة	12	8	–	20	6.2	6.9	8	44.1	الخارج	تذكر
الانسانيات والاجتماعيات	13	7	–	20	6.2	6.3	6.3	15.9 –		
البترول والبتروكيمياويات	11	2	–	13	4.1	8.4	5	49.5 –		8
الهندسة	6	7	–	13	4.1	2.4	2.8	16.6		
المجموع	243	62	17	322	100	1.7	1.9	11.6 –		
التوزيع النسبي %	75.4	19.3	5.3	1000	–	100	100			

المصدر:

1- UNESCO, DEVELOPMENT OF S&T INDICATOR'S 1999

2– د. صبحي القاسم، نظم البحث والتطوير في البلدان العربية، افاقها وانجازاتها مصدر سابق ص9.

جدول (3): بعض المؤشرات الاساسية للبحث والتطوير لاغراض المقارنة الاقليمية والدولية

1992			1994				1995	1995-90			1995-90			
الوزن النسبي لكل منطقة	% لكل الف من السكان	الانفاق على R & D مليار دولار	% من العالم	بالدولار للفرد	نسبة الى GDP	النشورات العلمية نسبة الى العالم	براءات الاختراع نسبة الى العالم				الناتج الى GDP% متوسط العالم		الناتج الى السكان % الى	
								اوربية	امريكية	العلمية المنشورات	براءات لوربية	براءات امريكية	العلمية النشورات	براءات لورب
1	3.8	0.7	1.9	0.4	8	0.2	0.7	**6**	0	21	1	0	16	0
2	0.5	3.7	1.3	0.3	243	1.8	1	0.4	0.4	462	173	174	1025	85
1.	23.4	3.6	178.1	37.9	624	2.5	38.4	33.4	**51.5**	173	150	232	723	29

الفترة	1995-90	1995					1995	1980-1995
النطاق/	الناتج الى العاملين في R&D نسبة الى متوسط العالم	الناتج الى الانفاق على R&D نسبة الى متوسط العالم					التوزيع النسبي لمصادر تمويل الدخل	نسبة الامية
		المنـ	برا	براء	الـ	لـ		

البلد	المنشورات العلمية	براءات الاختراع الورقية	براءات الاختراع الامريكية	شورات العلمية	ءات الاختراع الاورقية	ات الاختراع الامريكية	باحث السنوي تكلفة (بالدولار)	كلمائة عدد الباحثين	الصناعة	الحكومة	وطنية مصادر	خارجية مصادر		
البلدان العربية اسرائيل امريكا	18222164	083143	084220	1733701101	013988	013913 6	3616215 6	62056 1	1.466.82	954221.5	068.310.3	341.3011	5942304	4329.61.3

المصدر:

1- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصدر سابق، ص 312

2- UNDP, HUMAN DEVELOPMENT REPORT, NEW YORK, 1997.

الهوامـــــش

([1]) انطوان زحلان، البحث والتطوير في البلدان الصناعية الرئيسة، المستقبل العربي، 1994/6 ، ص109.

(2) E. Mansfield, Innovation, Technology and the Economy (Alder shot): Elgar, 1995. Pp. 23

([3]) ادون مانسفيلد، الاقتصاد التطبيقي في ادارة الاعمال، ترجمة جورج رزق. المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 1999، ص207.

([4]) جمال داود سلمان وربيع الهاشمي، الاقتصاد الاداري، بغداد، 1989 ، ص115.

(5) Enos, "Invention and Innovation in the Petroleum Refining Industry" Quoted by Mansfield, The Economics of Technological Change, London, 1969, pp. 101

(6) محمود محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1987، ص193.

([7]) هشام الخطيب ، قضايا التطور العلمي والتكنولوجي ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، ع 218/ت2001/2 ، ص12.

(8) B. Dean and J. Goldhar, eds, Management of Research and Innovation, Studies in the Management Sciences, Vol. 15 Amsterdam, Holland, 1980, pp. 23.

(9) Mankiw, N. G. "The Growth of Nations Brookings Papers on Economic **95, pp. 275-326.**

(10) عبد القادر محمد . الصناعي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، جامعة الاسكندرية، 1998، ص217.

(11) نادر فرجاني، ا ة والتقانية العربية، مجلة المنتدى، عمان، ع 173، شباط، 2000، ص27.

(12) صبحي القاسم، نظم البحث والتطوير في البلدان العربية، افاقها وانجازاتها، المجلة العربية للعلوم، ع 35، س 17، حزيران، 2000، ص 6.

(13) انظر جدول رقم (1).

(14) UNDP, Human Development Report, New York. Oxford University Press, 1997.

و انظر جدول رقم (3)

([5]) صبحي القاسم، نظم البحث والتطوير في البلدان العربية، افاقها وانجازاتها، المجلة العربية للعلوم، ع 35، س 17، حزيران 2000، ص 15.

([6]) صلاح سالم زرنوقة، كيف تستفيد مصر من التقسيم الدولي الجديد للعمل؟ مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 1998، ص 433.

([7]) مركز الدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، مقتطفات لا مستقبل دون نهضة تكنولوجية، مجلة المنتـــدى ع 1764،آب، 2000، ص 25.

(18) Foltyn, J. "New Technologies, New Topical Issues of Development Economics" Trialogue Review, vol, 1, No2. 1993.

(19) محمد رشيد الفيل، البحث والتطوير والابتكار العلمي في الوطن العربي في مواجهة التحدي والهجرة المعاكسة، عمان، 2000، ص109

(20) علي مجيد الحمادي ، النشاط الإنمائي العربي : بين تداعيات الماضي وبعض تحديات المستقبل ، دراسة مقبولة للنشر في مركز الامـــارات للدراســـات الاستراتيجية ، ابوظبي ، كتاب المركز المرقم 665 في 2001/9/17 .

(21) Mira Wikin, two stoty lines : is a general paradigm profilo and foreign direct feasible investment trans. National corporation, vol.no.i,April,1999,54

(22) علي مجيد الحمادي ، النتائج المترتبة للعولمة على اتجاهات الاستثمار في الاقتصادات الخليجية ، مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ، جامعة الملك فيصل ، السعودية ، 13-15 فبراير 2001،ص311.

([2]3) علي مجيد الحمادي واخرون ، تحليل مصادر النمو الاقتصادي في الاقتصاديات العربية للفترة 90-1998، مجلة النهضة، جامعة القاهرة، ع6، ينـــاير 2001، ص6-10.

(24) علي مجيد الحمادي ، تكنولوجيا المعلومات، وهموم التنمية في الاقتصادات العربية، مؤتمر تكنولوجيا المعلومات، ودورها في التنمية الاقتصادية، جامعـــة الزيتونة الاردنية، 6 - 8 مايو (أيار) 2002، ص106.

(25) محمود عبد الفضيل، الاقتصاد والمعلوماتية، مؤسسة شومان، عمان، 2002، ص 159.

(26) د. رأفت رضوان، تكنولوجيا المعلومات في الوطن العربي: التوجهات والاستراتيجيات ، مؤسسة شومان، عمان، 2002، ص33.

(27) برنامج الامم المتحدة المتحدة الانمائي **"MNDP"** تقرير التنمية البشرية، 2001، ص15.

(28) البنك الدولي، احصائيات مؤشرات التنمية 2001.

([2]9) سمير امين ، تحديات العولمة ، مجلة شؤون الاوسط ، بيروت ع 71 / أبريل 1998، ص 56.

([3]0) هذه المجموعة مؤلفة من البنك الدولي للانشاء والتعميـــر **IBRD**، والرابطة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية.

([3]1) محسن الخضيري، العولمة (مقدمة في فكر واقتصاد وادارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، ط1، 2000، ص71.

التقاريـــــــــر

تقريـــر حـــول نـــدوة
العولمـــة وأولويـــات التربيـــة

د . عبد الرحمن بن سليمان الطريري
جامعة الملك سعود ــ الريـــاض

التقريـــر النهائـــي والتوصيـــات :

عقد في رحاب جامعة الملك سعود ، وبتنظيم من كلية التربية ، ندوة "العولمة وأولويات التربية" **خلال الفترة من 1-1425/3/3هـ الموافق 20-2004/4/22م وبرعاية معالي وزير التعليم العالي الدكتور/ خالد بن محمد العنقري، وحضور معالي مدير الجامعة.**

وقد بلغت الأعمال المقدمة للندوة أكثر من ثمانين بحثا وورقة عمل ، عرض منها أربعة وأربعون بحثاً وورقة عمل ، خلال ثمان جلسات ، إضافة إلى حلقة نقاش حول (الأولويات التربوية في عصر العولمة) ، شارك فيها معالي الشيخ / صالح بن عبد الرحمن الحصين ــ الرئيس العام لشئون المسجد الحرام والمسجد النبوي ، ومعالي الدكتور / حمود بن عبد العزيز البدر ــ أمين عام مجلس الشورى ، ومعالي الشيخ الدكتور / عبد الله بن صالح العبيد ــ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، وسعادة الدكتور / صالح بن سليمان الوهيبي ــ أمين عام الندوة العالمية للشباب الإسلامي ، وأدار هذه الحلقة معالي الدكتور / عبد الله بن محمد الفيصل ــ مدير جامعة الملك سعود ، ثم عقدت جلسة ختامية تضمنت عرض التقرير النهائي والتوصيات .

وقد شارك في فعاليات الندوة أساتذة الجامعات والمهتمين بقضايا التعليم من داخل المملكة العربية السعودية ، ومن خارجها ، كما شارك فيها عمداء كليات التربية في الوطن العربي الذين جاءوا للمشاركة في الاجتماع السادس للعمداء الذي استضافته جامعة الملك سعود . وفي ضوء ما تضمنته البحوث وأوراق العمل التي قدمت في الندوة ، إضافة إلى مداخلات الحضور ومناقشاتهم التي جرت خلال الجلسات ، فإن التقرير التالي قسم إلى ثلاثة أجزاء :

الأول : ويعرض ملخصات البحوث وأوراق العمل .

الثاني : إبراز الاستنتاجات التي حوتها هذه البحوث .

الثالث : أهم التوصيات التي خلص إليها المشاركون .

أولاً : ملخصـــات البحـــوث وأوراق العمـــل :

1 ــ الهوية الإسلامية في ظل العولمـــة :

1 _ 1 : العولمة ومشكلة التربية في العالم الإسلامي بين الصورة التضليلية لمشروع الانبعاث الحضاري وحقيقة قهر الآخر .

د . علـــي براجـــل :

يتناول هذا البحث المعركة الحضارية المعقدة التي يعيشها العالم العربي والإسلامي في ظل واقع حضاري ملتهب بنيران أسلحة الصراع الإيديولوجي والتطوير التكنولوجي ، ويسلط الضوء على حقيقة (العولمة) وما تخفيها من أضرار ومخاطر في محاولة لتفريغ العالم الإسلامي من مضمونه ، ويتناول البحث خطورة الوضع الذي يتمثل في جعل المنظومات التربوية للدول العربية تابعة أو فروعاً لمؤسسات التعليم الغربي ، فعن طريق ضغوط هذه المؤسسات وشروطها تفرض أولويات التطوير التربوي دون مراعاة لذاتية مجتمعاتنا أو الخصوصية أو الهوية ، ويقدم البحث تصوراً لجعل التربية أداة قوية لترسيخ الوعي لبناء نظام تربوي قوي ينافس المنظومات التربوية العالمية في ظل التطور الحضاري والتكنولوجي .

1 _ 2 : نحو منظور جديد لتدعيم الأخلاق في الفكر الإسلامي المعاصر في ظل العولمة .

أ. د. عبد المجيـــد عمرانـــي :

تحاول هذه الدراسة مناقشة التصورات والتنبؤات المستقبلية نحو منظور جديد للتوافق بين الأخلاق الدينية وفكرة العولمة ، وتطرح الدراسة عدداً من الأسئلة للنقاش في ثلاث نقاط : حول ما إذا كانت الحضارة الغربية هي التي فرضت علينا فكرة العولمة ، وإذا كان ذلك كذلك ، فإن الأخلاق ستصبح معولمة في المستقبل أو ستبقى محل دعوة إلى عالميتها ، ثم من هم الذين سيقودون الأخلاق المعاصرة في الحضارات مستقبلاً ؟ وما هو المنهج الإيجابي البديل أخلاقياً الذي ندعو إليه ؟ وأخيراً تناقش الدراسة مصير الأخلاق الإسلامية في ظل العولمة الجديدة ، وتصور الآخرين أخلاقنا الإسلامية . وتؤكد الدراسة على أن العولمة مفروضة على المجتمعات البشرية ، ولهذا تدفعنا إيجابياتها إلى التنبؤ المستقبلي بعولمة الأخلاق الدينية وبداية التاريخ الجديد لفلسفة الأخلاق ، والعالمية الجديدة المبنية على مناهج موضوعية أساسها المعاملة والتفاهم بين الشعوب .

1 _ 3 : حفظ الهوية الإسلامية ونشرها في ظل العولمة .. رؤية تأصيلية في ضوء الكتاب والسنة :

د . محمد بشير البشيـــر :

يعالج هذا البحث قضية حفظ الهوية الإسلامية ونشرها في ظل العولمة ، فتطرق إلى بيان مفهوم الهوية والعولمة ، وجوانبها العلمية والعملية ، وحقيقة العلاقة بينهما التي تتسم بالتأثير والتأثر ، ثم انتقل لبيان خصائص الهوية الإسلامية التي تميزها عن الهوية السماوية المحرفة والهويات الأرضية ، وأثبت بعد ذلك الآثار الحضارية المتعددة التي سجلها التاريخ الإنساني للدين الإسلامي في ظل التمسك بهذه الخصائص ، وقد توصل البحث إلى ضرورة صياغة مشروع لحفظ الهوية الإسلامية والتعريف بها في ظل العولمة ، ويبدأ ذلك بإصلاح دور وسائل التربية التي تتمثل في البيت والمدرسة والمسجد والمجتمع ، وتضافر الجهود المختلفة لتحقيق تلك الأهداف .

1 _ 4 : فلسفة التربية في عصر العولمـــة (قراءة نظرية من منظور إسلامـــي) :

د . إبراهيـــم شوقـــار :

يتعرض هذا البحث بمنهج تحليلي ، للتحديات التربوية في هذا العصر من خلال فلسفة التربية في عصر العولمة ، وقد تم عرض ومناقشة الموضوع من خلال أربعة محاور أساسية :

_ في المحور الأول على موضوع العولمة والتفاعل الاجتماعي بين الشعوب ، مؤكداً أن العولمة لا محالة قادمة .

_ وفي المحور الثاني : يتعرض البحث لمفهوم التربية ومهمتها في الإسلام .

_ أما المحور الثالث : فقد عالج جانبين : جانب يتعلق بأبعاد العولمة وأثرها على التربية في العالم الإسلامي . والجانب الثاني يتناول العناصر التي تشكل العولمة .

_ وفي المحور الرابع والأخير : يتناول البحث مقومات فلسفة التربية في عصر العولمة ، حيث تم النظر إلى هذه المقومات من منظور عقدي ، ومن منظور أخلاقي قيمي ، ومن منظور علمي معرفي ، ومن منظور اجتماعي .

1 _ 5 : التربية الخلقية بين الإسلام والعولمة :

د . سليمان قاســـم العيـــد :

بينت الدراسة أن الإسلام عني بالتربية الخلقية عناية شديدة ، باعتبارها جزء من هوية الأمة ، وقدمت أحاديث نبوية وآيات قرآنية تدل على عناية الإسلام بالتربية الخلقية . ثم بينت هدف العولمة من التربية الخلقية ، حيث تعد الفرد ليعيش مع غيره ويستمتع بهذه الحياة الدنيا فقط ، على عكس التربية الخلقية الإسلامية التي تهدف إلى ما هو أبعد من ذلك . ثم قدمت الدراسة لمعوقات التربية الخلقية والتي منها وجود قواعد وضوابط تنظم تلك الأخلاق ، ومنها الدوافع والموانع ، والقدوة الخلقية المثلى والتي تتمثل في شخصية الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ، مضافاً إلى تلك المقومات التي تناولتها الدراسة موافقتها للفطرة البشرية ، وتلخص الدراسة إلى أن التربية الخلقية الإسلامية تمتلك المقومات العالمية والأهداف السامية ، وإذا أدرك المسلمون ذلك كانوا دعاة بأخلاقهم قبل أن يكونوا دعاة بأقوالهم .

1 ـ 6 : العولمة الثقافيـــة وأثرها على الهويـــة .

د . خالـــد عبد الله القاســـم :

حاولت هذه الدراسة الإجابة على عدة أسئلة حول : العولمة ، والهوية ، والآثار السلبية للعولمة على الهوية ، وعما إذا كان لها آثار إيجابية على الهوية ، ثم قدمت تصوراً لسبل التعامل مع العولمة بما يحفظ الهوية ، وكذلك سبل الاستفادة من العولمة للحفاظ على الهوية ، وخلصت الدراسة إلى ضرورة الانفتاح على الآخرين والاستفادة من فرص العولمة والتقدم العلمي والتقني ، وتطور ثقافتنا وتحسين أوضاعنا ، إضافة إلى تطوير مشروع الإسلام الحضاري المتكامل ، وإعادة بناء الوحدة الإسلامية على أساس شرع الله تعالى ، وإعادة بناء وصياغة النظم التعليمية والتعاون ما بين الدول العربية والإسلامية في مجال التعليم ، وذلك من أجل التحصينات الثقافية لأمتنا الإسلامية .

2 ـ الثابـــت والمتغيـــر في قضايـــا المناهـــج :

2 ـ 1 : التعامل الإسلامي للتربية الفنية مع العولمـــة .

د . غـــادة مصطفـــى إسماعيـــل :

يهدف البحث إلى إيضاح دور التربية الفنية الإسلامية في التواصل الثقافي العولمي ، والكشف عن كيفية مجابهة التغير الثقافي للمجتمع من خلال إحدى مؤسساته الاجتماعية ، والكشف عن دور الفنون الإسلامية ومحتواها الحضاري في تحديد هوية اجتماعية تجابه التغير الثقافي العولمي ، وقد جاءت نتائج البحث مؤكدة على ضرورة الاهتمام بالجانبين المقصود وغير المقصود في التعامل التربوي لتواصل الأخلاقيات الإسلامية من خلال الأنشطة الفنية المختلفة ، باعتبار التواصل الثقافي الإعلامي جزء لا يتجزأ من التربية الأخلاقية الحديثة في عصر العولمة ، فيمكن أن تجابه التربية الفنية المقصودة أو النظامية ـــ إلى حد ما ـــ ما يسود المجتمع من تواصل أخلاقي مغترب عن الحضارة الإسلامية من خلال الاهتمام بالقيم الأخلاقية الإسلامية كتواصل حضاري بشكل أكبر في عصر اغترابي من خلال الأنشطة ، ومؤكدة على أن للأخلاق التربوية الإسلامية دور إيجابي في صياغة تربية فنية حديثة قادرة على مجابهة سلبيات العولمة .

2 ـ 2 : العولمـــة وآليـــات تطوير المناهـــج ، وانعكاساتها على طرق وأساليب التدريس ـــ اتجاهات جديدة في التدريس وبناء المناهج :

أ . عبد الكريم صالح الحميـــد :

يهدف البحث إلى إبراز الآثار المختلفة للعولمة ، وبصفة خاصة على آليات تطوير المناهج المختلفة وانعكاس ذلك على طرق وأساليب مختلفة للتدريس ، مما يؤدي إلى ظهور اتجاهات جديدة في التدريس وبناء المناهج ، ويرى البحث أن المنهج الدراسي في ظل العولمة يجب أن يراعي العديد من الاعتبارات المهمة والتركيز على دور التدريب في مواجهة المشاكل المحلية ، بالإضافة إلى متطلبات السوق العالمية ، كما يؤكد على أن المدخل الترابطي لدراسة المعرفة يشكل أهمية قصوى ، لأن جميع فروع المعلومات تترابط وتتشابك مع بعضها أو تعطي النظرة الكلية للعلوم وتكامل المعرفة ، وترابط عناصرها وتداخل مكوناتها ، مما أدى إلى ظهور اتجاهات جديدة في التدريس وبناء المناهج .

2 ـ 3 : فاعلية برنامج تثقيفي عن العولمة على سلوك طلاب كلية المعلمين في بيشـــة :

د . رياض عـــارف الجبـــان :

هدفت هذه الدراسة إلى تعزيز وعي طلاب كلية المعلمين في بيشة بظاهرة العولمة ، وزيادة إدراكهم لدور التربية والتعليم في مواجهة تحدياتها ، والحفاظ على الهوية الوطنية الإسلامية ، ولتحقيق ذلك تم تصميم برنامج تثقيفي وفق تقنية نظامية بالرزم التعليمية ، طبق على عينة من طلاب كلية المعلمين في المستوى السادس. وقد حقق الطلاب كسباً في السلوك المعرفي ، كما حققوا فاعلية إتقانية ، وقد مارس الطلاب أنشطة متنوعة تتعلق بظاهرة العولمة ودور التربية والتعليم في مواجهة آثارها ، وقد توصل البحث إلى مجموعة من المقترحات تساعد على تعزيز الوعي بقضايا العولمة لدى الطلاب المعلمين والإسهام في مواجهة آثارها السلبية .

2 ـ 4 : دراسة تحليلية تقويمية لمناهج الحديث والثقافة الإسلامية الثانوية في المملكة العربية السعودية في ضوء مفاهيم العولمة وقيمها :

د . محمـــد محمـــد سالـــم :

هدفت هذه الدراسة تحليل وتقويم مناهج الحديث والثقافة الإسلامية في المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية للوقوف على مدى قدرة هذه المناهج في وضعها الراهن على مواجهة العولمة بمفاهيمها وقيمها وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، من أهمها : ضعف مناهج الحديث والثقافة الإسلامية في المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية في وضعها الراهن على مواكبة العولمة بمفاهيمها وقيمها ، في حين لم يتبين البحث وجود تأثير مباشر للعولمة بمفاهيمها وقيمها على المناهج ، وأن هناك مجموعة من المعايير قد تحققت في مناهج الحديث والثقافة الإسلامية في المملكة العربية السعودية تبرز قيمة الأسرة وضرورة الحفاظ عليها ، ودور التربية الإسلامية في تأصيل الشخصية الوطنية ، وتؤكد قيمة التراث العربي الإسلامي ، وتنمي قيمة الإحساس بالآخرين ورعايتهم ، وتبث قيم التسامح بين الطلاب ، وتؤكد على حقوق الإنسان في الإسلام .

2 ـ 5 : الشبكة العالمية للمعلومات والنظرة البنائيـــة :

د . صالـــح محمـــد العطيـــوي :

يناقش هذا البحث عدداً من العناصر الرئيسة المرتبطة بدرجة قوية ، وذات أهمية بالغة في عصر العولمة والواجب معرفتها والإلمام بها ، حتى تتمكن من خلق بيئة تعليمية تناسب تلك الظاهرة، حيث إن ظاهرة العولمة تتطلب كوادر تتمتع بالخبرات والمعارف اللازمة التي تمكنها من العمل في أي

مجتمع في هذا العالم ، وقد بين البحث أن بيئتنا التعليمية تفتقر إلى جميع العناصر الرئيسة في عصر العولمة والتي تساهم في خلق الأفراد القادرين على العمل بكفاءة في ظل العولمة ، ويرى البحث ضرورة التخطيط لتطوير المؤسسات التعليمية وتطبيق أساليب التعليم والتعلم التي تساهم في تطوير قدرات المتعلمين على تحليل المعلومات ويحقق النهضة للبلاد .

2 ـ 6 : إدارة مهارات التفكير في سياق العولمة : المعتقدات الابستمولوجية وتفكير التفكير والتفكير الناقد كنماذج :

أ . د . محمد بوزيـــان تيغـــزة :

هدفت هذه الدراسة إلى المعالجة التحليلية لثلاثة أنواع من النشاط العقلي تم انتقاؤها من خارطة القدرات العقلية المركبة ، وهي :

أولاً : الاعتقادات أو المعتقدات الابستمولوجية أو الإبستمولوجيا الذاتية أو الفردية أو الشخصية .

ثانياً : تفكير التفكير أو ما وراء التفكير .

ثالثاً : التفكير الناقـــد .

وقد استخدمت الدراسة المنهج النظري التحليلي النقدي لمعالجة الموضوع ، وقد استخلص الباحث باستعمال التحليل العاملي الاستكشافي ستة عوامل أو أبعاد للتفكير الناقد ، هي : بعد التقويم ، بعد المعرفة ، بعد فهم قواعد المنطوق ، بعد القدرة على التفسير ، البعد الوجداني ، بعد الحساسية تجاه المشكلات .

وتؤكد الدراسة على أن أهمية الاعتقادات الابستمولوجية في سياق العولمة تنبثق من كونها تمثل البنية المعرفية العميقة لتفكير الفرد .

3 ـ المدرســـة وتوطيـــن المعلوماتيـــة في عصـــر العولمـــة :

3 ـ 1 : المدرسة وتوطين ثقافة المعلوماتية نموذج التعليم الإلكتروني :

أ . د . محمد شحات الخطيب ، و أ . حسين عبد الحليـــم :

تقدم هذه الورقة نموذج تجربة مدارس الملك فيصل في التعليم الالكتروني ، والذي يهدف إلى متابعة المستجدات على مستوى التقنيات والاتصالات واستغلالها لتطوير عمليتي التعليم والتعلم ، وتطوير مهارات استخدام التقنيات لدى المعلم والمتعلم ، وتنمية مهارات الاتصال (المادي والثقافي) ، وزيادة المصادر العلمية للمواد الدراسية كماً ونوعاً ، والتحضير والاستعداد للتعامل والتفاعل الإيجابي مع المستجدات التقنية والحياتية وغرس القيم الأخلاقية والاتجاهات الإيجابية لاستغلال التقنية للخدمة الإنسانية ، وتبين الورقة أن تطبيق التعليم الالكتروني يتدرج بعدة مراحل ، ابتداءً بالتجهيز ، وإقامة البنى التحتية ، ثم التوسع في التجهيزات وفي تدريب المعلمين ، وصولاً إلى تطبيق وتعميم التجربة والارتباط بمدارس وجامعات ومراكز داخل البلاد وخارجها .

3 ـ 2 : العولمة وأثرها على التربية والتعليم في الوطن العربي (الإيجابيات والسلبيات) :

د . حسن أبو بكر العولقـــي :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم العولمة وواقع العولمة في الوقت الحالي ، وتحديد إيجابيات العولمة وسلبياتها من واقع ما كتب ويكتب عنها ، والتعرف على واقع التربية والتعليم في الوطن العربي ونقاط القوة والضعف ، إضافة إلى تحديد آثار العولمة المحتملة على التربية والتعليم في الوطن العربي ، وقد استعرضت الدراسة آراء ووجهات نظر متعددة عن العولمة ، وقدمت تشخيصاً متوازناً لواقع العولمة حالياً وللقوى المحركة للعولمة ، وللقوى المضادة لها. وقد توصلت الدراسة إلى نقاط واضحة ومحددة لإيجابيات العولمة وسلبياتها وللآثار المترتبة على التربية نتيجة العولمة .

3 ـ 3 : المنظور العولمي لتقنية الاتصال والمعلومات : مدى جاهزية الجامعات السعودية للتغييـــر :

د . بدر عبد الله الصالـــح :

هدفت هذه الورقة إلى إثارة النقاش والحوار حول عدد من القضايا المرتبطة بتبني تقنية الاتصال والمعلومات في التعليم عموماً ، والجامعات السعودية على وجه الخصوص . وقد تناولت الورقة محورين أساسيين هما : الأول : تأثير هذه التقنية على التعليم العالي ، والثاني أسئلة موجهة للجامعات السعودية حول مستوى جاهزيتها للتغيير ، وتبني بيئات التعليم الإلكترونية الجديدة ، وقد وضحت الورقة مستوى جاهزيتها من خلال شرح العلاقة بين مكوناتها الثلاثة ، وهي : التغيير وتطوير الأنظمة ، والتطوير المهني لهيئة التدريس ، وكذلك الافتراضات الرئيسة التي يقوم عليها التعليم الإلكتروني عن بعد ، وخلصت الورقة إلى أن التوصل إلى إجابات عن الأسئلة التي أثارتها الورقة تؤدي إلى استثمار الجامعات لهذه التقنية في برامجها إن هي أرادت .

3 ـ 4 : دور المدرسة في مواجهات مخاطر العولمة على الشباب :

أ . د . ثنـــاء يوســـف الضبـــع :

هدفت هذه الورقة إلى عرض دور المدرسة في مواجهة آثار العولمة على الشباب في العصر الحديث الذي يتسم بالتقدم التكنولوجي والانفجار المعرفي والانفتاح الثقافي والمتغيرات السريعة في العديد من المجالات المادية والتقنية والاقتصادية والثقافية ، مما يستوجب من المؤسسات التربوية متابعة هذا التطور ودراسة أثره على السلوك والقيم والمنظومة المعرفية والثقافية في هذا العصر ، وقد قدمت الورقة تصوراً لدور المدرسة في مواجهة مخاطر العولمة ، وكيف يمكن لها الحفاظ على قيم المجتمع الإسلامي السامية ، وإرشاد الطلاب وتوجيههم إلى التوافق مع المتغيرات التكنولوجية والتعامل مع أدوات عصر العولمة .

3 _ 5 : المدرسة وتحديات العولمة : التجديد المعرفي والتكنولوجي نموذجاً :

د . فهد سلطان السلطـــان :

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تصور مقترح عن أولويات التجديد التربوي للمدرسة في ظل التحديات التي يفرضها نظام العولمة ، والتي يجب أن ترتكز على ركيزتين أساسيتين ، هما : التجديد المعرفي ، والتجديد التقني والتكنولوجي ، كما قدمت الدراسة بعض المقترحات حول تشجيع المعلمين على الابتكار والتجديد في عمليات التعلم والتعليم ، وتوفير البرامج التدريبية التي تساعدهم على التحول من كونهم ناقلين للمعرفة إلى مشاركين ومطورين لها ، قادرين على التفاعل المستمر مع تحولاتها ، كما دعت الدراسة إلى إعطاء مزيد من الصلاحيات والمرونة للمدارس في الجوانب المالية والإدارية ، وإلى تقليل النـــزعة المركزية لإدارات التعليم ، وتشجيع المدارس لإقامة برامج تتعلق بإدخال التقنية وأنظمة المعلومات .

3 _ 6 : دراسة عاملية عن مشكلة الاغتراب لدى عينة من طالبات الجامعة السعوديات في ضوء عصر العولمة :

أ . د . ثنـــاء يوســـف الضبـــع ، و أ . الجوهـــرة فهد آل سعود :

هدف هذا البحث إلى دراسة مشكلة الاغتراب لدى عينة من طالبات جامعة الملك سعود في ضوء متغيرات عصر العولمة والمعلوماتية ، وما قد ينجم عنه من تأثر الطالبات وإحساسهن بمشاعر الاغتراب ، ولتحقيق هدف البحث تم إعداد أداة لقياس الاغتراب لدى الطالبات ، وقد تصدر الإحساس باللامعنى قمة مصادر الاغتراب لدى الطالبات ، ثم الإحساس بالعجز الاجتماعي ، الانعزالية ، ضعف المشاركة الاجتماعية ، الإحساس بالغربة الاجتماعية ، الحزن ، النفعية ، نقص المعايير ، التباعد الثقافي ، وقد تم تفسير هذه العوامل في ضوء متغيرات العصر ومتطلبات العولمة وضغوطها ، وخاصة على الدول النامية والعالم العربي والإسلامي .

4 _ أهداف التربيـــة وفلسفتهـــا في ظل العولمـــة :

4 _ 1 : معالم المشروع التربوي العربي في مسار العولمة (بحث في فاعلية التأصيل وآليات التفعيل) :

أ . د . أحمـــد حســـانـــي :

تهدف هذه الورقة إلى تشخيص الواقع التربوي العربي تشخيصاً موضوعياً بمعزل عن أي نزعة ذاتية أو عاطفية في ظل اهتماماتنا الحضارية الراهنة لمواجهة التحديات الكبرى والمعوقة ، وهي التحديات الناتجة عن الخطاب التربوي المنجز عالمياً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للعولمة بكل جوانبها الاقتصادية والثقافية والتربوية. وقد حاولت الورقة الإجابة عن عدد من الأسئلة حول كيفية التعامل مع المد التربوي للعولمة ، وكيفية توظيف جميع المرتكزات الفاعلة في أنظمتنا التربوية الحالية واستثمارها استثماراً واعياً لترقية المشروع التربوي العربي العالمي ، إضافة إلى كيفية عولمة الرصيد التربوي للحضارة الإسلامية بوصفها حضارة عالمية بطبيعتها .

4 _ 2 : العولمة وحتمياتها التكنولوجية والحصانة الثقافية :

أ . د . علـــي أحمـــد مدكـــور :

هذه الورقة بينت أن ثقافة عصر العولمة وحتمياتها التكنولوجية التي تقوم على مبدأ (اللحاق أو الانسحاق) توجب فتح النوافذ لتقبلها ، ولكن دونما تأثير على الهوية ومعالم الشخصية العربية ، وترى الورقة الحاجة إلى (أسلمة) و(عروبة) الوضع العربي الحالي دون نفي للآخر أو عدم التعامل معه ، وتؤكد الورقة على الحاجة إلى عالم يعاد بناؤه على أسس إيمانية ربانية وسلوكيات أخلاقية مغايرة لما هو عليه الآن . كما تؤكد الورقة على الحاجة إلى التحول من ثقافة الحتمية التكنولوجية إلى ثقافة الخيار التكنولوجي ، والتكنولوجيا البديلة ، والتكنولوجيا من أجل الإنسانية ، إضافة إلى تطوير تكنولوجيا المعلومات ، بحيث ترد العلم إلى أخلاقيات الدين .

4 _ 3 : الثقافة الكونية الجديدة :

أ . د . ريمـــا سعد الجـــرف :

تهدف هذه الدراسة إلى ضرورة طرح مقرر في الثقافة الكونية لكل صف من صفوف المرحلتين المتوسطة والثانوية ، يهدف إلى مساعدة الطلاب في هاتين المرحلتين على فهم العالم كمجموعة من النظم البشرية السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والبيئية والاجتماعية والطبيعية المتصلة والمعتمدة على بعضها البعض ، وعلى التعرف على ثقافة وعادات الشعوب الأخرى وأوجه الشبه والاختلاف بينها ، وتحليل المنظمات الدولية ودراستها ، والتركيز على الصلات المتبادلة بين البشر ، وتعريف الطلاب بالقيم الإنسانية والمشكلات والتحديات والقضايا المعاصرة التي تتخطى الحدود بين الدول ، وتقدم الدراسة تصوراً لأهداف المقررات الكونية ومحتواها من الموضوعات الكونية وطريقة تصميمها والطرق والأنشطة والمصادر التعليمية التي يمكن استخدامها في تدريسها .

4 _ 4 : الأولويات التربويـــة في عصـــر العولمـــة :

أ . د . عبد الرحمن سليمـــان الطريـــري :

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف الرؤى والأفكار والمفاهيم التي توجد لدى عينة من أفراد المجتمع العربي السعودي حيال العولمة في عدد من الجوانب ، منها : المفهوم السائد حول العولمة وأهدافها والأساليب والعوامل الكامنة وراء ظهور العولمة ، والآثار الإيجابية والسلبية للعولمة ، وكيفية التعامل معها .

وقد بينت نتائج الدراسة اتفاق العينة في ترتيبهم لمفاهيم العولمة وأهدافها وأسبابها وآثارها وأساليبها وطرق مواجهتها والتعامل معها ، ولم توجد فروق بين مجموعات العينة إلا عند ترتيبهم للأسباب والآثار ، ولذا ترى الدراسة ضرورة تضمين العولمة ضمن المواضيع التي تدرس لطلاب الجامعة ، سواء في مرحلة البكالوريوس أو في مرحلة الدراسات العليا ، إضافة إلى تكريس فكرة أن الإسلام كنظام حياة شامل يمكن أن يكون بديلاً عن العولمة .

4 ـ 5: التجديد في فلسفة التربية العربية لمواجهة تحديات عصر العولمة (رؤية نقدية من منظور مستقبلي):

أ . د . السيد سلامـــة الخميســـي :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية مراجعة التربية العربية ، فلسفتها وأهدافها حتى تكون مؤهلة لمواجهة تحديات عصر العولمة في إطار الخصوصية الثقافية والتوجهات المستقبلية ، وتؤكد الدراسة على عدد من الغايات التي لا بد أن تفي بها التربية ، هي : إكساب المعرفة ، التكيف مع المجتمع ، تنمية الذات والقدرات الشخصية ، وأضاف عصر المعلومات لهذه الغايات بعداً تربوياً آخر هو : "ضرورة إعداد إنسان العصر لمواجهة مطالب الحياة في عصر العولمة" ، وتناقش الدراسة مدى استيعاب التربية المعاصرة هذه الغاية المستحدثة وتضمينها في فلسفتها حتى تكون هادياً ومرشداً في سياساتها واستراتيجياتها وخططها وبرامجها وطرائقها .

4 ـ 6 : دور التربية في مواجهة العولمة وتحديات القرن الحادي والعشرين وتعزيز الهوية الحضارية والانتماء للأمة :

أ . د . أحمـــد علـــي كنعـــان :

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على التحديات التي تعيق التربية في الوطن العربي ، وكيفية مواجهتها لهذه التحديات ، وعلى رأسها الاستلاب الثقافي والهيمنة الأجنبية في ظل العولمة الجديدة ، وهيمنة القطب الواحد على الثقافات العالمية، وبيان كيفية التصدي لها من خلال تعزيز الهوية الحضارية والانتماء للأمة، حيث تعد هوية الأمة منبعاً أساسياً لفلسفة المجتمع التي تستمد مقوماتها من تلك الهوية ، ويخلص البحث إلى تأكيد الهوية العربية الإسلامية ، ويدعو إلى مواجهة التحديات المختلفة وتعزيز الانتماء القومي لأبناء الأمة العربية من خلال عدد من المقترحات ، ثم يدعوا إلى التركيز على التربية المستقبلية وتنمية الهوية الحضارية للأمة والمحافظة على أصالتها قومياً وإنسانياً، باعتبارها مصدر إبداع وعطاء وتفاعل مع مختلف الثقافات العالمية.

5 ـ العولمـــة وتغيـــر أدوار المعلـــم والمتعلـــم :

5 ـ 1 : رؤية حديثة لأدوار المعلم المتغيرة في ضوء تحديات العولمـــة :

د . علي حمـــود علـــي :

تهدف هذه الورقة إلى مناقشة مفهوم العولمة من منظور تربوي ، ثقافي ، اجتماعي، وتأثيراتها وكيفية التعامل معها ، والتحديات التي تواجه تربية المعلم في عصر العولمة ، وذلك بالنظرة الفاحصة لمتطلبات العصر واستشراف آفاق المستقبل، إضافة إلى التعرف على أهم الاتجاهات الحديثة في نظم تربية المعلم للمجتمع المسلم، وقد تعرضت الورقة إلى ذكر بعض المنافع وبعض الأضرار التي يمكن أن تترتب على ظاهرة العولمة لتساعد في تحديد رؤية حديثة لأدوار المعلم في ضوء تحديات العولمة ، وتعرضت الورقة إلى تناول بعض مظاهر هذا العصر الذي سمي (عصر الاغتراب) والحافل بالمتناقضات ، فالمجتمعات الحديثة التي حققت التقدم المادي الهائل عانت أثناء تطورها السريع من غياب المعايير الأخلاقية ، ولهذا تؤكد الورقة على أن العصر الحالي يحتاج إلى تربية غير تقليدية تؤدي إلى الوقوف على التحديات التي تواجه تربية المعلم ، سواء أثناء اختياره أو إعداده أو تطوير أدائه أثناء الخدمة .

5 ـ 2 : تصور مقترح للمقومات الشخصية والمهنية الضرورية لمعلم التعليم العام في ضوء متطلبات العولمة :

د . السيد محمد أبو الهاشـــم :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المقومات الشخصية والمهنية الضرورية لمعلم عصر العولمة ، وذلك من خلال الإجابة عن عدد من الأسئلة حول : مفهوم العولمة وعلاقتها بالتعليم وإمكانية وضع آلية لتنفيذ التصور المقترح للمقومات الشخصية والمهنية الضرورية لمعلم التعليم العام في ضوء متطلبات العولمة ، ومن خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يتضح أن الدور التربوي الفعال للمعلم من خلال ما تحمله العولمة من متطلبات عديدة يفرض على المتخصصين في التربية وعلم النفس أن يعيدوا النظر من جديد في مكونات المنظومة التربوية ، وبخاصة دور المعلم ، وتقوم الآلية المقترحة من الدراسة على أربع ركائز أساسية هي : المعلم الذي نريده ، وأداة التطبيق ، والطريقة ، والنتائج المتوقعـــة .

5 ـ 3 : العولمة ورؤية جديدة لدور المعلم في ضوء صراع الدور وأخلاقيات التدريس :

د . منـــال عبد الخالق جاب الله :

هدفت هذه الورقة إلى تقديم تصور لدور المعلم في ضوء صراع الدور وأخلاقيات التدريس في عصر العولمة ، بما يفرضه على المعلم من تحديات ومهام . آخذة في الاعتبار التفرقة بين إجراءات العولمة ، مثل : فتح الحدود وتيسير تدفق الخدمات والسلع بغير قيود ، وإنشاء شبكات الاتصال العالمية ومؤسسات التجارة العالمية، وبينت الورقة مذهب العولمة بمعنى القيم الحاكمة التي تبث من خلال العمليات السياسية والفكرية والثقافية

والأحداث والأنشطة الحياتية ، وقد حاولت الورقة أن تجيب عن سؤال محدد حول : هل بإمكان المعلم أن ينهض بدور جديد يحقق من خلاله تحديثاً حقيقياً وجذرياً لمؤسساتنا التربوية والثقافية في عصر العولمة ؟

5 _ 4 : الأدوار الحضارية الجديدة للمعلم ودواعي التجديد في فلسفة التعليم :

د . عبد العزيز برغوث :

تناقش هذه الورقة إشكالية الأدوار الحضارية الجديدة للمعلم ودواعي التجديد في فلسفة التعليم ، ولهذا قسمت الورقة إلى : مدخل عام يتضمن الإطار المنهجي العام لدراسة دول المعلم وفلسفة التعليم في ضوء العولمة والمعلوماتية الحديثة .

أولاً : ما دواعي تجديد فلسفة التعليم والدور الحضاري للمعلم ؟

ثانيـــاً : الأدوار الحضارية للمعلم : الشروط والآفاق .

وتؤكد الورقة على أن رسالة المعلم أصبحت اليوم أكثر من أي وقت مضى ذات أبعاد حضارية مصيرية شاملة ، وبالتالي فإعادة النظر في الأدوار الحضارية للمعلم أمسى من الواجبات الكبرى للقيادات التعليمية والتربوية والاجتماعية والسياسية بصورة عامة .

5 _ 5 : مدى إلمام الطالبة المعلمة بكلية التربية بجامعة الملك سعود بمفهوم العولمة ومتطلباته :

د . سلوى عثمـــان ، و د . فاتـــن مصطفـــى :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف عن مدى إلمام الطالبة المعلمة في كلية التربية ، جامعة الملك سعود ، بمفهوم العولمة ومتطلباتها ، والتعرف على المعاييـــر التي يجب أن توضع في الاعتبار عند بناء برنامج إعداد للمعلمة في ضوء مفهوم العولمة ومتطلباته ، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطبيق استبانة تضمنت مفاهيم العولمة ومتطلباتها على طالبات المستوى السابع، تخصص العلوم الشرعية والتربية الفنية ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها : وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابة الطالبات تخصص العلوم الشرعية والتربية الفنية لصالح العلوم الشرعية في مدى إلمام الطالبات بمفهوم ومتطلبات العولمة ، ثم توصلت الدراسة إلى تحديد بعض المعايير التي يمكن الاستفادة منها عند بناء برنامج إعداد المعلمة .

6 _ العولمـــة والتنـــوع التربـــوي والثقافـــي :

6 _ 1 : نحـــن والعولمـــة :

د . نصر الدين بن غنيســـة :

تناقش هذه الورقة الإشكالية التالية : هل مصير علاقتنا مع الآخر آيلة إلى الصراع لا محالة ، أم أن هناك سبيل آخر يمكن أن نسلكه نحن والآخرين من أجل تعايش سلمي ألا وهو سبيل الحوار ؟

وتخلص الورقة إلى أن العلاقة المتشابكة بين العولمة وهويتنا الإسلامية لن يحول دون تواصل إيجابي مع هذه العولمة من خلال الوقوف الجاد والعلمي في ظل عولمة لم تجد من حطب تغذي به نار فتنتها سوى موضوع صراع الحضارات والهويات وطبيعة صورة الآخر في مخيلة الأنا ، وصورة الأنا في مخيلة الآخر ، وذلك من أجل تجاوز ثقافة الانطواء على الذات التي يغلب عليها شعور بعقدة التفوق وفي ذات الوقت تجاوز ثقافة الارتماء في أحضان الآخر المتفوق يعتريه شعور بالدونية .

6 _ 2 : عولمـــة اللغـــة أم لغـــة العولمـــة ؟

د . إبراهيـــم محمـــود حمـــدان :

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مواصفات الخطاب العربي الذي نطل به على العالم من خلال نظرة توفيقية واقعية تنبثق من وجهات النظر المتباينة ، وكشفت الدراسة أن العولمة ليست مشكلة عابرة يجاب عنها بنعم أو لا ، إذ لا ينبغي أن نحصر أنفسنا بين رفض العولمة أو قبولها ، بل تقتضي الحكمة أن نتعامل معها بشفافية ووعي وكياسة ، ولغة واقعية تضمن هامشاً لخصوصياتنا الثقافية ومنظومتنا القيمية ، كما أظهرت الدراسة أهمية إعادة النظر في أساليب صناعة الثقافة ، وآلية إعداد الأجيال ، فما كان للعولمة أن تفتك بنا وتخترق ثقافتنا لولا الخواء الثقافي الذي تعيشه الأمة ، وترى الدراسة أن منظومة القيم الدينية هي الطريق للخروج من شرنقة الإتباع لنبدأ مسيرة الإبداع .

6 _ 3 : عولمـــة أفكار الشباب في المؤسسات الأكاديمية ـــ دراسة على عينة من الطلاب والطالبات :

أ . د . إبراهيـــم بخيـــت عثمـــان :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثر الطلاب والطالبات بأفكار العولمة التي تروج لها وسائل الإعلام المختلفة، ولتحقيق هذا الهدف ، تم تصميم أداة لقياس التأثر بأفكار العولمة، تم عليها استكمال الشروط المنهجية للصدق والثبات، وطبقت على عدد من الطلاب والطالبات في المرحلتين الثانوية والجامعية في السودان. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الطالبات أكثر تأثراً بثقافة العولمة من الطلاب ، وأنه لا توجد فروق بين الطالبات في التأثر بحكم التخصص ، كما لا توجد فروق بين الطالبات في التأثر بحكم المرحلة ، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق بين الطلاب في التأثر بحكم التخصص . ووجود فروق بينهم كذلك في التأثر بحكم المرحلة الدراسية .

6 _ 4 : قراءة نفسية في ملف العولمـــة :

د . صلاح الدين محمد عبد القادر :

تهدف هذه الورقة إلى تقديم قراءة نفسية في ملف العولمة كمحاولة لتشخيص وتفسير انتشار أنموذج العولمة تفسيراً يستند إلى مفاهيم ونظريات علم النفس ، وكذلك الكشف عن الاستراتيجيات والآليات النفسية التي تستخدمها العولمة في التأثير على الهوية الثقافية ، وقد توصلت الورقة إلى مجموعة من النتائج ، من أهمها : أن هناك شبه إجماع على أن المقصود من مفهوم العولمة هو الأمركة ، وأن السلوك الإنساني خاضع بشكل أو بآخر للتشكيل تبعاً للمعادلة (مثير ــ استجابة) ، وأن العولمة تسعى إلى الترويج الإعلامي لمفاهيم (القرية الكونية ، ثقافة العولمة والعقل العالمي) ، وتشير الورقة إلى أن للعولمة تأثيراً سلبياً على الهوية الثقافية ، وتشير أيضاً إلى أن التربية هي خط المواجهة الأول لتفادي آثار العولمة .

6 ــ 5 : نظـــرات في العولمـــة :

د . سعـــود بن سلمـــان آل سعـــود :

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم رؤية متكاملة لا تقتصر على جانب دون آخر ، سعياً إلى الظفر بإجابات مقنعة ، وحلول جدية واقتراحات بناءة ، وصياغة محكمة لتلك المشكلة المعاصرة . ومن خلال منهج استقرائي تحليلي نقدي يتصدى لتجلية حقيقة العولمة من منظور إسلامي علمي موضوعي في مباحث ثمانية ، تناولت مشكلة المصطلح والغموض المحيط به ، والقضايا التي أفرزتها العولمة ، مثل : نظرية نهاية التاريخ ، ونظرية صدام الحضارات ، والكشف عن البعد الاقتصادي في الهيمنة العولمية على العالم النامي ، وإبراز البعد السياسي للعولمة في إلغاء سيادة الدولة ، والطابع الاستعماري في الفكر العولمي ، ومخاطر التذويب الثقافي وفقدان الهوية ، وبحث دلائل الفلسفة اللادينية والغاية اللا أخلاقية للعولمة ، إضافة إلى الموقف الإسلامي من العولمة .

7 ــ أدوار المؤسسة التعليميـــة ومتغيراتهـــا في ظـــل العولمـــــة :

7 ــ 1 : ماذا يقـــرأ شبابنـــا في عصـــر العولمـــة ؟

أ . د . ريمـــا سعـــد الجـــرف :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاهتمامات القرائية لدى طالبات الجامعة من حيث المجلات التي يقرأنها والموضوعات التي تجتذبهن في المجلات ، وموضوعات القراءة التي تقرأها طالبات المرحلتين المتوسطة والثانوية في كتب القراءة داخل المدرسة ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن 77٪ من طالبات الجامعة يقرأن المجلات النسائية الترفيهية ، وأظهرت نتائج تحليل موضوعات كتب المطالعة المقررة على المرحلتين المتوسطة والثانوية أن الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة تشكل 10٪ من موضوعات الكتاب ، وأن موضوعات التاريخ الإسلامي تمثل 29٪ ، والموضوعات العامة 13٪ ، وقصص التراث العربي القديم 11٪ . ويظهر من النتائج اهتمام الطالبات بقراءة المجلات والموضوعات التي تركز عليها وتروج لها القنوات الفضائية والتي تهدف إلى تسطيح ثقافة الشباب وصرف انتباههم عن قضايا الأمة .

7 ــ 2 : أثر العولمة على تمويل وتنظيم إدارة المؤسسات التعليمية في الوطن العربي :

د . زايـــري بلقاســـم :

يحاول هذا البحث تحليل ومعالجة مختلف انعكاسات مظاهر العولمة وأبعادها على تمويل وتنظيم إدارة المؤسسات التعليمية ، ومن ثم على نوعية وأداء قطاع التعليم ، ثم يعرض أهم الاستراتيجيات والسياسات الواجب اتخاذها ، وخاصة في الوطن العربي الذي لا يعيش بمعزل عن هذه التطورات ، وذلك لتبني ما نراه أسلوباً إيجابياً وتلافي ما نراه أسلوباً سلبياً داخل مؤسساتنا التعليمية ، ويوضح البحث أشكال ونماذج عديدة لتأثير العولمة على سياسات العلم والتكنولوجيا ، وبالتالي على إدارة المؤسسات العلمية والتعليمية وتخطيطها وتمويلها في العديد من الدول الصناعية والدول النامية ، ويقدم البحث تصوراً لترقية دور مؤسساتنا التعليمية في ظل المتغيرات الدولية وتحسين أداء السياسات التعليمية ومستوياتها .

7 ــ 3 : جامعات البلدان النامية في عهد العولمة ، أمل البقاء بين التحديات المستمرة والأزمات الحادة :

د . محمـــد مقـــداد :

تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على التحديات والأزمات التي تواجه الجامعات في البلدان النامية ، كما تركز على الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لمواجهة تلك التحديات والخروج من تلك الأزمات ، والعمل بالتالي على تفعيل الجامعة، وقد أشارت الورقة إلى التحديات التي تتمثل في القدرات التي تحاول الجامعة بنائها في شخصية الفرد ، وأعداد المتعلمين المتزايدة ، وأعداد الخريجين العاطلين عن العمل ، والأزمة المالية ، وأزمة الثقة ، ثم أزمة الاتجاهات السلبية نحو التعليم العالي التطبيقي والحرفي ، حيث إن هذا النوع من التعليم غير مرغوب فيه ، وأوضحت الورقة أن الجامعة لا يمكن التعويل عليها في إخراج البلدان من دوائر التخلف ، مما يترتب على ذلك من أزمة ثقـــة .

7 ــ 4 : الإدارة المدرسيـــة الذاتيـــة : هياكـــل جديدة للمدارس في عهـــد العولمـــة :

د . علي رضـــا نجـــار :

تهدف هذه الورقة إلى تقديم نموذج لإعادة هيكلة الإدارة المدرسية في الألفية الجديدة (الإدارة المدرسية الذاتية) ، هذا النموذج من التعليم يؤكد على تنمية الطلاب خلال عملية العولمة في التعليم ، وتشير الورقة إلى أن إعادة هيكلية المدرسة أصبح اتجاهاً دولياً رئيسياً لإصلاحها ، وأنه خلال

العولمة بمساعدة تكنولوجية المعلومات والاتصال ، يمكن أن تجلب المدرسة أنواع المصادر والمواد المختلفة والأصول الفكرية من المجتمع المحلي والأجزاء المختلفة من العالم لمساندة التدريس والتعليم المتميزين في كل فصل ، ولكل معلم ، ولكل طالب.

7 – 5 : الإدارة التربوية في عصـــر العولمـــــة :

د . سهـــام محمـــد كعكـــي :

حاولت هذه الورقة إيجاد إجابات قائمة على منطق العلم لعدد من الأسئلة عن : كيفية مواجهة الإدارة التربوية لعصر العولمة ؟ وكشف واقع الإدارة التربوية في عصر العولمة في المملكة العربية السعودية ، وكيفية تفاعل الإدارة التربوية مع العولمة ، إضافة إلى كيفية تقديم آليات لتحديث الإدارة التربوية في عصر العولمة ، وقد توصلت الورقة البحثية إلى أن الإدارة التربوية في عصر العولمة في المملكة العربية السعودية مطالبة بالعمل على تفعيل دورها التربوي بما يتناسب مع التطورات العلمية الحديثة ، وذلك يلزمها تحديث السياسات واللوائح التنظيمية ، وإعادة النظر في الهيكل التنظيمي ، وتوصيف الوظائف وتصنيفها بما يلائم احتياجات عصر العولمة والتوعية الإدارية بكيفية التفاعل الواعي مع عصر العولمة .

8 _ النظـــم التعليميـــة وتحديـــات العولمـــة :

8 _ 1 : تربية العولمة وعولمة التربية : رؤية استراتيجية تربوية في زمن العولمة :

أ . د . عبد الرحمن أحمـــد صائـــغ :

تناولت هذه الورقة علاقة العولمة بالتربية من خلال بعدي (تربية العولمة، وعولمة التربية) ، يركز الأول على قدرة التربية على الاستجابة لتحديات العولمة السياسية والاقتصادية والتقنية والحضارية ، التي تواجهها الأمة العربية ، بينما يركز البعد الثاني على قدرة استيعاب التربية لمفاهيم العولمة واتجاهاتها وتوظيفها لبناء نظام تربوي متطور يمتلك مقومات المرونة والمنافسة على الساحة الدولية . ثم قدمت الورقة مفهوماً شاملاً للمواطنة كرؤية استراتيجية للتربية العربية في زمن العولمة ، تمثل في مجملها إطاراً إجرائياً تتحدد فيه أهم الملامح الأساسية لتربية المستقبل القادرة على الاستجابة لتحديات العولمة الداخلية والخارجية التي تواجهها الأنظمة التربوية العربية .

8 _ 2 : نحو مشروع حضاري للمؤسسة الأكاديميـــة :

د . ياســـر إسماعيـــل راضـــي :

يهدف هذا البحث إلى إيجاد مشروع حضاري يكفل لمؤسساتنا التعليمية حصانة علمية رصينة وأمن ثقافي في مواجهة العولمة ، ولتحقيق هدف البحث تم تحديد أربعة محاور أساسية ، هي :

المحور الأول : تضمن التعريف بالمشروع ، وفيه تم تحديد المصطلحات والمفاهيم الأساسية .

والمحور الثاني : تضمن أهداف المشروع ، وفيه تصور لتأهيل وإعداد المؤسسات التعليمية على الوجه الذي يحفظ للأمة الإسلامية كيانها العلمي

.

والمحور الثالث : تضمن عوامل تحقيق المشروع ، وفيه وضع خطة مقترحة على مستوى الإقليم الإسلامي الواحد ، وعلى مستوى الدولة الإسلامية وفق ثقافتنا الأصيلة المستقاة من الكتاب والسنة .

أما المحور الرابع : فتضمن معوقات المشروع ، وفيه تم وضع تصور لبعض المعوقات التي تواجه المشروع وكيفية الحل .

8 _ 3 : النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية وتحديـــات العولمـــة :

د . صالح علي أبو عـــراد :

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على ماهية العولمة وحقيقتها وأهم معالمها ، والتعرف على الكيفية التي يمكن من خلالها للنظام التعليمي في المملكة العربية السعودية تأكيد الهوية الإسلامية في ظل تحديات العولمة المعاصرة . وتسليط الضوء على أهم المقترحات الكفيلة بتطوير هذا النظام في ظل تحديات العولمة المعاصرة . وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكن من خلاله وصف وجمع البيانات المتعلقة بالنظام التعليمي في المملكة العربية السعودية ، وتحليلها للوصول إلى بعض الاستنتاجات التي يمكن من خلالها توظيف معطيات الماضي والحاضر لمواجهة تحديات المستقبل في ظل النظام العالمي الجديد .

8 _ 4 : التعليـــم الشامـــل : صياغة جديدة للتعليم في إطـــار العولمـــة :

د . عزيـــزة عبد العـــزيز المانـــع :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى حاجة مدارسنا إلى تبني مثل هذا المنظور العالمي للتربية ، وتحديد مدى معرفة المعلمين والمعلمات بالتعليم الشامل وأهمية تطبيقه أثناء التدريس ، وقد اعتمدت الدراسة في جمع المعلومات على استبانة موجهة للمعلمين والمعلمات تضمنت عرض مجموعة من النشاطات التعليمية ، وطلب من أفراد العينة الإشارة إلى ما هو متوفر منها في برامج التعليم ، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن النشاطات المتوفرة في برامج التعليم هي النشاطات التي تتعلق بدعم الانتماء الديني والوطني ، وأن النشاطات التي تتعلق ببناء الشخصية وتنمية مهارات التفاعل الاجتماعي محدودة في درجة توفرها . أما النشاطات المتعلقة بتنمية المعرفة للتغيرات الحادثة في الأوضاع العالمية وطبيعة العلاقات بين المجتمعات الدولية فهي غير موجودة .

8 _ 5 : العولمـــة والتربيـــة : قراءة في التحديات التي تفرضها العولمـــة على النظام التربوي في المملكة العربية السعودية :

د . فوزيـــة بكـــر البكـــر :

استعرضت الدراسة الاحتياجات التربوية التي تفرضها ظاهرة العولمة ومقابلتها بالواقع التربوي في المملكة من خلال استعراض ومناقشة بعض أهدافه وظواهره العامة في المراحل المختلفة ، ولتحقيق أهداف الدراسة تناولت ستة محاور تربوية هي : أهداف التعليم ، ومناهج التعليم ، ودرجة توافر المعرفة لتحقيق مفهوم التعليم المستمر ، وتأثير العولمة على مفهوم المواطنة ، تأثير العولمة على دور المؤسسات التربوية في الإعداد لسوق العمل وتأثير العولمة على مفهوم وأساليب إعداد المعلمين . وقد أظهرت الدراسة الحاجة الماسة إلى غربلة أهداف التعليم في المراحل المختلفة وما يتبع ذلك من مراجعة تربوية لمحتوى المناهج الدراسية لتكون معدة للتغير وضرورة مواكبة برامج إعداد المعلمين والمعلمات للمتغيرات العالمية في مفهوم دور المعلم .

ثانيـــاً : الاستنتـــاجـــــات :

لوحظ من خلال استعراض البحوث والدراسات وأوراق العمل التي قدمت إلى الندوة إلى ما يلي :

1 _ أن مصطلح العولمة ما زال حديثاً ولم يتبلور حول معنى مستقر وثابت ، فبعضهم يحصره في الدور الاقتصادي وما يقوم عليه من هيمنة النظام الرأسمالي على أسواق العالم وطاقاتها وثرواتها للسيطرة عليها باسم النظام العالمي الجديد ، وليس له من المشترك الإنساني شيء ، وإنما هو سيطرة للقطب الواحد الذي يملك المعلومة ، ويملك التكنولوجيا ، وأدوات الاتصال ، وبالتالي يتحكم في العالم ، وما يستدعي هذا التحكم من الهيمنة السياسية كغطاء لا بد منه لحركة الاقتصاد .

2 _ أن المفاهيم المتعددة المطروحة للعولمة من خلال البحوث والدراسات وأوراق العمل التي قدمت للندوة ، وإن اشتركت أو تجاوزت في بعض معانيها ، إلا أن الناظر إليها في معظمها ، يرى أنها تنطلق من خلفيات ثقافية ، واتجاهات سياسية ، وانحيازات أيديولوجية لأصحابها ، فهذه المفاهيم في مجال العلوم الإنسانية من الصعب جداً أن تبرأ في الانحياز وأن تعرف تعريفاً جامعاً مانعاً محايداً .

3 _ يوجد شبه إجماع في كتابات الباحثين على أن العولمة ليست شراً كلها ، فقد فتحت آفاقاً إيجابية وميادين للتنافس ، ويسرت وسائل للوصول إلى (الآخر) ، ومكنت من فتح آفاق ومجالات للحوار ، وقدمت فرصاً وإمكانات سوف توقظ الكثيرين من رقادهم وتمكن من الاستجابة للتحدي والنهوض .

4 _ أن القيم الإسلامية بما تحمل من خصائص وصفات متميزة مؤهلة للإنقاذ وللانتشار ، وأداء الدور الغائب لأن القيم والمعايير التي تضبط مسيرة رسالة الإسلام وتحكم وجهتها وتحدد أهدافها مستمدة من مصدر خارج عن وضع الإنسان .

5 _ أن مواجهة الغزو الثقافي لقوى العولمة يجب أن تؤسس على ثوابت الهوية العربية والإسلامية وسماتها الإيمانية والحضارية الجامعة ، وأن تُعتمد بعقلية انفتاحية على كل منجزات الفكر والعلم والتكنولوجيا ، تقرأها قراءة نقدية ، وتتفاعل معها لتطويعها بما يتناسب مع قواعد وضوابط فكرنا ، فلا نرفضها بداعي الخوف والعداء لكل ما هو أجنبي ، ولا نذوب فيها بتأثير عقد النقص تجاه الآخرين .

6 _ أن العولمة واقع لا يجدي معه أسلوب الرفض التام ، فهو تيار بدأ بالمجال الاقتصادي وامتد ، ومجالات أخرى إلى المجال السياسي والمجال الثقافي ، وهذا الواقع يعد حقيقة ماثلة أمامنا لا مجال لإنكارها .

7 _ أنه على الرغم من أن العولمة مفروضة على المجتمعات البشرية ، فإن إيجابياتها تدفعنا إلى التنبؤ المستقبلي بعولمة الأخلاق الدينية ، وبداية التاريخ الجديد لفلسفة الأخلاق ، والعالمية الجديدة المبنية على مناهج موضوعية أساسها المعاملة والتفاهم بين الشعوب .

8 _ أن التمسك بخصائص الهوية الإسلامية يغرس روح الإبداع في الأمة الإسلامية ، مما يساعد على مواجهة تحديات العولمة .

9 _ يمكن أن يكون للتربية الفنية الإسلامية دور مميز في التواصل الثقافي العولمي ، وفي تحديد هوية اجتماعية يمكن أن تجابه التغير الثقافي العولمي .

10 _ المنهج الدراسي في ظل العولمة يمكن أن يكون له دور في مواجهة المشاكل المحلية ، بالإضافة إلى تحقيق متطلبات السوق العالمية .

11 _ عدم وجود تأثير مباشر للعولمة بمفاهيمها وقيمها على مناهجنا التعليمية .

12 _ التأكيد على الدور الفعال للشبكة العالمية للمعلومات لتوفير المعلومات المختلفة للمتعلمين والباحثين لغرض تعزيز التعليم والتعلم ، التي بدورها تساهم في خلق الأفراد المبدعين القادرين على الابتكار في المجالات المختلفة .

13 _ أن العولمة أفرزت تحديات كثيرة ، من أبرزها التحدي التربوي للعولمة الذي يتعلق بإدارة خارطة القدرات العقلية وتسييـــرها .

14 _ أن التعليم الإلكتروني في عصر العولمة يدعو إلى متابعة المستجدات التقنية وما يتعلق منها بالاتصالات واستغلالها لتطوير عمليتي التعليم والتعلم وتطوير مهارات استخدام التقنيات لدى المعلم والمتعلم .

15 _ قدرة التربية على استيعاب مفاهيم العولمة واتجاهاتها وتوظيفها لبناء نظام تربوي متطور يمتلك مقومات المرونة والمنافسة على الساحة الدولية .

16 _ أن للمدرسة دور مهم في مواجهة مخاطر العولمة والحفاظ على قيم المجتمع الإسلامي السامية ، وإرشاد الطلاب وتوجيههم نحو التوافق مع المتغيرات التكنولوجية والتعامل مع أدوات عصر العولمة .

17 _ أن الثقافة ووسائل الاتصال الحديثة تشكل الوقود لمعركة المواجهة أو الاندماج في مسار العولمة .

18 _ إن المشروع التربوي العالمي الذي تسعى الأطراف القطبية للعولمة إلى تكريسه وتعميمه ، يقوم أساساً على مبدأ الانتقال والتحول من محلية البدء إلى عالمية المآل .

19 _ أن العالم بحاجة إلى أن يعاد بناؤه على أسس إيمانية ربانية وسلوكيات أخلاقية مغايرة لما هو عليه الآن ، عالم يبتعد عن الوضعية العلمية وصلفها الفكري ، ويتحول عن البراجماتية ونفعيتها قصيرة النظر ، ويرفض ذاتية ما بعد الحداثة ، وقد اقتربت من حد الفوضى التي يمكن أن تورد الحضارة الحديثة مورد الهلاك .

20 _ أن النظم التربوية العربية تفاعلت مع العولمة مظهرياً ، فأفادت من معطياتها العلمية والتكنولوجية والتنظيمية الكثير ، حتى غدت وكأنها نظم تربوية محدثة رغم أنها في فلسفتها وأهدافها وطرائقها تعود إلى مرحلة ما قبل الحداثة ، ولم تدخل بعد العصر العولمي .

21 _ أن العولمة تريد من التعليم السيطرة والهيمنة من خلال تغيير اتجاهات الأفراد باختراق المنظومة التعليمية ، مما يجعل فيها تناقضات بين الأصالة والمعاصرة ، مما يؤدي إلى تغيير ملامح المنظومة التربوية والتعليمية المحلية .

22 _ تنامي أدوار المعلم بشكل مضطرد وتغيرها بدرجة أكبر مما ألفناه في الماضي نتيجة متغيرات عديدة ، ومن أهمها المتغيرات التكنولوجية المنبثقة من ثورة المعلومات .

23 _ لا ينبغي أن نحصر أنفسنا بين رفض العولمة أو قبولها ، بل تقتضي الحكمة أن نتعامل معها بشفافية ووعي وكياسة ، ولغة واقعية تضمن هامشاً لخصوصياتنا الثقافية ومنظومتنا القيمية .

24 _ تسعى العولمة إلى صناعة اتجاهات لصالحها في البلدان المختلفة ، مستفيدة من قاعدة : أن التغيير المعرفي يقود إلى التغيير السلوكي والوجداني ، وهذا هو القصد من الإلحاح على تغيير الأنماط الثقافية والتعليمية والتربوية داخل البلدان التي تقع خارج النطاق الجغرافي للعولمة .

25 _ أن الموقف الإسلامي من العولمة يتلخص في عدم العداء المطلق للعولمة ، بل في إمكانية الإفادة من المجالات المفيدة في العولمة دون فقد الخصوصية الحضارية ، أو ذوبان الذات الإسلامية في الآخر ، ثم بيان ما تفرضه المسئولية التاريخية على العالم الإسلامي تجاه العولمة .

26 _ إعادة هيكلة المدرسة أصبح اتجاهاً دولياً رئيساً لإصلاح المدرسة ، حيث التأكيد على عدم المركزية على المستوى المدرسي .

27 _ الدعوة إلى تطبيق التعليم الشامل (نمط من الإصلاح التعليمي يهدف إلى أن يبث في داخل المقررات الدراسية نفسها منظوراً عالمياً في التربية لمواجهة الظواهر السلبية في العالم) في المنهج التربوي في المدارس كاستراتيجية تربوية في مواجهة تأثيرات العولمة في العصر الحديث .

28 _ إن الأدبيات تنظر إلى العولمة باعتبارها هيمنة غربية ومشروعاً أمريكياً تحديداً ، يراد من خلالها فرض الهيمنة الكاملة على العالم العربي والإسلامي باسم العولمة ، وأن التربية هي خط المواجهة الأول لتفادي آثار العولمة .

ثالثـاً : التوصيـات :

في ضوء ما تم عرضه من من بحوث ودراسات وأوراق العمل ، وبناء على ما تم من مناقشات في الندوة يمكن التوصية بما يلي:

(أ) توصيـات تتعلق بالهويـة الإسلاميـة في ظـل العولمـة :

1 _ الالتزام بالإسلام إطاراً مرجعياً لثقافة الأمة يحقق التحصين الكامل ويحول دون الاختراق .

2 _ عدم التفريط في خصوصيات أمتنا العربية الإسلامية المتمثلة في الدين واللغة والتاريخ والعادات والتقاليد الإيجابية .

3 _ ضرورة صياغة مشروع حضاري لحفظ الهوية الإسلامية والتعريف بها في ظل العولمة .

4 _ تنمية روح التسامح في نفوس الناشئة مع مراعاة العدل والإنصاف ورفض التعصب الأعمى .

5 _ رفض الهيمنة الثقافية الأجنبية وتعزيز هوية الأمة .

6 _ السعي لإبراز عالمية الإسلام في أخلاقه وقيمه ، والعمل على دفع الشبهات عنه .

(ب) الثابـت والمتغيـر في قضايـا المناهـج :

1 _ تطوير المناهج التعليمية لمساعدة الطلاب على فهم أكبر للعولمة وكيفية التعامل معها .

2 _ تطبيق فكرة التعليم المتوائم الذي يمكن بواسطته تحقيق التكامل بين الخصوصية الثقافية ومتطلبات المنظومة العالمية .

3 _ تزويد المناهج الدراسية بأنشطة تكنولوجية تكسب القدرة على الاستخدام المفيد للمعلومات في غرس سلوكيات حب الاستطلاع العلمي لديه .

4 _ تنمية التفكير الناقد من خلال المناهج الدراسية لتحقيق التفاعل الإيجابي مع ثقافات الآخرين قبولاً أو رفضاً .

5 _ تأكيد المناهج الدراسية على مفاهيم التعلم الذاتي ، ودعم إجراءاته من خلال التركيز على الطالب ، والاهتمام بدوره الفعال ومشاركته المباشرة في التعليم .

6 _ إعطاء مساحة مناسبة من مناهجنا الدراسية ، وفي مختلف التخصصات لدراسة التاريخ والفكر الإنساني بصفة عامة ، والعربي الإسلامي بصفة خاصة ، وذلك بممارسة أسلوب الحوار والعقلية الناقدة النافذة .

7 _ إبراز الدور الأساسي الذي تؤديه المناهج الدراسية في المحافظة على الهوية والثقافة ، وفي تطوير الإمكانات والقدرات الفردية والجماعية ، وفي تقوية القيم والمبادئ ، والإيجابي من الأعراف الاجتماعية الصحيحة والسليمة .

8 _ تطوير المناهج الدراسية ، بحيث تكون قادرة على مواجهة كافة أساليب التشويه المعرفي والتاريخي إزاء الحقوق المادية والمعنوية .

9 _ إدراج موضوع العولمة ضمن الموضوعات التي تُدرّس لطلاب الجامعة .

10 _ العمل على محو الأمية التكنولوجية لطلاب التعليم العالي .

(ج) التربيـــة وفلسفتهـــا في ظـــل العولمـــة :

1 _ العمل على تكريس فكرة أن الإسلام نظام حياة شامل .

2 _ استيعاب التربية لمفاهيم العولمة واتجاهاتها الإيجابية ، وتوظيف كل ذلك لبناء نظام تربوي متطور يمتلك مقومات المرونة والمنافسة على الساحة الدولية .

3 _ التحول من ثقافة الحتمية التكنولوجية إلى ثقافة الخيار التكنولوجي ، وبما يضمن توظيف التكنولوجيا لمصلحة الإنسانية .

4 _ ضرورة إعداد برنامج تعليمي متكامل من أجل إعداد المتعلم في التعليم العام لمواجهة مطالب الحياة في عصر العولمة .

(د) أدوار المعلـــم والمتعلـــم في عصـــر العولمـــة :

1 _ إعداد المعلمين وتدريبهم المستمر لمواجهة التحديات بمختلف أشكالها وغرس القيم العربية الإسلامية وروح الشورى في نفوسهم ونفوس الطلاب وتجسيدها سلوكاً حقيقياً في حياتهم اليومية ، تحقيقاً للأهداف السامية للتربية العربية الإسلامية .

2 _ إعادة النظر في مكونات المنظومة التربوية ، وبخاصة المعلم ، لزيادة وعيه الثقافي وإعادة إعداده ليتناسب ذلك مع متغيرات عصر العولمة .

3 _ إعادة النظر في الدور الحضاري للمعلم ، حيث بات ذلك من الواجبات الكبرى للقيادات التعليمية والتربوية والاجتماعية والسياسية بصورة عامة .

4 _ عقد ورش عمل لتدريب المعلمين حول توظيف عصر العولمة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في مجالات التعليم المختلفة ، وتنمية فهم أعمق للمجتمع ، والمتغيرات العالمية المعاصرة التي أحدثتها العولمة .

5 _ تشجيع المعلمين على الابتكار والتجديد في عمليات التعلم والتعليم ، وتوفير البرامج التدريبية التي تساعدهم على التحول من كونهم ناقلين للمعرفة إلى مشاركين ومطورين لها ، قادرين على التفاعل المستمر مع تحولاتها ، وأن تتاح للمعلم الفرصة للمشاركة في تطوير البرامج والخطط الدراسية وتطويع الساعات الدراسية فيما يساعد الطلاب على تطوير قدراتهم المعرفية .

(هـــ) أدوار المؤسســـة التعليميـــة ومتغيـــراتهـــا في ظـــل العولمـــة :

1 _ ضرورة توفير الخدمات التي تقدمها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالفصول الدراسية ، مما يتطلب معه إعادة تنظيم وتجهيز قاعات الدراسة والمكتبات ، بحيث تتيح الفرص أمام الطلاب للاستفادة من تلك الخدمات في دراستهم .

2 _ الاهتمام في مدارسنا بمهارات التفكير الإبداعي الفكري كعنصر رئيس في منظومة الثقافة العربية الإسلامية وذلك عن طريق توفير بيئة تعليمية إبداعية .

3 _ تبني استراتيجية بعيدة المدى لتطوير المدرسة تنطلق من تحليلات دقيقة ومن فهم لمتطلبات مجتمع المعرفة والمعلومات ، يشارك في صياغتها مختلف أطراف العملية التربوية ومؤسسات المجتمع ذات العلاقة ، تعتمد على إعادة هيكلة البنية المعرفية للمدرسة ووسائل إيصالها ، ويرتبط تطويرها باعتماد التقنيات والوسائط والبرمجيات الحاسوبية .

4 _ تطبيق استراتيجية التعليم الشامل في المدارس كاستراتيجية تربوية في مواجهة تأثيرات العولمة في العصر الحديث .

5 _ ضرورة توحيد المرجعية للمؤسسة التربوية والإعلامية بما يضمن عدم التناقض في الرسالة التي تقدمها المؤسستان .

6 _ التأكيد على دور مؤسسات المجتمع المدني في تحصين الشباب ضد آثار العولمة .

7 _ ضرورة الاستفادة من فرص العولمة علمياً وتقنياً في تحسين أوضاعنا الدنيوية .

الوثـائق

البيان الصحفي
الصادر عن الدورة الحادية والتسعين للمجلس الوزاري

جـــــدة

17 ربيع الآخر 1425هـ
الموافق 5 يونيـــــو 2004م

عقد المجلس الوزاري دورته الحادية والتسعين، يوم السبت **17** ربيع الآخر **1425**هـ الموافق **5** يونيـــو **2004**م، في مدينـــة جدة، برئاسة معالي الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح، وزير الخارجية في دولة الكويت، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، ومشـــاركة معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

أدان المجلس الوزاري العمليات الإرهابية التي وقعت في المملكة العربية السعودية، وآخرها ما وقع في مدينة الخبر، وراح ضحيتها عـــدد مـــن المدنيين الأبرياء واحتجاز وترويع الآمنين من المواطنين والمقيمين، وأكد على وقوف وتضامن الدول الأعضاء إلى جانب المملكة العربيـــة الســـعودية، ودعمها وتأييدها المطلق لكافة الإجراءات التي تتخذها لمواجهة هذه الآفة، وأشاد بقدرة وجاهزية الأجهزة الأمنية في المملكة العربية الســـعودية تجـــاه الأعمال الإجرامية الآثمة التي قامت بها الفئة الضالة المنحرفة . كما أكد المجلس الوزاري، مجدداً، على أن مثل هذه الأعمال الإجرامية لا يقرها الـــدين الإسلامي الحنيف، وهو منها براء، مؤكداً نبذَه لكافة مظاهر التطرف والعنف والإرهاب بمختلف أشكاله، وصوره، وأياً كـــان مصـــدره أو دوافعـــه ومنطلقاته .

وفي هذا السياق رحب المجلس الوزاري بتوقيع أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية بدول المجلس، في اجتماعهم التشـــاوري الخامس الذي عُقد في دولة الكويت بتاريخ **4** مايو **2004**م، على اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب، التي تأتي تعـــبيراً عن الموقف الثابت لدول المجلس من الإرهاب، وتعزز التعاون والتنسيق الأمني المشترك لدول مجلس التعاون .

في مجال الشئون الاقتصادية، استعرض المجلس تطورات التعاون المشترك، واطلع على ما توصلت إليه اللجان الوزاريـــة، حيـــث اطلع على محضر الاجتماع السابع للجنة الوزارية للنقل والمواصلات، وما تضمنه بشأن قيام الدول الأعضاء بتنفيذ الوصلات اللازمة لاستكمال طرق الربط المزدوجة بين الدول الأعضاء .

كما اطلع على محضر الاجتماع الخامس والعشرين للجنة التعاون البترولي، وما تضمنه بشأن الخطة المقترحة للجان المختصة لتفعيل وتطوير حوارها في مجال الطاقة مع المجموعات الاقتصادية العالمية والدول الرئيسية، وآليات تنفيذ أهداف وسياسات الاستراتيجية البترولية لدول المجلس .

واطلع على محضر الاجتماع الثاني والعشرين للجنة التعاون الصناعي، وما تضمنه من توصـــيات لتســـهيل وتعزيـــز التبـــادل التجاري، وإجراءات لقياس مدى التقدم في تنفيذ الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس .

واطلع على محضر الاجتماع المشترك بين لجنتي التعاون المالي والاقتصادي والتعاون الكهربائي، بشأن مشروع الربط الكهربـــائي بين دول المجلس . وبارك ما توصل إليه الاجتماع من اتفاق حول سرعة تنفيذ المشروع .

وفيما يتعلق بعلاقات دول المجلس الاقتصادية مع الدول والمجموعات الدولية الأخرى رحب المجلس الوزاري بتوقيع دول المجلس والجمهورية اللبنانية على اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة بينهما، وبنتائج جولة المفاوضات التي عقدت مع الجانب الأوروبي في مقر الأمانـــة العامـــة يومي **1**ـــ**2** يونيو **2004**م . كما وافق على دخول دول المجلس في مفاوضات مع الجمهورية التركية لإبرام اتفاقية إطارية للتعاون الاقتصادي تمهيداً للدخول في مفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بينهما .

وفي مجال شئون الإنسان والبيئة، تابع المجلس الوزاري، مسيرة العمل المشترك . كما أحاط المجلس الوزاري علماً بنتائج وتقـــارير اللجان الوزارية المختصة .

وفي المجال العسكري، اطلع المجلس الوزاري على سير التعاون في هذا المجال، وأحيط علماً بما تم من خطوات وإجراءات ودراسات تتعلق بمختلف جوانب التعاون والتنسيق العسكري خاصة ما يتعلق باستكمال التنظيمات الخاصة باتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون، ومتابعة تطوير قوة درع الجزيرة . وعبر المجلس عن ارتياحه لما تم من خطوات في هذا المجال .

وفيما يتعلق باستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، أكد المجلس على :

- مواقفه الثابتة، والمعروفة، والتي أكدت عليها كافة البيانات السابقة، لدعم حق سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة .

- كما عبر المجلس عن الأسف لعدم إحراز الاتصالات مع جمهورية إيران الإسلامية ،حتى الآن، أية نتائج من شأنها الإسهام الفعال في حل النزاع، مما يسهم في أمن واستقرار المنطقة، آملين أن تؤدي الاتصالات الجارية إلى النتائج الإيجابية المرجوة .

- كما أكد المجلس على الاستمرار بالنظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي الى إعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث .

وفي الإطار العربي، أشاد المجلس بالنتائج الإيجابية للقمة العربية، السادسة عشرة، التي عُقدت مؤخراً في تونس، مؤكداً على أهمية "وثيقة العهد والوفاق والتضامن" التي صادقت عليها القمة باعتبارها وثيقة لها دور مهم في خدمة قضايا الأمة، وتضع أساساً من الجدية والمصداقية للعمل العربي المشترك .

ورحب المجلس الوزاري بتوقيع الحكومة السودانية، والحركة الشعبية لتحرير السودان، بروتوكولات نيفاشا، متمنياً للشعب السوداني الشقيق الأمن والاستقرار والرخاء.

واستعرض المجلس الوزاري تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، والانتكاسات التي تشهدها عملية السلام حالياً، وبعد تقييم شامل، أكد المجلس على ما يلي :

- **الالتزام بمبادرة السلام العربية، المُجمع عليها والتي تتضمن تصوراً أكثر شمولية ووضوحاً فيما يتعلق بالتسوية الشاملة لتحقيق سلام عادل، ودائم، في الشرق الأوسط .**
- **الدعوة إلى تفعيل دور اللجنة الرباعية، وقيام تعاون مؤسسي بين اللجنة الرباعية ولجنة مبادرة السلام العربية، بهدف توحيد الجهود والتشاور من أجل إحلال السلام العادل والدائم في المنطقة .**
- **دعوة الإدارة الأمريكية بإلزام الأطراف بالاستجابة لخارطة الطريق وعلى أن لا يكون هناك إجراءات أحادية الجانب، وإنما باتفاق الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي .**
- **دعوة الولايات المتحدة الأمريكية واللجنة الرباعية الدولية، والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي، للضغط على إسرائيل لوقف عمليات الاغتيال والحصار والقمع وتدمير المساكن والممتلكات وإبعاد الأسر الفلسطينية من أراضيها، ورفع الحصار عن الرئيس ياسر عرفات، والسماح له بالتنقل بحرية تامة .**
- **إدانة إرهاب الدولة، الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية ومؤسساتها العسكرية، في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية، والتي تستهدف المدنيين ورموز القيادات السياسية الفلسطينية .**
- **التمسك بعروبة القدس وعدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية لضمها وتهويدها وتغيير طبيعتها وتركيبتها السكانية والجغرافية . وإدانة إقامة الحائط العازل الذي تشيده إسرائيل في الأراضي الفلسطينية .**
- **ضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن جنوب لبنان، ومن مرتفعات الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967م .**
- **التعبير عن الأسف لقرار الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات اقتصادية على سوريا. والإشادة بالموقف السوري المتجاوب، آملين أن تعيد الولايات المتحدة النظر في هذا القرار، وانتهاج أسلوب الحوار الإيجابي البناء لحل مختلف القضايا العالقة، وبما يخدم المصالح المشتركة .**
- **مطالبة إسرائيل والمجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل .**

وفي الشأن العراقي، استعرض المجلس الوزاري تطورات الأوضاع، واستمرار غياب الأمن والأعمال الإرهابية التي تزيد الأمور تعقيداً، وأكدوا على ما يلي :

- تهنئة فخامة الرئيس الشيخ غازي عجيل الياور لتوليه رئاسة الجمهورية العراقية، واختيار الدكتور إياد علاوي، رئيساً لوزراء الحكومة الانتقالية المؤقتة، وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، واعتبار ذلك خطوة هامة في طريق نقل السيادة إلى العراقيين، وتكوين لجنة الانتخابات المتوقع إجراؤها في

مطلع العام القادم . ويأمل المجلس الوزاري أن يتمكن الشعب العراقي الشقيق من التغلب على التحديات، التي يواجهها وبناء عراق جديد ينعم بالاستقرار والرخاء، والعيش بسلام مع جيرانه والعالم. وأكد على أهمية الدور المحوري للأمم المتحدة في تهيئة الظروف لنقل السيادة للشعب العراقي بحلول يوم 30 يونيو 2004م، وبناء مؤسسات الدولة، ومطالبة مجلس الأمن بالعمل على الحفاظ على وحدة العراق، واستعادة سيادته واستقلاله، في أقرب وقت ممكن، مع التأكد من تمثيل كافة الفئات ومساواة المواطنين العراقيين جميعاً أمام القانون .

- الإدانة والاستنكار للمعاملة اللاإنسانية التي تمارسها قوات الاحتلال ضد السجناء العراقيين، واعتبار ذلك انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة والمواثيق والأعراف الدولية .
- إدانة العمليات الإرهابية التي تحدث في العراق .
- إدانة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي اقترفها النظـــام العـــراقي الســـابق أثناء احتلاله لدولة الكويت، والتعبير مجدداً عن صادق التعازي لأســـر الضحـــايا الذين جرى التعـــرف على رفاتهم، وتقديره لجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الثلاثية الفرعية للبحث عن الأسرى والمفقودين من مواطني دولة الكويت والدول الأخرى الذين لا يزال مصيرهم مجهولا، مطالبا جميع الأطراف بمواصلة عملها معا لوضع حد للمسائل المعلقة المتصلة بهذه القضية الإنسانية وأكد على أهمية إعادة الممتلكات الكويتية والأرشيف الوطني .

صدر في مدينة جدة
يوم السبت 17 ربيع الآخر 1425هـ
الموافـــق 5 يونيـــــو 2004م

البيان الصحفي
الصادر عن الدورة الثانية والتسعين للمجلس الوزاري

جـــــدة

27 ــ 28 رجب 1425هـ

الموافق 12 ــ 13 سبتمبر 2004م

عقد المجلس الوزاري دورته الثانية والتسعين، يومي الأحد والاثنين **27 ــ 28** رجب **1425**هـ الموافق **12 ــ 13** سبتمبر **2004**م، في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، برئاسة معالي الشيخ الدكتور/ محمد صباح السالم الصباح، وزير الخارجية في دولة الكويت، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، ومشاركة معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي بداية اجتماع المجلس الوزاري، عقد المجلس اجتماعا مشتركا مع رئيس الهيئة الاستشارية وعدد من أعضائها.

واستعرض المجلس الوزاري ما تحقّـــق في مسيرة التعاون المشترك، منذ الدورة الماضية، في عدد من المجالات، وتطورات القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية، الإقليمية والدولية .

وفي مجال الشئون الاقتصادية استعرض المجـــلس الوزاري سير التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، حيث اطلع على ما رفع إليه من محاضر اجتماعات اللجان الوزارية، التالية :

محضر الاجتماع الرابع والستين للجنة التعاون المالي والاقتصادي الذي تضمن موضوع مد المظلة التأمينية الاجتماعية للمواطنين العاملين خارج دولهم في أي دولة عضو، ومشروع السياسة التجارية الموحدة ومشروع التنظيم الصناعي الموحد ومحضر الاجتماع الثالث عشر للجنة الوزارية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات وما توصلت إليه بشأن فتح الأسواق في مجال الاتصالات ومعالجة مشاكل التداخلات البينية للترددات وتخفيض الأسعار التحاسبية بين دول المجلس، وكذلك محضر الاجتماع الثالث عشر للجنة التخطيط والتنمية وما توصلت إليه بشأن دراسة موضوع الباحثين عن العمل وإعداد تقرير عن التنمية البشرية واقتراح إنشاء مركز إقليمي لتقنية المعلومات والاتصالات لدول المجلس، والتوصية بأن تقوم كل دولة من الدول الأعضاء، بإنشاء لجنة عليا للسكان تعنى بالسياسات السكانية.

كما اطلع المجلس على نتائج الاجتماع الثالث لمجموعة العمل المشكلة بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية، الذي عقد في شهر يونيو الماضي، وما توصلت إليه من مقترحات لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين، واتخذ بشأنها القرارات المناسبة .

وفيما يتعلق بعلاقات دول المجلس الاقتصادية مع الدول والمجموعات الدولية الأخرى، رحب بنتائج زيارة وفد مجلس التعاون لجمهورية الصين الشعبية، وبتوقيع الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين دول المجلس وجمهورية الصين الشعبية والإعلان عن بدء المفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بينهما . كذلك رحب المجلس بالتوقيع على الاتفاقيتين الإطاريتين للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس وكل من جمهورية باكستان الإسلامية، وجمهورية الهند، تمهيداً للدخول في مفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس وكل منهما، ووافق على إقامة حوار بين دول المجلس وجمهورية باكستان الإسلامية تعقد على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وحوار يعقد بالتناوب بين عواصم دول المجلس وإسلام أباد . كما أخذ المجلس علماً بنتائج جولة المفاوضات التي عُقدت بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي في بروكسل خلال الفترة **11 ــ 13** يوليو **2004**م .

وفي مجال شئون الإنسان والبيئة، رحب المجلس بطلب الاتحاد العراقي المركزي لكرة القدم عودة مشاركة الجمهورية العراقية في بطولة كأس الخليج العربي لكرة القدم، وطلب المجلس من دولة الكويت (دولة الرئاسة) ودولة قطر (الدولة المنظمة للدورة) تنفيذ ذلك ابتداءً من الدورة السابعة عشرة المقرر إقامتها خلال شهر ديسمبر **2004**م بالدوحة . كما أُحيط المجلس الوزاري علماً بنتائج الاجتماع الخاص بمشروع نظام اللجنة التنسيقية المشتركة لذوي الاحتياجات الخاصة بدول مجلس التعاون، واتخذ حياله القرارات المناسبة . كما أُحيط المجلس علماً بنتائج الاجتماع الاستثنائي لوزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول المجلس، الذي عُقد تنفيذاً لتوجيه المجلس الأعلى في لقائه التشاوري، السادس، لبحث الأمور المتعلقة بالعمالة الوافدة في دول المجلس .

وفي المجال العسكري، اطلع المجلس الوزاري على سير أنشطة التعاون العسكري، خلال الفترة السابقة، كما اطلع المجلس على الاستعدادات الجارية لعقد الاجتماع الدوري الثاني للجنة التعاون العسكري العليا (رؤساء الأركان) . وعبَّر المجلس عـــن ارتياحه لما تم من خطوات، وأكد على استكمال ما يتعلق بها من إجراءات وترتيبات مختلفة .

وبشأن قضية الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي تحتلها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أكد المجلس، مجدداً، على مواقفه الثابتة المتمثلة فيما يلي :

- الدعم المطلق لحق سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث المحتلة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وعـــلى المياه الإقليمية، والإقليم الجوي والجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجـــزر الثـــلاث، باعتبـــارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة .

- التعبير عن الأسف لاستمرار غياب أية نتائج إيجابية، حتى الآن، للاتصالات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن الجزر الثلاث، بما يُسهم في حل النـــزاع، وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، آملين أن تؤدي الاتصالات الجارية إلى النتائج الإيجابية المرجوة .

- التأكيد على الاستمرار بالنظر في كافة السبل والوسائل السلمية المؤدية إلى إعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث .

كما تابع المجلس، بقلق بالغ، تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستمرار الحكومة الإسرائيلية في ممارسة عدوانها السافر، والمضي في دوامة العنف ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، وقتلها الأنفس البريئة من الأطفال والنساء والشيوخ، وتحديها السافر لكل الأعراف والمواثيق الدولية والاتفاقات المبرمة مع الجانب الفلسطيني، والإصرار على تبني السياسات، الأحادية الجانب، الهادفة إلى تغيير الوقائع على الأرض، ومنها توجه المتطرفين الإسرائيليين للمساس بالأماكن المقدسة وإلحاق الأضرار بالمسجد الأقصى المبارك، وخطة الحكومة الإسرائيلية لإقامة مستعمرة يهودية، جديدة، شرق القدس المحتلة، بالإضـــافة إلى ضم عدد آخر من القرى الفلسطينية داخل الحائط العنصري الإسرائيلي . وبعد تقييم شامل لكافة الأحـــداث والتطورات، والجمود الذي تعاني منه عملية السلام، أكد المجلس على ما يلي :

- تحذير سلطات الاحتلال الإسرائيلي من المساس بالأماكن المقدسة، وإلحاق أية أضرار بالمسجد الأقصى، واعتبار ذلك تحدياً سافراً لمشاعر المسلمين .

- التأكيد على التمسك بعروبة القدس، وعلى عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية لضم القدس وتهويدها، ومحاولات تغيير طبيعتها وتركيبتها السكانية والجغرافية . وإدانة إقامة الحائط العنصري الإسرائيلي الذي تُشيده إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، والتوسع في بناء المستوطنات غير المشروعة في الضفة الغربية .

- مناشدة المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة وأمينها العام، واللجنة الدولية لحقوق الإنسان، النظر في الوضع المأساوي للأسرى الفلسطينيين، وتحميل إسرائيل، باعتبارها قوة احتلال، المسئولية الكاملة عن جميع الانتهاكات لحقوق الإنسان الفلسطيني، ومحاسبتها عن الجرائم المستمرة التي ترتكبها ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب .

- الالتزام بمبادرة السلام العربية، والسعي لتفعيلها .

- السعي لتفعيل دور اللجنة الرباعية الدولية لتنفيذ خارطة الطـــريق، والتأكـــيد، مجدداً، على أهمية قيام تعاون مؤسسي فاعل، بين اللجنة الرباعية الدولية ولجنة مبادرة الســـلام العربية، لتنسيق الجهود والعمل معاً من أجل إحياء عمـــلية السلام، وصـــولاً إلى تحقيق ســـلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

- دعوة الإدارة الأمريكية بإلزام إسرائيل بالاستجابة لخارطة الطريق، وعدم القبول بالالتفاف عليها من خلال الإجراءات الإسرائيلية أُحادية الجانب .

- مطالبة إسرائيل بالانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة في فلسطين، ومن مزارع شبعا في جنوب لبنان، ومن مرتفعات الجولان الســـوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران (يونيو) 1967م .

- استنكار المجلس للتهديدات الإسرائيلية لسوريا، وأن مثل هذه التهديدات تزيد من حدة التوتر وتردي الأوضاع في المنطقة، ولا تخدم الجهود الدولية الرامية إلى إحياء عملية السلام وتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط .

- مطالبة المجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، والضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي، التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي الشأن العراقي، استعرض المجلس تطورات الأحداث على الساحة العراقية، منذ صدور قرار مجلس الأمن رقم (1546) الصادر بتاريخ 8 يونيو 2004م، الذي أكد على شرعية الحكومة الحالية المؤقتة، لتتولى إدارة شئون العراق لحين انتخاب الحكومة الدستورية التي ستتولى مقاليد الحكم وفقاً للجدول الزمني المُقترح للعملية السياسية في العراق . كما أكد على المسئولية الكبيرة للحكومة الحالية تجاه تهيئة العراق لاستعادة سيادته الكاملة . وأكد المجلس الوزاري على ما يلي :

- التعبير عن ارتياح المجلس للحل السلمي الذي تم التوصل إليه في النجف، آملاً أن يكون مقدمة للاستقرار والسلام في العراق وحافزاً للشعب العراقي، بكل أطيافه، للعمل يداً واحدة في سبيل التوصل إلى تحقيق ما يتطلع إليه الشعب العراقي من أمن واستقرار ورخاء .

- دعوة كافة الأطراف الدولية المحبة للسلام إلى تكثيف الجهود والتعاون لمساعدة العراق وشعبه بما يكفل تحقيق الأمن والاستقرار ووحدة أراضيه وعودة الرخاء إلى ربوعه .

- أدان المجلس الوزاري الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي اقترفها النظام العراقي السابق أثناء احتلاله لدولة الكويت، وعبر، مجدداً، عن صادق التعازي لأسر الضحايا الذين جرى التعرف على رفاتهم، وتقديره لجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الثلاثية الفرعية للبحث عن الأسرى

والمفقودين من مواطني دولة الكويت والدول الأخرى، الذين لا يزال مصيرهم مجهولاً، مطالباً جميع الأطراف بمواصلة عملها معاً لوضع حد للمسائل المعلقة المتصلة بهذه القضية الإنسانية، وأكد على أهمية إعادة الممتلكات الكويتية والأرشيف الوطني .

كما استعرض المجلس الوزاري تطورات الأوضاع في دارفور، ورحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة السودانية لتنفيذ تعهداتها والتزاماتها بموجب اتفاقها مع الأمين العام للأمم المتحدة المُوقع بتاريخ 2004/7/3م، وقرار مجلس الأمن رقم 1556 الصادر بتاريخ 2004/7/30م . وأعرب عن تأييده ودعمه لما يقوم به الاتحـــاد الأفريقي من جهود بالتعاون مع الحكومة السودانية، من أجل حل الأزمة الإنسانية في إقليم دارفور، مؤكداً على أهمية احترام سيادة السودان، ووحدة أراضيه، واستقلاله . وناشد المجلس الوزاري مجلس الأمن بإتاحة الوقت اللازم للحكومة السودانية لمعالجة الأزمة، وتقديم الدعم المالي الضروري لإنهاء المشكلة .

واستعرض المجلس الوزاري تطورات موضوع مكافحة الإرهاب، والجهود الكبيرة التي تبذلها دول المجلس، إقليمياً، ودولياً . وفي هذا الصدد عبر المجلس عن ارتياحه لتمكن الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية من إحباط العديد من مخططات الأعمال الإرهابية، ومن القضاء على رموز وقيادات الفئة الضالة التي ارتكبت أعمالاً إرهابية روعت الآمنين الأبرياء من المواطنين والمقيمين. سائلاً المولى عز وجل أن يُديم نعمة الأمن والاستقرار على دول مجلس التعاون وشعوبها.

وجدد المجلس الوزاري إدانته واستنكاره للأعمال الإرهابية التي تقع في مناطق مختلفة من العالم، ومن بينها ما وقع من حوادث قتل للرهائن واختطاف للصحفيين الفرنسيين، والرهينتين الإيطاليتين وغيرهم في العراق، وما شهدته مدرسة بسيـــلان في أوسيتيا الشمالية، جنوب روسيا، من حادثة احتجاز للرهائن، التي أدت نهايتها إلى مأساة راح ضحيتها المئات من القتلى والمصابين، وحادثة تفجير السفارة الأسترالية في جاكرتا، وعبر المجلس عن تأييده للجمهورية اليمنية في معالجتها الأعمال الإرهابية في محافظة صعده، مؤكداً أن مبادئ الدين الإسلامي الحنيف التي تقوم على العدل والرحمة والتسامح تحرم وتجرم القيام بأي عملٍ يؤدي إلى الاعتداء على الأبرياء وإيذائهم، مشدداً على أن الإسلام صان النفس البريئة وحرم قتلها وتهديدها وتعذيبها .

وأيد المجلس الوزاري ترشيح كل من مملكة البحرين لتولي منصب رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والستين في سبتمبر 2006م، ودولة قطر لعضوية مجلس الأمن لعام 2006م .

وقد أيد المجلس الوزاري كذلك ترشيح المملكة العربية السعودية لمعالي الأستاذ / جميل إبراهيم الحجيلان، لمنصب مدير عام معهد العالم العربي في باريس .

صدر في مدينة جدة
يوم الاثنين 28 رجب 1425هـ
الموافق 13 سبتمبر 2004م

عرض كتب

برامج الأطفال التلفزيونية في القنوات الفضائية لدول الخليج العربية (دراسة تطبيقية وتحليلية)

المؤلف : د . عيسى بن محمد القايدي
إعداد : أيمن بن إبراهيم عبد العزيز الردادي
رئيس قسم الأخبار بمركز تلفزيون المدينة المنورة
المملكة العربية السعودية

يعد كتاب برامج الأطفال التلفزيونية في القنوات الفضائية لدول الخليج العربية ــ دراسة تطبيقية وتحليلية ــ لمؤلفه الدكتور / عيسى بن محمد القايدي ، إضافة جديدة وهامة للمكتبة العربية في مجال الإعلام والاتصال بصفة عامة ، ويقدم مادة علمية جادة وثرية للمهتمين بدراسة واقع الطفل العربي من الإعلاميين والتربويين بصفة خاصة ، إذ سعى الكتاب إلى وصف واقع برامج الأطفال التلفزيونية في القنوات الفضائية لدول الخليج العربية من خلال ثلاث دراسات :

الأولى : للمسئولين عن برامج الأطفال .

والثانية : للعاملين في برامج الأطفال .

والثالثة : لتحليل عينة من البرامج بهدف التعرف على واقع هذه البرامج .

وقد شملت الدراسة التحليلية التي تضمنها الكتاب ، قناة دبي الفضائية من دولة الإمارات العربية المتحدة والقناة الفضائية لتلفزيون مملكة البحرين ، والقناة الأولى الفضائية في المملكة العربية السعودية ، والقناة الفضائية لتلفزيون سلطنة عمان ، والقناة الفضائية لتلفزيون دولة الكويت .

وتكون الكتاب من مقدمة وبابين ، اشتملت ثمانية فصول والملحقات ، وفي مقدمة الكتاب أوضح المؤلف دوافع وأهداف إجراء هذه الدراسة ومشكلة البحث وحدوده ، والدراسات السابقة ، ومنهج البحث . وكان من أبرز دوافع إجراء البحث النسبة المرتفعة لحجم الطفولة في دول الخليج العربية ، إضافة إلى أن الأطفال يعدون جمهوراً نوعياً مميزاً لوسائل الاتصال ، وبخاصة التلفزيون لما يتميز به من توافر عنصري الصوت والصورة المتحركة .

وأيضاً من دوافع إجراء هذه الدراسة تلك المشكلات والتحديات التي تواجه الطفولة في منطقة الخليج العربي عقب انتشار القنوات الفضائية ، مما يؤدي إلى حدوث تأثيرات فكرية ونفسية وأخلاقية واجتماعية ودينية في الأطفال والناشئة .

أما مشكلة الدراسة ، فقد حددها المؤلف في عدد من الأسئلة ، سعت الدراسة للإجابة عليها ، حيث شملت دراسة المسئولين ؛ للتعرف على أبرز مشكلات الطفل الخليجي في تصور هؤلاء المسئولين ، وأبرز القيم التي تسعى القنوات إلى غرسها في نفوس الأطفال من خلال برامجهم التلفزيونية ، وسياسات تخطيط ، ورقابة برامج الأطفال في هذه القنوات ، وعدد العاملين في برامج الأطفال ، سواء أكانوا رسميين أم متعاونين ، والإمكانات الفنية المتوافرة في هذه القنوات لإنتاج برامج الأطفال ، والبرامج الخاصة بالأطفال التي أنتجتها القنوات ، ومدى التعاون مع جهات خارج القناة لإنتاج برامج الأطفال ، ونوع هذا التعاون . إضافة إلى المصادر العربية والأجنبية لبرامج الأطفال والمواد والفقرات التي يتم استيرادها ، وسياسات تقويم برامج الأطفال ، والمشكلات التي تواجه المسئولين في برامج الأطفال ومقترحاتهم لتطوير البرامج .

فيما تضمنت أسئلة العاملين في برامج الأطفال التعرف على مدى مساهمتهم في التخطيط والتقويم والمتابعة لبرامج الأطفال ومرئياتهم حول الاهداف التي تسعى لتحقيقها برامج الأطفال ، ومحتويات برامج الأطفال التلفزيونية ، وكيفية عرض وتقديم برامج الأطفال التلفزيونية ، من حيث الأشكال أو القوالب الفنية أو المستويات اللغوية ، أو الاساليب ، أو ضيوف البرامج ، أو الضوابط الإسلامية ، والمدة الزمنية المناسبة لبرامج الأطفال

التلفزيونية وتوقيتها ، كما تضمنت التعرف على مدى التفاعل بين العاملين وجمهور الأطفال وأسرهم ، وكيفية هذا التفاعل ، والمشكلات التي تواجه العاملين ومقترحاتهم لتطوير برامج الأطفال التلفزيونية وسماتهم العامـــة .

وشملت دراسة تحليل المحتوى التعرف على محتويات برامج الأطفال من حيث الموضوعات أو المحتوى العام والمجال الجغرافي للمحتوى ، والقيم والاحتياجات الإنسانية ، والهوايات وأهداف الظاهر من النشر ، كما تضمنت التعرف على مدى مشاركة الأطفال في برامجهم التلفزيونية وكيفية هذه المشاركة ، والكيفية التي تم بها تقديم أو عرض برامج الأطفال من ناحية الأشكال أو القوالب الفنية ، والوسائل المساعدة والمستويات اللغوية والأساليب وواقعية الأحداث والضوابط الإسلامية ، التي تم مراعاتها عند عرض البرامج ، وسمات مقدمي برامج الأطفال ، وضيوف برامج الأطفال ، والمكان الذي يتم فيه تصوير برامج الاطفال ، والجمهور المخاطب في برامج الأطفال ، وكيف تم مراعاة عامل الوقت في برامج الأطفال التلفزيونية من حيث مدة البرامج ووقت بثها ودوريتها .

أما منهج الدراسة الذي استخدمه المؤلف ، فقد استخدم أكثر من منهج لتحقيق أهداف الدراسة ، مبتدءاً بالمنهج الوصفي ، ومن خلال هذا المنهج قام في الجانب المتعلق بالدراسة النظرية بجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة ، ثم تصنيفها حسب القائمة الأولية للموضوعات ، ثم عرضها . وفي الجانب المتعلق بالدراسة الميدانية وتحليل المحتوى ، قام الباحث بإجراء مسح عام لجميع المسئولين وكافة القائمين بالاتصال ، من معدين ومقدمين في القنوات الفضائية الخليجية وتحليل محتوى عينة من البرامج .

كما استخدم المؤلف في دراسته اسلوب تحليل المحتوى ، وشمل دراسة المسئولين العاملين في القنوات الفضائية بدول الخليج العربية المستهدفة ، وشمل تحليل عينة من البرامج . واستخدم في هذه الدراسة العينة العشوائية المنتظمة لتحليل عينة من برامج الأطفال التلفزيونية ، وعمد لأسلوب الدورة من خلال تسجيل برامج الأطفال لمدة شهر صناعي لكل دولة وتحليلها وبذلك شمل التحليل (**181**) برنامجاً، استغرقت (**4273**) دقيقة.

واعتمد المؤلف ثلاث أدوات لجمع معلوماته في هذه الدراسة ، تضمنت دليل المقابلة مع المسئولين ، واستمارة استطلاع آراء العاملين في برامج الأطفال ، واستمارة تحليل محتوى عينة البرامج ، بالإضافة إلى المقابلات والاتصالات الهاتفية ، والكتب العامة ، والرسائل العلمية والأبحاث والصحف والمجلات والتقارير وغيرها .

وبعد الانتهاء من المقدمة الشاملة للبحث ، يدخل المؤلف إلى صلب الدراسة ، حيث خصص الباب الأول من الكتاب للدراسة النظرية ، وتضمن ثلاثة فصول :

الفصل الأول : نشأة وتطور التلفزيون في دولة الإمارات العربية المتحدة ، ومملكة البحرين ، والمملكة العربية السعودية ، وسلطنة عمان ، ودولة الكويت . حيث استعرض المؤلف بداية ظهور التلفزيون في هذه الدول ، ومراحل تطوره من حيث ساعات البث ، والبرامج والعاملين ، واتساع نطاق البث داخل هذه الدول وخارجها ، والانتاج التلفزيوني ، والبرامج في هذه الدول ، مع الإشارة إلى تطور برامج الأطفال فيها ، واستخدام الأقمار الصناعية .

الفصل الثاني : اختص بالطفولة وخصائصها في دول الخليج ، وتناول حث الإسلام على تربية الأطفال ورعايتهم ، حيث اعتنى الإسلام بالطفل عناية خاصة ووضع منهجاً شاملاً ودقيقاً لحقوقه وواجباته ، وحث على الاهتمام به وتربيته التربية الدينية والفكرية والثقافية والتعليمية والصحية والاجتماعية وغيرها ..

كما تناول هذا الفصل مراحل الطفولة المبكرة والمتوسطة والمتأخرة ، وخصائصها العامة ومظاهر النمو الجسمي والعقلي واللغوي والانفعالي والاجتماعي ، والديني والأخلاقي في كل مرحلة ، وخصائص الطفل الخليجي في ضوء التطورات الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية والإعلامية التي شهدتها المنطقة .

أما الفصل الثالث : فقد اختص بالطفل والتلفزيون ، وتناول الخصائص الإعلامية للتلفزيون التي تميزه عن بقية وسائل الإعلام الأخرى ، وعلاقة الطفل بالتلفزيون وآثاره المختلفة في الطفل من النواحي الدينية والأخلاقية والصحية والنفسية والاجتماعية والعلمية والمعرفية والاقتصادية ، كما تناول الفصل إعداد وتقديم برامج الأطفال التلفزيونية من حيث توضيح المنظور الإسلامي لإعلام الطفل ومراحل نمو الطفل ، وعلاقته بمفهوم التلفزيون وبعض الحقائق والمعايير الخاصة بالعاملين في برامج الأطفال ، خاصة في مجال الإعداد والتقديم، واختتم الفصل بتناول التلفزيون والأسرة للتعرف على تأثير التلفزيون في الأسرة ، ودور الأسرة في تعامل الأطفال مع التلفزيون .

أما الباب الثاني ، فقد أفرده الباحث للدراسة التطبيقية والتحليلية ، حيث عرض الفصل الرابع لإجراءات الدراسة الميدانية والتحليلية وبيان أدوات جمع المعلومات ، وطريقة تحليل البيانات وتفسيرها ومجتمع البحث ، وعينة البحث وتحديد الفئات ووحدات التحليل وأسلوب العد والقياس وتفسير النتائج ومعالجتها .

وفي الفصل الخامس ، تم استعراض نتائج الدراسة الميدانية للمسئولين ، فيما خصص الفصل السادس لاستعراض نتائج الدراسة الميدانية للعاملين ، وفي الفصل السابع ، تم استعراض نتائج الدراسة التحليلية للمضمون ، وخصص الفصل الثامن للنتائج العامة ، واشتمل على خلاصة النتائج واستعراض النتائج العامة حسب الدراسات ، والتي من أبرزها :

أولاً : دراســـة المسؤوليـــن :

_ جاء في مقدمة مشكلات الطفل الخليجي من وجهة نظر المسؤولين عن برامج الأطفال التلفزيونية في القنوات الفضائية لدول الخليج العربية عدم اهتمام الأسرة الخليجية بحقوق الطفل ومراعاة مختلف احتياجاته ، وعدم وجود كتّاب متخصصين للطفل في مختلف المجالات ، تلتها مشكلة وجود الخادمات ، ثم مشكلة عدم فهم الطفل الخليجي بشكل علمي وشامل ، وعدم إعطاء الطفل الحرية في إبداء رأيه واحترام رأيه ، وعدم وجود تعاون بين المؤسسات التي تهتم بشئون الطفل في المجتمع .

_ كانت القيم الدينية في مقدمة القيم التي تسعى القنوات الخليجية إلى غرسها في نفوس الأطفال ، ثم القيم الثقافية والقيم الاجتماعية .

_ يتعاون غالبية الأطفال مع برامج الأطفال في التقديم بنسبة 90٪ من إجمالي طبيعة عمل المتعاونين الأطفال .

_ كانت الإمكانات المتوفرة لإنتاج برامج الأطفال غير كافية لإنتاج برامج جيدة وكافية للأطفال في دول الإمارات وسلطنة عمان ودولة الكويت . وفي السعودية جاءت مشكلة عدم توفر إمكانات حديثة وأجهزة متطورة لإنتاج برامج الأطفال . ولم ير أن الإمكانات المتوفرة كافية جداً سوى مسؤولة برامج الأطفال في تلفزيون مملكة البحرين .

_ جاءت البرامج المنوعة الموجهة للأطفال في مقدمة البرامج التي أنتجتها القنوات الفضائية الخليجية ، تلتها البرامج التعليمية ثم برامج المسابقات .

_ تستعين جميع الدول الخليجية بثلاث جهات في إنتاج برامج الأطفال ، شملت المؤسسات أو الدوائر الحكومية ، والمدارس الأهلية أو الحكومية ، والأفراد . وجاء مجال إعداد برامج الأطفال وإشراك الأطفال في البرامج الموجهة لهم سواء في التقديم أو الإعداد أو الحضور في مقدمة المجالات التي يتم الاستعانة بها بجهات خارج القنوات التلفزيونية وفي جميع الدول .

_ تستورد القنوات الفضائية الخليجية العديد من برامج الأطفال التلفزيونية من الدول العربية والأجنبية لعدة أسباب ، تشمل ضعف الإمكانات المتوفرة في بعض هذه القنوات لإنتاج برامج تلفزيونية للأطفال ، وعدم مقدرة هذه القنوات من الناحية التقنية والفنية والبشرية على إنتاج بعض أنواع برامج الأطفال ، وخاصة أفلام الكرتون ، وإثراء برامج الأطفال من خلال استيراد البرامج وتقديم نوعيات جيدة وجديدة من برامج الأطفال ، وتحقيق التعاون في مجال برامج الأطفال بين هذه القنوات والدول العربية والأجنبية .

_ كانت دولة الكويت ، الدولة الخليجية الوحيدة التي تستمد منها جميع الدول الخليجية الأخرى برامج تلفزيونية للأطفال ، وهناك تعاون بين دولتي الكويت وعمان في إنتاج برامج تلفزيونية للأطفال ، ولا يوجد هذا التعاون بين الدول الخليجية الأخرى .

_ تواجه برامج الأطفال التلفزيونية في دول الخليج عدداً من المشكلات ، في مقدمتها عدم وجود قسم مستقل لبرامج الأطفال التلفزيونية ، مزوداً بالعاملين المتخصصين في جميع مجالات إنتاج برامج الأطفال ، كالمعدين والمقدمين والمصورين والفنيين وغيرهم ، ومشكلة عدم تخصيص ميزانية مستقلة لقسم برامج الأطفال .

ثانيـــاً : دراسة العاملين في برامج الأطفـــال :

_ كان أكثر من نصف العاملين في برامج الأطفال من حملة الشهادة الجامعية ، وفي مجال التخصص لا يوجد متخصص في جميع دول الخليج في مجالي الطفل أو الإعلام .

_ معظم العاملين في برامج الأطفال في دول الخليج من المواطنين لنفس الدولة ، وذلك على مستوى جميع الدول ، وشمل المواطنين جميع العاملين في دول الخليج ، البحرين ، وعمان ، والكويت . ويعمل في السعودية متعاونة أجنبية واحدة . واختلفت النتيجة بشكل جذري بالنسبة لدولة الإمارات ، حيث شكل الأجانب جميع العاملين في برامج الأطفال .

_ اتضح أن جميع العاملين الرسميين يقومون بمهام أكثر من وظيفة ، كما أن معظم المتعاونين يقومون بأكثر من وظيفة في مجال برامج الأطفال ، وبالتالي لا يوجد موظف رسمي أو متعاون يقوم بمهام وظيفة واحدة في مجال برامج الأطفال التلفزيونية بدول الخليج العربية .

_ يرى غالبية العاملين وجوب تحقيق عدة أهداف في برامج الأطفال التلفزيونية ، جاء في مقدمتها تنمية الروح الدينية ، كما يرون أن محتويات البرامج الموجهة يجب أن تتسم بالتنوع والشمول ، وذلك لأن طفل اليوم أصبح أكثر إطلاعاً على مصادر المعلومات المختلفة ، ومنها وسائل الإعلام .

_ ويرى غالبية العاملين أهمية أن يتم إشباع احتياج الأطفال إلى المعرفة ، كما جاءت القيم الدينية في مقدمة القيم التي يرون ضرورة أن تتضمنها برامج الأطفال التلفزيونية .

_ معظم العاملين يرون أهمية أن تركز برامج الأطفال التلفزيونية على عدد من الأهداف العامة للبث ، جاء في مقدمتها تنمية معارف الطفل ، وجاء الحديث المباشر وأفلام الرسوم المتحركة في مقدمة الأشكال التي يرون أنها مناسبة لبرامج الأطفال ، وأن اللغة العربية المبسطة هي اللغة المناسبة التي تقدم من خلالها البرامج .

_ تواجه العاملين عدة مشكلات ، جاء في مقدمتها عدم وجود ميزانية مستقلة لبرامج الأطفال ، وعدم وجود وحدة أو قسم مستقل لبرامج الأطفال .

ثالثـــاً : تحليل مضمون عينـــة من برامج الأطفـــال :

_ جاءت برامج الأطفال المنوعة في مقدمة برامج الأطفال التي قدمتها القنوات الفضائية الخليجية ، من حيث التكرار والزمن . واتفقت هذه النتيجة في جميع القنوات بشكل مستقل ، وكانت قناة البحرين في مقدمة القنوات في تنوع أشكال برامج الأطفال المقدمة .

_ جاءت البرامج المحلية في مقدمة البرامج التي قدمتها القنوات الفضائية الخليجية ، من حيث التكرار والزمن . واتفقت هذه النتيجة في جميع القنوات بشكل مستقل ، عدا قناة عمان التي شكلت فيها البرامج الأجنبية غالبية البرامج .

_ جاء المحتوى الاجتماعي في مقدمة محتويات البرامج من حيث التكرار والزمن ، واختلفت القنوات في المحتويات التي تركز عليها بشكل مستقل .

_ جاءت الحاجة إلى المعرفة في مقدمة الاحتياجات الإنسانية التي تسعى البرامج لإشباعها لدى الطفل ، وجاءت الحاجة إلى الحب في المرتبة الثانية ، ثم الحاجة إلى الخيال في المرتبة الثالثة .

_ جاءت القيم الاجتماعية والإنسانية في مقدمة القيم الواردة في برامج الأطفال ، وجاءت القيم المعرفية في المرتبة ، ثم القيم الأخلاقية في المرتبة الثالثة .

_ جاء هدف تنمية معارف الطفل في مقدمة الأهداف الظاهرة من النشر في البرامج ، تلاه هدف غرس قيم معينة ، ثم هدف تسلية الطفل في المرتبة الثالثة .

_ جاءت المقابلة أو الحوار في مقدمة الأشكال والقوالب الفنية المستخدمة في برامج الأطفال على مستوى جميع القنوات الفضائية ، وجاء الحديث المباشر في المرتبة الثانية ، وجاء القالب الغنائي في المرتبة الثالثة ، واختلفت النتيجة من حيث الزمن المخصص لكل شكل أو قالب فني ، وجاء القالب التمثيلي في المرتبة الأولى ، ثم القالب الغنائي في المرتبة الثانية ، وفي المرتبة الثالثة جاء كل من قالب المقابلة أو الحوار وقالب الحديث المباشر .

_ جاءت اللغة العربية المبسطة في مقدمة المستويات اللغوية المستخدمة في برامج الأطفال ، وذلك على مستوى جميع القنوات الفضائية ، وفي المرتبة الثانية جاءت لهجة القطر نفسه ، تلتها اللغة العربية الفصحى في المرتبة الثالثة .

_ وفي الضوابط الإسلامية ومراعاتها في البرامج ، جاء استخدام الآلات الموسيقية في معظم البرامج ، وفي المرتبة الثانية ، جاءت البرامج التي لم تستخدم فيها الموسيقى أو المؤثرات الصوتية والبرامج التي تم فيها استخدام المؤثرات الطبيعية .

_ جاء ظهور المرأة بمشاركة ، في مقدمة مدى مشاركات المرأة ، وفي المرتبة الثانية جاء عدم ظهور المرأة ، وجاء ظهور المرأة بدون مشاركة في المرتبة الثالثة ، وجاءت مشاركة المرأة في التمثيل في مقدمة نوعيات مشاركة المرأة ، وفي المرتبة الثانية جاءت مشاركة المرأة في التقديم ، تلتها مشاركة المرأة في الغناء في المرتبة الثالثة . وجاء ظهور المرأة مختلطة بالرجال ، في مقدم طبيعة مشاركة المرأة ، وفي المرتبة الثانية جاء ظهور المرأة بدون اختلاط الرجال .

_ من النتائج الملاحظة في هذه الدراسة قلة المخالفات اللفظية الواردة في برامج الأطفال ، وبلغ إجمالي المخالفات اللفظية (**18**) مخالفة لفظية في (**181**) برنامجاً قدمتها هذه القنوات للأطفال ، وخلت قناة السعودية من المخالفات اللفظية . وجاءت جميع المخالفات اللفظية في البرامج الأجنبية التي قدمتها هذه القنوات ، وجاءت مخالفة السباب والشتم في مقدمة المخالفات اللفظية ، وفي المرتبة الثانية جاءت مخالفة الاستهزاء بالآخرين ، تلتها مخالفة اللعن في المرتبة الثالثة .

_ كذلك من النتائج الملاحظة في هذه الدراسة قلة المخالفات السلوكية الواردة في البرامج ، وبلغ إجمالي المخالفات السلوكية (**45**) مخالفة سلوكية في (**181**) برنامجاً قدمتها القنوات للأطفال ، وجاءت معظم المخالفات السلوكية في البرامج الأجنبية التي قدمتها هذه القنوات . وجاءت مخالفة الانحناء لتحية الجمهور أو غيره في مقدمة المخالفات السلوكية ، وفي المرتبة الثانية جاءت مخالفة تناول الطعام باليد اليسرى تلتها مخالفة ظهور الأطفال بملابس غير محتشمة في المرتبة الثالثة .

_ قدمت البرامج عينة الدراسة خلال (**1144**) مشهداً داخلياً وخارجياً ، واعتمدت الكثير من البرامج على المشاهد القصيرة ، وجاءت المشاهد الداخلية في مقدمة المشاهد التي اعتمدت عليها البرامج من حيث التكرار والزمن ، وجاءت المشاهد الخارجية في المرتبة الثانية .

_ جاء عدم تحديد الجمهور المخاطب في المقدمة ، وذلك على جميع القنوات وفي المرتبة الثانية جاء الأطفال الحضر .

وبناء على هذه النتائج قدم المؤلف في هذه الدراسات عدداً من التوصيات . وجاء في التوصيات المتعلقة بأقسام وإدارات برامج الأطفال أهمية إنشاء أقسام مستقلة للأطفال في مختلف القنوات الفضائية الخليجية ، ووضع إطار تنظيمي لها وتزويدها بكافة احتياجاتها وتخصيص ميزانية مستقلة لها . وأهمية التعاون بين دول الخليج في كافة مجالات برامج الأطفال ، والتعاون وفتح قنوات للاتصال مع الجهات المعنية بالطفل في المجتمع ، وأهمية تكثيف اهتمام المسئولين في القنوات الفضائية ببرامج الأطفال وتدريب وتطوير العاملين في هذه البرامج ، وإيجاد مجالات تنافس في إنتاج وتقديم برامج الأطفال .

وشملت التوصيات المتعلقة بمحتوى ضرورة زيادة الوقت المخصص لبرامج الأطفال وضرورة الاهتمام بالمحتوى الديني المقدم للطفل والعمل على تقديم برامج تتناسب مع مختلف المراحل العمرية للطفل ، وضرورة تقديم برامج تناسب جماهير معينة من الأطفال في المجتمع ، وأهمية التأكد من خلو برامج الأطفال الأجنبية أو المستوردة ، مما يتعارض مع الدين أو القيم والعادات الخاصة بمجتمعات الخليج ، وضرورة الإعداد الجيد لبرامج الأطفال والعمل على تنسيق وقت عرض برامج الأطفال ، وضرورة عدم تقديم إعلانات داخل برامج الأطفال التلفزيونية واستغلالها تجارياً ، وأهمية التنوع في

محتويات برامج الأطفال والتنوع كذلك في الأشكال أو القوالب التي يتم فيها تقديم محتويات البرامج ، وأهمية الاستفادة من التقنية الحديثة في مجال التقديم والإنتاج .

وشملت التوصيات العلمية ضرورة إجراء المزيد من الدراسات في مجال برامج الأطفال في مختلف الجوانب وأهمية إجراء دراسات ميدانية على الأطفال للتعرف على متابعتهم للبرامج وسلوكهم الاتصالي ، ومن ثم التعرف على تأثير هذه البرامج ومرئياتهم في البرامج المقدمة لهم .

هذا الكتاب ، الذي قامت بنشره مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع بالمدينة المنورة ، يعد إضافة جديدة وهامة في جانب مهم من الدراسات الإعلامية المتعلقة بأطفالنا ورجال ونساء المستقبل ، وهو مرجع جيد لكل المتعاملين مع الطفل ، سواء في مجال الإعلام ، أو مجال التربية والتعليم ، أو الأسرة وغيرها من الجهات التي تتعامل بشكل مباشر مع الطفل للتعرف على طبيعة ما يقدم له من برامج تلفزيونية . كما أن هذا الكتاب كان في الأساس رسالة علمية ، حصل بموجبها المؤلف على درجة الدكتوراه في مجال الإعلام مع مرتبة الشرف الأولى .

المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية
لدولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة

المؤلـــف : د . عبد الخالـــق عبد الله
مراجعـــة : نـــوال عثمـــان الشحـــي
الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي ــ دولة الإمارات العربية المتحدة

يأتي هذا الكتاب ضمن سلسلة دراسات استراتيجية يصدرها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ويستمد الكتاب أهميته من ندرة المصادر المكتوبة حول السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، حيث يستعرض الكتاب تطور السياسة الخارجية للدولة منذ بداية الاستقلال عام 1971م وإلى الوقت الحالـــي .

يقوم الكتاب على فرضية مركزية ، سعى المؤلف في معظم صفحات الكتاب إلى تنفيذها ، وتدور هذه الفرضية حول "أن السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تتأثر بعدة عوامل داخلية ، يأتي في مقدمتها أنها دولة نفطية اتحادية وصغيرة وحديثة الاستقلال" ، وتنبثق من الفرضية الأساسية هذه عدة فرضيات، وتحاول الدراسة الإجابة عن العديد من التساؤلات المتعلقة بالسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، أهمها : كيف تتعامل دولة الإمارات مع النظام السياسي العالمي ؟ وكيف ترتبط بالعالم الخارجي ؟ وكيف تتفاعل مع بيئتها الخليجية والعربية والدولية ؟ وما هي السمات العامة لسياسة الإمارات الخارجية ؟ وهل حققت هذه السياسة أهداف الدولة ؟

وتتمحور الدراسة حول ستة عناوين أساسية ، يسعى الكاتب من خلالها الإجابة على التساؤلات التي سبق طرحها ، وعلى اختبار صحة فرضيته الأساسية والفرضيات الفرعية الأخرى المساندة لها .

أولاً : الإطـــار النظـــري :

يعد هذا الجزء كمدخل للتمهيد لمفهوم السياسة الخارجية ، والذي مر بمراحل ثلاث أساسية ، حيث يتخذ مفهوم السياسة الخارجية ، ومع نهاية القرن العشرين أبعاداً جديدة ومعقدة نتيجة لتداخل العلاقات الرسمية وغير الرسمية ، وبروز مفهوم العولمة ، ويمكن تحديد هدفين أساسيين للسياسة الخارجية للدول ، فكحد أدنى ، فإن هدف الدول في تعاملها الخارجي هو منع أكبر قدر من التأثر الخارجي غير المرغوب فيه وصيانة الاستقلال ، وكحد أقصى لهدف السياسة الخارجية يتمثل في التأثير في سياسات الدول الأخرى وسلوكياتها .

ثانيـــاً : السمات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة :

يركز الكاتب في هذا الجزء على دراسة المتغيرات الأساسية في الفرضية المركزية في الدراسة ، والتي تتمثل في "أن السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تتأثر بعدة عوامل داخلية ، يأتي في مقدمتها أنها دولة نفطية اتحادية وصغيرة وحديثة الاستقلال" ، حيث يبحث الكاتب في عوامل الفرضية ويدرجها تحت السمات الأربع كالتالي :

(أ) حداثة الدولة : **تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الحديثة الاستقلال ، والقليلة الخبرة في مجال العمل السياسي الخارجي ، وعلى الرغم من افتقار الدولة في بداية الاستقلال إلى المؤسسات التي تدير شؤونها الخارجية ، وتنظم عملها الدبلوماسي ، فإنها لم تنعزل عن العالم الخارجي ، بل اتبعت سياسة الانفتاح الإيجابي ، حيث كان هدف الدولة المركزي خارجياً بعد (150) سنة من الاستعمار هو الحفاظ على استقلال الدولة وصيانته ، أما داخلياً ، فالهدف الأساسي كان بناء مؤسسات الدولة الحديثة .**

(ب) الشكل الاتحادي للدولة : **إن الخصوصية الاتحادية للدولة تؤثر بشكل كبير في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية التي تصبح أكثر تعقيداً نتيجة لما تتمتع به الكيانات المحلية من استقلال نسبي في الشأنين الداخلي والخارجي ، وعند النظر إلى دستور دولة الإمارات العربية المتحدة يلاحظ أنه جعل سلطات الدولة الاتحادية كاملة إن لم تكن مطلقة في الشئون الخارجية ، حيث تصل صلاحيات الدولة الاتحادية حد سلطات الدولة الوحدوية في مجال التعامل مع العالم الخارجي ، فهي وحدها ودون منازع المعنية بتدبير الاتصال وصنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالعالم الخارجي عبر مؤسسات السياسة الخارجية الاتحادية ، وهي وحدها التي تحتكر صلاحيات عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والتعاملات الدبلوماسية .**

(ج) دولة الإمارات ، دولة صغيـــرة : **تؤكد جميع المؤشرات السكانية والجغرافية والفنية الحيوية إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تقع ضمن عداد الدول الصغيرة ، وبالتالي فإن الدولة وعلى الرغم من صغرها استطاعت أن تؤدي أدواراً سياسية ودبلوماسية متنوعة ، حيث أصبح للدولة حضور ونشاط متميز في الهيئات والمنظمات العالمية المختلفة ، وأقامت علاقات دبلوماسية واسعة مع دول العالم جميعاً ، حيث ترتبط حاليـــاً مع (140) دولة .**

(د) دولـــة نفطيـــة : **تمتلك الدولة احتياطات نفطية ضخمة ، تقارب الـــ (100) مليار برميل من النفط الخام ، أي حوالي (10٪) من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي ، وتحتل الدولة المركز الخامس كأكبر دولة مصدرة للنفط ، والمركز الثامن كأكبر دولة منتجة للنفط الخام في العالم ، لقد استغلت الدولة جزءاً من الفائض النفطي كأداة من أدوات السياسة الخارجية ، باتباع سياسة التمويل ، حيث خصصت خلال السبعينات ، والنصف الأول من الثمانينيات ما لا يقل عن (25٪) من إجمالي دخلها القومي للمعونات الخارجية .**

ثالثـــاً : دولة الإمارات العربية المتحدة والكل الخليجـــي :

يبحث الكاتب في هذا الجزء تأثير منطقة الخليج العربي على سلوك السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، باعتبارها خط الاحتكاك الأول من حيث التأثير والتأثر والاستجابات والمبادرات الدولية ، وأن أكثر ما يميز منطقة الخليج العربي أنها منطقة مليئة بالتوترات والصراعات والحروب ، وبأنها منطقة غنية بالنفط ، حيث تضم دول المنطقة حوالي (70٪) من النفط العالمي الذي تم اكتشافه حتى الوقت الحالي ، وعلى الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتأثر بسياسات ومواقف جميع الدول في المنطقة ، فإن لكل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وإيران الأهمية الكبرى بالنسبة إلى سياستها الخارجية .

رابعـــاً : دولة الإمارات العربية المتحدة والكل العربـــي :

يتناول الكاتب في هذا الفصل تأثير الانتماء الإماراتي إلى البيئة العربية على سياستها الخارجية تجاه هذه المنطقة ، حيث اتبعت الدولة في علاقاتها وارتباطها مع المنطقة العربية سياسة خارجية نشطة ومعتدلة ومتوازنة ، بعيداً عن الخلافات العربية ، لذلك حظيت بالقبول سياسياً مع كل الأطراف العربية ، كما اتخذت أسلوب المبادرات في سياستها الخارجية .

خامســـاً : دولة الإمارات العربية المتحدة والكل العالمـــي :

يبحث الكاتب في هذا الفصل سياسة الإمارات الخارجية مع بقية دول العالم في المجتمع الدولي ، حيث تعد الدولة من أكثر الدول الخليجية انفتاحاً على العالم الخارجي ومرتبطة بشبكة واسعة من العلاقات والروابط الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية والاستراتيجية مع العديد من دول العالم .

ويمكن القول بأن هناك ثلاث دول لها علاقات خاصة ومتميزة ومكثفة ، وتستأثر بالاهتمام الأكبر من قبل صانع القرار السياسي الخارجي في الدولة ، هي : بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية .

ويلخص الكاتب في الخاتمة أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ، وهي : أن دولة الإمارات العربية المتحدة اتبعت في العموم سياسة خارجية نشطة ومنفتحة تمزج بين المبادرات والاستجابات في تعاملها مع التطورات والمستجدات الخارجية .

يوميـــات مجلـــس التعـــاون

يوميـــات مجلـــس التعـــاون

إعداد : محمـــد عقيـــل المجـــلاد

الشئون الإعلامية ـــ الأمانة العامة

شهـــر ينايـــر 2004

3 / 1 اجتمع معالي/ عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مكتبه بالأمانة العامة في الرياض مع معالي السيد / جان عبيد وزير خارجية الجمهورية اللبنانية. تم خلال الاجتماع استعراض العلاقات التاريخية والأخوية في شتى الميادين المختلفة الاقتصادية والثقافية والتعليمية.

: عقد في دولة الكويت الاجتماع السادس عشر للجنة وكلاء ورؤساء الأجهزة الإحصائية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية, ناقش الاجتماع الذي استمر يومين ما توصلت إلية اللجان وفرق العمل المنبثقة عن هذه اللجنة من توصيـــات بشان خطوات ومراحل تطبيق نظام الحسابات القومية بالدول الأعضاء في المجلس .

5 / 1 عقد في العاصمة القطرية الدوحة الاجتماع السادس والخمسين لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقال معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في تصريح له بأن جدول أعمال الاجتماع يتضمن العديد من المواضيع الهامة وخاصة تلك التي تمس المواطن بدول مجلس التعاون وتحرص على تقديم الخدمات الصحية المتطورة كالأدوية والتجهيزات الطبية وخاصة ما يتعلق منها بالشراء الموحد للمستحضرات الصيدلانية والتوعية والإعلام الصحي.

كما أشاد معاليه بالاهتمام الخاص الذي يوليه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالجانب الصحي والحرص الدائم على الرقي بمستوى الرعاية الصحية بين دول المجلس وبما يخدم شعوبه وتوفير البيئة الصحية المناسبة على كافة المستويات.

: عقد الاجتماع الحادي عشر لأصحاب السعادة كبار مسئولي البلديات في دول المجلس وذلك في العاصمة القطرية الدوحة . حيث ناقش الاجتماع العديد من الموضوعات المتعلقة بالعمل البلدي المشترك في دول المجلس والتي من أهمها أهداف العمل البلدي المشترك بين دول المجلس ومتابعة سير ورش العمل الحرة التي تقدمها الوحدات البلدية ، وإنشاء قاعدة للمعلومات البلدية ودراسة نظم معالجة مياه الصرف الصحي.

: عقد في دولة الكويت الاجتماع التاسع عشر للجنة وكلاء وزارات وأجهزة التخطيط والتنمية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقال سعادة / محمد بن عبيد المزروعي الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بمجلس التعاون ان الوكلاء ناقشوا ما توصلت إليه اللجان وفرق العمل المنبثقة عن هذه اللجنة من توصيات بشأن دراسة موضوع البطالة بالدول الأعضاء في المجلس وكيفية معالجتها.

1 / 6 عقد في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الاجتماع الرابع عشر لهيئة جائزة مجلس التعاون لأفضل الأعمال البيئية ، حيث تم خلال هذا الاجتماع إجراء التعديلات اللازمة على لائحة الجائزة وذلك تنفيذا لقرار الاجتماع الثامن للوزراء المسئولين عن شئون البيئة الذي عقد بدولة الكويت.

1 / 7 افتتح في العاصمة القطرية الدوحة الاجتماع الثامن لأصحاب السمو والمعالي الوزراء المعنيين بشئون البلديات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي الكلمة التي ألقاها معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في افتتاح الاجتماع شكر أصحاب السمو والمعالي الوزراء والحضور وأشاد معاليه بجهود دولة قطر في التطور الملحوظ الذي طال المرافق والخدمات والبنى الأساسية التي تشكل رمزا سياحيا للزائر والمقيم ، كما أشاد معاليه أيضا بجهود دول المجلس الحثيثة على المستوى الوطني والإقليمي لتضمين الأبعاد البلدية في الاستراتيجيات التنموية بغية الوصول إلى إستراتيجية إقليمية متكاملة تهتم بشئون المجال البلدي في المنطقة .

1 / 10 أكد معالي /عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في كلمته التي ألقاها في الاجتماع التاسع عشر لرؤساء اللجان الاولمبية بدول المجلس أن النجاح الذي حققته دول مجلس التعاون في المجال الرياضي يعكس العهد الزاهر والنهضة الشاملة التي تعيشها دول المجلس في ظل توجيهات ورعاية أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس وما رسموه لمسيرة العمل الرياضي المشترك بدول المجلس واعتزاز أبناء دول المجلس بالنشاطات التي تقام تحت مظلته ونجاح تجربته في التشاور والتنسيق.

1 / 11 اختتم معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية زيارته إلى العاصمة الإيرانية طهران والتي التقى خلالها بالرئيس الإيراني محمد سيد خاتمي والدكتور كمال خرازي وزير الخارجية وكلا من وزير الإسكان وبناء المدن علي زادة ، ووزير المالية في جمهورية إيران الإسلامية

.

وقال معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لدى عودته من طهران أن الزيارة التي قام بها مع وزير المالية الكويتي الأستاذ/ محمد النوري تأتي بناء على توجيهات من قادة دول المجلس للتعبير عن وقوف دول المجلس مع إيران في مواجهة كارثة الزلزال الذي ضرب مدينة بآم .

: عقد في دولة الكويت الاجتماع التاسع عشر لوزراء الشباب والرياضة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأشاد معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإنجازات التي تحققت في مجال الشباب والرياضة بدول المجلس والذي كان آخرها النجاح الكبير لدورة كأس الخليج العربي في دول الكويت مؤكدا أن هذه النجاحات جاءت تتويجا لتوجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في هذا المجال والدعم السخي الذي يلقاه قطاع الشباب والرياضة من قبل حكومات دول المجلس .

12 / 1 نظمت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حلقة علمية في مجال نظم الإدارة البيئية في مقر الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، وذلك بالتعاون والتنسيق مع كل الأجهزة المعنية بالبيئة في الدول الأعضاء وهيئـــة المواصفات والمقاييس بدول الخليج العربية وبرنامج الأمم المتحـــدة للبيئـــة (المكتب الإقليمي لغرب أسيا) بتمويل من الغرفة التجارية الصناعية بالرياض .

: اختتم بمقر الأمانة العامة بمجلس التعاون اجتماع رؤساء صناديق التنمية الوطنية وممثلي وزارات المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . وقد ناقش الاجتماع الجوانب الفنية وآلية تنفيذ المساهمة التي أقرتها لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها الثالث والستين (الطارئ) الذي عقد في الرياض وذلك من أجل المشاركة في تمويل إعادة إعمار بعض المناطق المتضررة من الزلزال المدمر الذي تعرضت له جمهورية إيران الإسلامية .

14 / 1 اجتمع معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمكتبه بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون في الرياض مع السيد / عبد الكريم السمار سفير المملكة المغربية لدى المملكة العربية السعودية وتم خلال الاجتماع استعراض العلاقات التي تربط دول المجلس والمغرب وسبل تعزيزها وتطويرها في شتى المجالات وخاصة فيما يتعلق بالمجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين دول المجلس والمغرب .

: اجتمع معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمكتبه بمقر الأمانة العامة في الرياض مع السيد / عبد العزيز ميرزا سفير جمهورية باكستان الإسلامية لدى المملكة العربية السعودية وقام سعادة السفير الباكستاني خلال الاجتماع بتسليم معالي الأمين العام رسالة خطية من معالي وزير الخارجية الباكستاني تتعلق بسبل دعم وتعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين دول المجلس وجمهورية باكستان الإسلامية الصديقة ، كما تم خلال الاجتماع استعراض مجالات التعاون القائمة بين دول المجلس وباكستان والسبل الكفيلة بدعمها وتطويرها إضافة إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك.

20 / 1 اجتمع معالي /عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمكتبه بمقر الأمانة العامة مع سعادة السيد / كونر ميرفي سفير جمهورية ايرلندا لدى المملكة العربية السعودية حيث

جرى خلال المقابلة استعراض العلاقات التي تربط دول المجلس وايرلندا في شتى المجالات خاصة في الجوانب الاقتصادية.

21 / 1 اجتمع معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمكتب معاليه بمقر الأمانة العامة للمجلس مع كل من السيد / قفطان المجالي سفير المملكة الأردنية الهاشمية والدكتور / احمد نظام الدين سفير الجمهورية العربية السورية ، لدى المملكة العربية السعودية كل على حدة وتم خلال الاجتماع بحث العلاقات التي تربط دول المجلس وكل من المملكة الأردنية الهاشمية ، والجمهورية العربية السورية وسبل تعزيزها وتطويرها .

: اجتمع معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمكتب معاليه بمقر الأمانة العامة للمجلس مع سعادة السفير/ السيد كمال الدين احمد سفير جمهورية الهند لدى المملكة العربية السعودية حيث جرى خلال المقابلة استعراض العلاقات التي تربط دول المجلس والهند في شتى المجالات.

: شجبت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الغارات الجوية التي شنتها الطائرات الحربية الإسرائيلية بالصواريخ جاء ذلك في بيان صحفي صادر عن الأمانة العامة بالرياض.

24 / 1 اجتمع معالي الشيخ / د. صالح بن عبد الله بن حميد ، رئيس مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية في مكتبة ، في مجلس الشورى مع معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية . وجرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية وبحث مجالات التعاون بين الأمانة العامة لمجلس التعاون ومجلس الشورى.

25 / 1 اجتمع معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مكتبه بمقر الأمانة العامة في الرياض مع معالي السيد / الحبيب بن يحيى وزير الشئون الخارجية التونسي وقد رحب معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في بداية المؤتمر الصحفي الذي تلا الاجتماع بمعالي الوزير التونسي ، مؤكدا على أن العلاقات بين دول مجلس التعاون مجتمعة والجمهورية التونسية لا تحتاج إلى تأكيد حيث أنها قوية ومعززة بفضل حكمة قيادات دول المجلس حفظهم الله والقيادة التونسية ممثلة في فخامة الرئيس / زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية الشقيقة.

: بدأ بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض الاجتماع التاسع عشر للجنة الثقافية العامة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحضور مدراء إدارات الثقافة بالدول الأعضاء وناقش الاجتماع عدداً من الموضوعات ، من أهمها : مشروع إعداد دراسة متكاملة لمجمل نشاط العمل الثقافي المشترك في دول المجلس ، وآلية تطوير وسائل تنفيذ هذا العمل في الدول الأعضاء كما تم دراسة المقترح المقدم من دولة الكويت بشأن تنظيم الموسم الثقافي والفني السنوي لدول المجلس.

شهـــر فبرايـــر 2004

10 / 2 اجتمع معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمكتب معاليه بمقر الأمانة العامة للمجلس مع سعادة السفير الدكتور/ دان ميهاي بارليبا ، سفير جمهورية رومانيا لدى المملكة العربية السعودية .جرى خلال المقابلة استعراض العلاقات التي تربط دول المجلس ورومانيا في شتى المجالات ولاسيما في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري كما تناول الحديث بحث آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

11 / 2 اشاد معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالمرسوم الصادر من سلطنة عمان والخاص بتنظيم تملك مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للعقار في الدول الأعضاء بتاريخ **2004/2/11** ، وأوضح معاليه بأن المرسوم السلطاني يعتبر خطوة من الخطوات التي تسهم في تدعيم مسيرة العمل المشترك بين دول المجلس وخاصة في المجال الاقتصادي وقيام السوق الخليجية المشتركة .

: اجتمع معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مكتب معاليه بمقر الأمانة العامة للمجلس مع سعادة الدكتور/ سعيد المليص المدير العام لمكتب التربية العربي لدول الخليج. جرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات بين الأمانة العامة لمجلس التعاون ومكتب التربية العربي لدول الخليج وبحث مسيرة العمل التربوي المشترك بين دول المجلس.

: اجتمع معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مكتبه بمقر الأمانة العامة بالرياض سعادة الدكتور/ مصطفى عمر الممثل الإقليمي للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين وتم خلال الاجتماع استعراض أوجه التعاون بين الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين والسبل الكفيلة بتدعيم هذا التعاون.

28 / 2 بدأ بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدورة التسعين للمجلس الوزاري (وزراء الخارجية) بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد ألقى معالي / محمد أبو الحسن وزير الإعلام بدولة الكويت رئيس الاجتماع كلمة رحب فيها بالمشاركين وقال بأن هذا الاجتماع له أهمية خاصة لكونه يناقش مستقبل الوضع العربي الذي طالما سعينا إلى تطويره وتقدمه ليواكب مجريات المتغيرات الإقليمية والدولية .

شهـــر مـــارس 2004

3 / 3 أدانت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الهجمات الإرهابية التي وقعت في بغداد وكربلاء ووصفتها بأنها أعمال آثمة وشنيعة استهدفت المدنيين والأبرياء. وأكدت الأمانة العامـــة رفضهـــا التام لكافة الأعمال الإرهابية أيا كان مصدرها ودوافعها. جاء ذلك في بيان صادر من الأمانة العامة بالرياض .

: اختتم في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض الاجتماع الأول لمجلس إدارة هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحضور أصحاب المعالي الوزراء المعنيين بالتقييس بدول المجلس .

3 / 8 أشاد معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية باهتمام دولة قطر بإقامة مهرجان الدوحة الثقافي الثالث وما يشكله من تظاهرة عالمية مشرقة وبنائة يعكس الحرص الأكيد على اهتمام حضرة صاحب السمو الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر بالثقافة والتراث والتفاعل الحضاري بين شعوب دول العالم .

: اختتمت بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مدينة الرياض جولة المفاوضات التجارية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية لبنان ، تناول الاجتماع موضوع إنشاء منطقة تجارة حرة بين الطرفين.

3 / 9 رحبت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بتوقيع مجلس الحكم الانتقالي العراقي على قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ووصفتها بالخطوة العملية المهمة لقيام حكومة عراقية مستقلة وعودة السيادة والاستقلال للعراق الشقيق. وجددت الأمانة العامة لمجلس التعاون تعاطف وتضامن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التام مع الشعب العراقي الشقيق.

: اختتم بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماع اللجنة الفنية لمناقشة النظام (القانون) الاسترشادي الموحد لمزاولة مهنة مراجعة الحسابات بدول المجلس. تم خلال الاجتماع مراجعة التجربة العملية خلال فترات الاسترشاد بالنظام (القانون) والتطورات الاقتصادية العالمية التي طرأت وخاصة أنظمة منظمة التجارة العالمية .

3 / 13 أجرى معالي /عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية اتصالا هاتفيا بسعادة سفير مملكة أسبانيا لدى المملكة العربية السعودية وعبر عن تعازيه وتعازي منسوبي الأمانة العامة لمجلس التعاون إلى مملكة أسبانيا حكومة وشعبا لضحايا الأعمال الإرهابية التي وقعت في مدريد وراح ضحيتها العشرات من القتلى والجرحى.

: اجتمع معالي/ عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمكتبه بمقر الأمانة العامة مع معالي النائب ستيف براكس رئيس حكومة ولاية فكتوريا الاسترالية.تم خلال الاجتماع استعراض العلاقات التي تربط دول المجلس واستراليا في شتى المجالات وخاصة علاقاتها بولاية فكتوريا ، وبحث السبل الكفيلة وتعزيزها وتطويرها ، وتفعيلها بما يخدم المصلحة المشتركة.

: اجتمع معالي/ عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمكتبه بمقر الأمانة العامة بالرياض مع سعادة السيد / برنا رد بوليني سفير فرنسا لدى المملكة العربية السعودية جرى خلال المقابلة استعراض العلاقات التي تربط دول المجلس وفرنسا في شتى المجالات ، وبحث السبل الكفيلة وتعزيزها وتطويرها بما يخدم مصلحة الجانبين خاصة في الجوانب الاقتصادية وآخر المستجدات على الساحة الدولية .

: اجتمع معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمكتبه بمقر الأمانة العامة بسعادة السيد / ليونيد قوريانوف ، سفير أوكرانيا لدى المملكة العربية السعودية. جرى خلال المقابلة استعراض العلاقات التي تربط دول المجلس وأوكرانيا في شتى المجالات ، وبحث السبل الكفيلة وتعزيزها وتطويرها بما يخدم مصلحة الجانبين خاصة في الجوانب الاقتصادية ، كما تطرق الحديث خلال المقابلة إلى المستجدات على الساحة الدولية .

14 / 3 استقبل معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمكتبه بمقر الأمانة العامة للمجلس بالرياض اللواء الركن/ فيصل بن خليفة الظاهري قائد قوات درع الجزيرة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . وتم خلال المقابلة استعراض مسيرة العمل المشترك في المجال الدفاعي بين دول مجلس التعاون ، إضافة إلى المواضيع المتعلقة بتطوير قوات درع الجزيرة والسبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها.

: اجتمع معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمكتبه بمقر الأمانة العامة سعادة السيد / وو تشو نمو ا ، سفير جمهورية الصين الشعبية لدى المملكة العربية السعودية. حيث جرى خلال المقابلة استعراض العلاقات التي تربط دول المجلس بجمهورية الصين الشعبية في شتى المجالات ، وبحث السبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها بما يخدم مصلحة الجانبين خاصة في الجوانب الاقتصادية ، كما تطرق الحديث خلال المقابلة إلى آخر المستجدات على الساحة الدولية.

: بدأت بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض ورشة عمل لمناقشة ورقة استرشادية بشأن مواصفات الرسائل الكترونية المستخدمة في نظم المدفوعات بدول المجلس ، تأتي هذه الورشة في إطار التنسيق والتعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بالدول الأعضاء .

15 / 3 استقبل فخامة الرئيس السوري الدكتور/ بشـــار الأســـد رئيس الجمهورية العربيـــة السوريـــة في دمشق معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يقوم بزيارة رسمية إلى سوريا بدعوة من الحكومة السورية. وقال معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية أنه بحث مع فخامة الرئيس الدكتور بشار الأسد تطورات الأوضاع في المنطقة لاسيما في الأراضي العربية المحتلة وفي العراق إضافة إلى تعزيز علاقات التعاون الاقتصادية والتجارية والاستثمارية وإمكانية تعزيزها بين سوريا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

: اجتمع معالي/ عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دمشق مع معالي الدكتور/ غسان الرفاعي وزير الاقتصاد والتجارة بالجمهورية العربية السورية . ونوه معالي الأمين العام لمجلس التعاون في تصريح له بعد الاجتماع بالروح الأخوية التي سادت الاجتماع ، مما كان له الأثر الطيب في التوصل إلى النتائج المرجوة من الاجتماع والتي تعزز التعاون في المجالات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون والجمهورية العربية السورية ، خاصة فيما يتعلق بالتبادل التجاري والاستثماري .

16 / 3 استقبل معالي المهندس/ محمد ناجي عطري ، رئيس مجلس الوزراء بالجمهورية العربية السورية في دمشق معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يزور دمشق . وأدلى معالي الأمين العام لمجلس التعاون بتصريح بعد المقابلة جاء فيه بأنه استعرض مع رئيس

مجلس الوزراء العلاقات المتميزة التي تربط دول مجلس التعاون والجمهورية العربية السورية في كافة المجالات ، والسبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها ، إضافة إلى آخر التطورات في المنطقة خاصة ما تشهده الأراضي العربية المحتلة ، ومستجدات الأوضاع في العراق ومسيرة السلام في الشرق الأوسط.

: اجتمع معالي السيد / فاروق الشرع ــ وزير الخارجية بالجمهورية العربية السورية في دمشق ــ مع معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يزور سوريا . وأدلى معالي الأمين العام لمجلس التعاون بتصريح بعد الاجتماع ، بأنه بحث مع وزير الخارجية السوري العديد من المواضيع التي تهم دول المجلس والجمهورية العربية السورية وفي مقدمتها آخر التطورات التي تشهدها الأراضي العربية المحتلة ومستجدات الأوضاع في العراق ومسيرة السلام في الشرق الأوسط .

20 / 3 عقد بدولة الكويت الاجتماع الرابع عشر للجنة النظم والسياسات الزراعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . وناقشت اللجنة خلال الاجتماع عددا من الموضوعات المتعلقة بالتعاون الزراعي بين دول المجلس من بينها مسودة نظام (قانون) المبيدات ومسودة نظام (قانون) البذور والتقاوي والشتلات ومسودة نظام (قانون) الأسمدة والمحسنات الزراعية ومشروع تطوير قدرات الحجر الزراعي. كما ناقشت اللجنة موضوع المنتجات الزراعية المعدلة وراثيا على ضوء المذكرة المقدمة من دولة قطر ، ومذكرة دولة الكويت حول تعزيز علاقات التعاون في مجال التخضير والزراعة التجميلية .

: عقد بمقر الأمانة العامة للمجلس الاجتماع الأول للجنة وكلاء دواوين المحاسبة والمراقبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ناقش الاجتماع عددا من الموضوعات المتعلقة بدووين المحاسبة والمراقبة بدول المجلس من بينها أوراق عمل فنية تتعلق بالرقابة على الأداء ، والتنسيق بين الدواوين للمراجعة وتفعيل أداء التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة للرقابة ، ومراجعة مشروع قواعد الرقابة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة .

21 / 3 التقى فخامة الرئيس الدكتور ألكسندر كفاشنيفسكي رئيس جمهورية بولندا في مقر اقامته في قصر المؤتمرات بالرياض معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية . عقب اللقاء أكد معالي الأمين العام على أهمية اللقاءات بين دول المجلس وجمهورية بولندا ودورها الفعال في تطوير وتعزيز العلاقات القائمة بين الجانبين والتي تدفع بعلاقات الصداقة والتعاون إلى آفاق أرحب لما فيه مصلحة كل من دول المجلس وبولندا الصديقة .

: بمناسبة إقامة الأسبوع الخليجي السادس للمياه والذي أقيم بدولة الكويت وتزامن الاحتفال بيوم المياه العالمي وجه معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية كلمة أكد فيها على أهمية المحافظة على هذه الثروة الغالية لجميع المواطنين والمقيمين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

22 / 3 بدأت بمملكة البحرين ندوة الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد ألقى معالي عبد الرحمن بن حمد العطية كلمة في افتتاح هذه الندوة تناول فيها أن مقومات البيئة وجمالها ونقاؤها ميراث حضاري حافظ عليه الآباء والأجداد على امتداد العصور فيجب أن نسلمه إلى أبنائنا أكثر ازدهارا وإشراقا.

: استنكرت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بشدة اغتيال الشيخ احمد ياسين وعدد من مرافقيه في قطاع غزة من قبل القوات الإسرائيلية. وعبر البيان الصادر من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عن تعازيه الحارة للقيادة والشعب الفلسطيني عامة ، وأسر الضحايا خاصة ، داعيا في الوقت ذاته الفلسطينيين إلى توحيد صفوفهم وتفويت الفرصة أمام المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى ضرب الوحدة الوطنية الفلسطينية من خلال اغتيال واحد من أبرز رموز هذه الوحدة .

: عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الاجتماع الأول للجنة القيمة الجمركية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . ناقش الاجتماع موضوع تشكيل لجنة دائمة للقيمة الجمركية في إطار دول مجلس التعاون ، كما نظر الاجتماع في طلب دولة الكويت الداعي إلى مناقشة موضوع اختلاف كشوفات تثمين وسائط النقل عند ترسيمها بالدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

: عقد في دولة الكويت الاجتماع الثاني عشر للجنة الدائمة للثروة الحيوانية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . ناقش الاجتماع تحديد المدة اللازمة لحجر الحيوانات الحية المستوردة إلى الدول الأعضاء ، إضافة إلى المستجدات حول رفع الحظر أو الاستمرار فيه على استيراد الأبقار بسبب جنون البقر ، كما ناقش الاجتماع المذكرة المقدمة من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون بشأن الرسوم على الخدمات المقدمة في المحاجر البيطرية .

23 / 3 استقبل معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مكتبه بمقر الأمانة العامة بالرياض سعادة الدكتور راشد احمد بن فهد المهيري أمين عام هيئة التقييس بدول مجلس التعاون. تم خلال المقابلة استعراض أوجه التعاون بين الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وهيئة التقييس بدول المجلس وسبل تطوير العمل المشترك بين الدول الأعضاء في مجال التقييس ، كما اطلع أمين عام هيئة التقييس معالي الأمين العام لمجلس التعاون على سير العمل والخطط المستقبلية للهيئة.

: عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الاجتماع الثاني للجنة التشغيل والشبكات في مجال الاتصالات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ناقشت اللجنة عددا من الموضوعات المتعلقة بالتشغيل والشبكات في مجال الاتصالات من بينها خطط تمرير الحركة بين الدول الأعضاء وتطوير وتحديث أدلة توضيح كفاءة الشبكات وتبادل الأساليب التشغيلية والتوصيل البيني ووسائط الربط بين دول المجلس وتواؤم وتكامل المشروعات والشبكات وجودة خدمات الاتصالات الإقليمية والدولية .

24 / 3 قام معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بتقديم تعازيه وتعازي منسوبي الأمانة العامة لمجلس التعاون في الشهيد الشيخ احمد ياسين ، لسعادة السفير الفلسطيني لدى المملكة العربية السعودية وذلك لدى زيارة معاليه لمقر سفارة دولة فلسطين في الرياض . وقال معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في تصريح له أن غياب الشيخ احمد ياسين الذي كان أحد رموز الوحدة الوطنية الفلسطينية ، يعد خسارة فادحة للجميع .

28 / 3 أشاد معالي/ عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالنجاح الذي حققتة اللجنة الدائمة لتدريب العاملين بدواوين المراقبة والمحاسبة في دول مجلس التعاون ، بالحصول على

اعتماد مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) للبرنامج التدريبي الذي ستقيمه هذه اللجنة بعنوان (تصميم وإعداد البرامج التدريبية وتقنيات التدريب) وذلك لأعداد مدربين من بين الفنيين العاملين بهذة الدواوين.

29 / 3 عقدت لجنة مسئولي سلطات الموانئ بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعها الثالث عشر وذلك بدولة الكويت حيث ناقش الاجتماع العديد من المواضيع ومنها مذكرة التفاهم الخاصة بالتفتيش والرقابة على السفن في موانئ دول مجلس التعاون وتقييم الشروط الموحدة لسلامة السفن التي لا تخضع للمعاهدات البحرية الدولية.

شهـــر أبريـــل 2004

3 / 4 أعرب معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عن استنكاره للممارسات التعسفية الإسرائيلية والتهديدات الخطيرة والمتفاقمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة جراء الانتهاكات الإسرائيلية في باحات المسجد الأقصى ، جاء ذلك في بيان صادر من الأمانة العامة .

4 / 4 استقبل معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمكتب معاليه بمقر الأمانة العامة سعادة السيد / كونورميرفي سفير جمهورية ايرلندا لدى المملكة العربية السعودية والذي تتولى دولته الرئاسة الحالية للاتحاد الأوروبي . تم خلال المقابلة بحث الزيارة المرتقبة لوفد مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي سيشارك فيه معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى بروكسل لمقابلة عدد من المسئولين في المفوضية الأوروبية بهدف بحث العوائق التي تعترض المفاوضات بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي لإقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين .

: استقبل معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمكتب معاليه بمقر الامانة العامة لمجلس التعاون السفير النمساوي لدى المملكة العربية السعودية ، تم خلال المقابلة بحث سبل تطوير وتعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون وجمهورية النمسا في كافة المجالات، خاصة ما يتعلق بالمجالات الاقتصادية كالاستثمار والتبادل التجاري ، اضافة إلى سبل تعزيز علاقات التعاون بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي لما فيه مصلحة الجانبين.

: بدأ بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الاجتماع الأول للجنة مدراء إدارات التخطيط بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ناقش الاجتماع العديد من الموضوعات المتعلقة بالتخطيط من بينها إعداد تقارير عن مسيرة التخطيط في الدول الأعضاء وتقييم خطط التنمية السنوية وتقييم البرنامج الاستثماري الحكومي السنوي من حيث حجم البرنامج وشموليته للقطاعات والإنجاز السنوي للبرنامج والإنجازات الكمية للخطط وقياس أثر البرنامج الاستثماري على مسيرة التنمية في الدول الأعضاء ودوره في دفع وتحفيز القطاع الخاص بالإضافة إلى موضوع مصادر تمويل الخطط .

: عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماع للجنة الفنية المتخصصة لدراسة سبل مكافحة الجرائم الإلكترونية (الانترنت) ، كما تم استعراض الأوراق المقدمة من الأمانة العامة للمجلس ومن دولة الكويت ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة حول هذه الجرائم الإلكترونية.

4 / 6 عقد بالعاصمة القطرية الدوحة الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية لتشريع وتنظيم الاتصالات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . ناقشت اللجنة خلال اجتماعها عددا من الموضوعات من بينها التوصيات المرفوعة من اجتماع لجنة التشريعات والسياسات العامة للاتصالات والتوصيات المرفوعة من اللجنة الفنية للمكتب الفني للاتصالات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

: عقد بدولة الكويت الاجتماع السابع والعشرين للجنة مدراء التسويق بشركات البترول الوطنية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وناقش الاجتماع العديد من الموضوعات المتعلقة بتسويق المنتجات البترولية المكررة ومنها أسواق غاز البترول المسال .

4 / 7 أعرب معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عن أسفه للأحداث الدامية الجارية في العراق التي راح ضحيتها أرواح بريئة من جراء تلك الأحداث . وناشد الأمين العام كافة الأطراف المعنية بشأن العراق بالوقوف الفوري لإعمال العنف المتصاعدة ، تمهيدا لعودة الحياة الطبيعية ، ورفع الحصار عن المدن العراقية ، واتخاذ إجراءات سريعة على أرض الواقع لتجنيب الشعب العراقي المزيد من إراقة الدماء ، جاء ذلك في بيان صادر عن الأمانة العامة .

: قال معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن الاجتماع السادس والثلاثين لمحافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون الذي عقد بدولة الكويت ناقش آخر التطورات النقدية والمالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأوضح معالي الأمين العام في تصريح له أن الاجتماع تناول الخطوات التي تم اتخاذها من قبل اللجنة الفنية للاتحاد النقدي لتنفيذ قرار المجلس الأعلى حول البرنامج الزمني للاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة لدول مجلس التعاون وما ينبغي عمله من إجراءات للوصول إلى عملة موحدة بحلول **2010** م .

4 / 11 عقد بالعاصمة البحرينية المنامة الاجتماع الحادي عشر للجنة مسئولي التعليم الفني والتدريب المهني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . ناقش الاجتماع العديد من الموضوعات المتعلقة بالتعليم الفني والتدريب المهني من بينها مذكرات الأمانة العامة للمجلس المشتملة على جهود دول المجلس في مجال التوجيه والإرشاد المهني .

4 / 12 عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الاجتماع الخامس للجنة تقنيات المعلومات وخدمات الاتصالات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . ناقش الاجتماع العديد من الموضوعات المتعلقة بتقنية المعلومات وخدمات الاتصالات ، وما يحقق الانسجام التقني بين خدمات وتطبيقات الاتصالات الثابتة والمتنقلة بدول المجلس وخاصة ما يتعلق باستعلامات الدليل والتجوال الدولي وخدمة التجوال الدولي لخدمة الراديو(GPRS) ، وخدمة البطاقات المسبقة الدفع.

4 / 13 أنهت لجنة دراسة تقييم مسيرة مجلس التعاون اجتماعها الثاني في مسقط بسلطنة عمان ، قررت اللجنة في ختام اجتماعها أن تبدأ بتقييم المحور الاقتصادي لمسيرة مجلس التعاون وأن يشمل ذلك الجوانب التنظيمية والهيكلية المرتبطة به وأن تكون مرجعيتها في هذا الشأن ما تضمنه النظام الأساسي لمجلس التعاون.

: عقد بدولة الكويت الاجتماع الخامس للوكلاء المسئولين عن الآثار والمتاحف بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . ناقش الاجتماع عددا من الموضوعات المتعلقة بالآثار والمتاحف من بينها موضوع المسح الآثاري والتنقيب والدورات التدريبية والندوات ودليل المتخصصين العاملين في مجال الآثار والمتاحف وموقع إدارات الآثار والمتاحف على شبكة المعلومات العالمية وزيارات المختصين في مجال الآثار والمتاحف .

: عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الاجتماع الأول لفريق عمل البيئة الحضرية (الطرق والصرف الصحي) بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . ناقش الاجتماع العديد من الموضوعات المتعلقة بالطرق والصرف الصحي من الناحية البيئية ، وكذلك العمل على جمع المعلومات والمواصفات والدراسات المتعلقة بالصرف الصحي والطرق في الدول الأعضاء .

14 / 4 عقد في الدوحة في دولة قطر اللقاء المشترك التاسع عشر بين الأمانة العامة لمجلس التعاون ورؤساء وأعضاء الغرف التجارية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . وقال معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في تصريح له أنه تم خلال اللقاء إطلاع ممثلي القطاع الخاص ورجال الأعمال بدول مجلس التعاون على أهم القرارات الاقتصادية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الرابعة والعشرين التي عقدت في دولة الكويت بنهاية عام **2003**م.

14 / 4 عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الاجتماع المصغر الثاني لفريق عمل التخطيط العمراني الشامل المكون من (المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة) . ناقش الاجتماع رؤية استراتيجية لتطوير محور تنموي مكاني وكيفية إعداد وتنفيذ وتحديث المخططات الهيكلية وكذلك الأنظمة العمرانية وأنظمة البناء وتبادل الخبراء والخبرات والموظفين المتخصصين والطلاب بين الدول الأعضاء .

16 / 4 وصف معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التصريحات الأمريكية التي تم التعبير عنها في المؤتمر الصحفي الذي عقد في واشنطن والذي ضم كلا من الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش ورئيس الحكومة الإسرائيلية آرئيل شارون والذي أعلن فيه عن التعهدات بعدم انسحاب إسرائيل إلى الحدود **1967**م وإسقاط حق العودة للاجئين الفلسطينيين وإبقاء المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية بأنها تحول مؤسف وخطير بسبب تجاهلها قرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة .

17 / 4 اجتمع معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمكتبه بمقر الأمانة العامة للمجلس مع سعادة السيد/ برنا رد سفادج رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في الرياض . حيث جرى خلال المقابلة استعراض العلاقات التي تربط دول المجلس والاتحاد الأوروبي في شتى المجالات ، وبحث السبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها بما يخدم مصلحة الجانبين خاصة في الجوانب الاقتصادية ، كما تطرق الحديث خلال المقابلة إلى آخر المستجدات على الساحة الدولية.

: استنكرت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بشدة استمرار الغطرسة الإسرائيلية ومواصلتها لإرهاب الدولة المنظم باغتيالها للشهيد الدكتور عبد العزيز الرنتيسي زعيم حركة المقاومة

الإسلامية حماس في قطاع غزة ، وعدد من مرافقيه .وأكدت الأمانة العامة لمجلس التعاون في بيان صدر عنها بأن الممارسات البشعة للحكومة الإسرائيلية والتي كان آخرها اغتيال الشهيد الدكتور الرنتيسي ومن قبله الشيخ احمد ياسين مؤسس حركة حماس , واختراقها للأعراف والمواثيق الدولية ، ما كان لها أن تتم لو تحمل المجتمع الدولي مسئوليته ، ووقف بحزم في وجه الغطرسة الإسرائيلية .

: عقد أصحاب السعادة وكلاء وزارات المالية والاقتصاد اجتماعهم السابع عشر "التحضيري" للاجتماع الرابع والستين للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدولة الكويت ، ناقش الاجتماع مشروع السياسة التجارية الموحدة بمشاركة ممثلين من وزارات التجارة بدول المجلس ، وتذليل المعوقات والصعوبات التي تعترض سير الاتحاد الجمركي في ضوء التجربة العملية كما تم مناقشة مشروع التنظيم الصناعي الموحد والقواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية بدول المجلس.

: أقيم في العاصمة العمانية مسقط الملتقى الشعري السابع لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتضمن الملتقى الشعري السابع وهو أحد فعاليات العمل الثقافي المشترك والذي يقام كل عامين في دولة من دول مجلس التعاون ، أمسيتين شعريتين ، وندوة نقدية مصاحبة للملتقى.

18 / 4 رعى معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمقر الأمانة العامة محاضرة حول موضوع "الاتحاد النقدي الخليجي" لسعادة الدكتور / جاسم المناعي ، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لصندوق النقد العربي. وفي بداية المحاضرة رحب معالي الأمين العام لمجلس التعاون بالدكتور المناعي ، وأشار معاليه إلى أن هذه المحاضرة تأتي ضمن برنامج الندوات والمحاضرات التي حرصت الأمانة العامة خلال العاميين الماضيين على إقامتها لمناقشة الموضوعات ذات العلاقة بمسيرة العمل المشترك ضمن إطار علمي يساهم في الإثراء المعرفي للعاملين في الأمانة العامة ويوسع دائرة النقاش حول الموضوعات المطروحة في هذه المحاضرات.

18 / 4 عقدت اللجنة التوجيهية لمشغلي الاتصالات اجتماعها الثاني في مملكة البحرين ناقش الاجتماع موضوعات هامة منها اعتماد توصيات عدد من اللجان المختصة بالتعرفة والأمور الاقتصادية ، ولجنة التشغيل والشبكات ولجنة تقنيات المعلومات وخدمات الاتصالات.

19 / 4 أكد معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، أن اللقاءات التي عقدت في مقر المفوضية الأوربية والتي رأس معالي الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح ، وزير خارجية دولة الكويت ، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري لمجلس التعاون ، الجانب الخليجي ، اتسمت بالإيجابية والجدية ، حيث استعرض الجانبان العلاقات بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي والشراكة الاستراتيجية التي تربط بينهما والمصالح المشتركة.

21 / 4 رفع معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خالص تعازيه وتعازي منسوبي الأمانة العامة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية والى حكومة خادم الحرمين الشريفين ، والى الشعب السعودي الوفي والى أسر الضحايا جراء حادث التفجيرات الإرهابية الآثمة التي وقعت في حي الوشم بمدينة الرياض. وأعرب الأمين العام

عن إدانته واستنكاره لمثل هذه الأعمال الإرهابية الآثمة والتي تستهدف أرواح الأبرياء والآمنين والتي لا يقرها ديننا الحنيف وشريعتنا الإسلامية السمحاء.

24 / 4 دعا معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص باتخاذ خطوات عاجلة لإيقاف تهديدات رئيس الحكومة الإسرائيلية آرئيل شارون التي تستهدف الرئيس الفلسطيني المنتخب ياسر عرفات مؤكدا أن الصمت على هذه التهديدات سيشجع شارون في التمادي على ارتكاب المزيد من الجرائم المتواصلة والمذابح ضد الشعب الفلسطيني ورموزه الوطنية.

27 / 4 عقد في دولة الكويت الاجتماع الثامن لأصحاب المعالي الوزراء المعنيين بشئون الإسكان بدول المجلس. وقال معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن الاجتماع ناقش توصيات اللجنة الفنية بخصوص تنفيذ أهداف ومجالات وآليات العمل الجماعي في حقل الإسكان بدول المجلس.

28 / 4 استضافت العاصمة الفرنسية باريس انطلاقة فعاليات أيام مجلس التعاون في أوروبا والتي استمرت لمدة يومين تحت عنوان (التواصل الحضاري لدول مجلس التعاون مع العالم الخارجي) تحت رعاية معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

شهـــر مايـــو 2004

1 / 5 استقبل صاحب السمو الملكي الأمير/ عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني بالمملكة العربية السعودية في الديوان الملكي بمدينة جدة معالي/ عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأوضح معاليه بأنه استعرض مع صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز الاستعدادات والتحضيرات الجارية لعقد القمة التشاورية السادسة لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس والمقرر عقدها في المملكة العربية السعودية. إضافة إلى أن اللقاء تناول توجيهات سموه فيما يتعلق بالمواضيع التي ستتناولها القمة التشاورية ، وخاصة في الأراضي الفلسطينية والوضع في العراق.

: أعربت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عن عميق دهشتها وصدمتها لإساءة معاملة معتقلين عراقيين من قبل سلطات التحالف. واستنكرت الأمانة العامة في بيان صدر عنها أن هذه العملية تتنافى مع الشرائع السماوية والقوانين الدولية وخاصة مع اتفاقية جنيف الرابعة **1949**م المتعلقة بحماية المدنيين تحت الاحتلال والتي تنص بوضوح على حظر استخدام الضغوط الجسدية أو انتزاع المعلومات بالقوة وحظر المعاملة المهينة.

2 / 5 أدان معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. الأعمال الإرهابية الجبانة التي وقعت بمدينة ينبع بالمملكة العربية السعودية والتي أقدمت عليها فئة ضالة باغية أغواها الشيطان. وأكد العطية على من أن ارتكب هذه الأعمال وأقدم على القتل واحداث الدمار وإلحاق الخسائر في الأرواح والممتلكات واستهداف أماكن يعمل بها جنود مخلصون لقيادتهم ووطنهم

ومواقع للإنتاج والعطاء قد أتى جرما خان به وطنه ودينة وروع الآمنين وقتل النفس المعصومة منتهكا للمحرمات التي جاء الشرع بها والمحافظة عليها وعلى عدم المساس بها.

: استقبل معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. بمكتبه بمقر الأمانة العامة بالرياض معالي وزير الزراعة عضو البرلمان الاسترالي / وارين ترس والوفد المرافق له. تم خلال المقابلة استعراض اوجه التعاون بين الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية واستراليا والسبل الكفيلة بتدعيم هذا التعاون.

: عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الاجتماع الثاني غير الرسمي بين الأمانة العامة والاتحاد الأوروبي في الرياض وتم استعراض وجهات النظر حول عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك مثل مسيرة السلام في الشرق الأوسط والعراق ومكافحة الإرهاب وآخر ما توصلت إليه المفاوضات الاقتصادية بين الجانبين.

5 / 3 أكد معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على وجود قناعة مشتركة بين دول مجلس التعاون من جهة ودول الاتحاد الأوروبي بأهمية التشاور وتبادل الآراء وتعميق أواصر الصداقة والعلاقات المتميزة التي تربط بين الجانبين في العديد من المجالات ، خاصة أن الاتحاد الأوروبي أقرب دول العالم لدول مجلس التعاون وشريك تاريخي ، اقتصاديا واستراتيجيا.

: استقبل معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمكتب معاليه كل من الدكتورة /نورة اليوسف ، والدكتورة / نورة الجميح عضوي جمعية حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية واستعرض معهن الأنشطة التي تقوم بها الجمعية.

: عقدت اللجنة التنفيذية للبريد والاتصالات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعها الخامس عشر بدولة الكويت ، ناقش الاجتماع عددا من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال والمتضمنة حصيلة نتائج اللجان الفرعية للجنة الوزارية ومن أهمها الأسعار التحاسبية بصورة عامة.

5 / 5 بدأ بدولة الكويت الاجتماع الثالث عشر للجنة الوزارية للبريد والاتصالات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وأشاد معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، في كلمته التي ألقاها في الاجتماع بالدعم المستمر والمتواصل من أمير دولة الكويت وأخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس ، لمسيرة التعاون الخيرة في جميع مجالات العمل المشترك.

5 / 8 عقدت لجنة التعاون المالي والاقتصادي "وزراء المال والاقتصاد" اجتماعها الرابع والستين بدولة الكويت. وناقش الاجتماع التوصيات المرفوعة من لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس ولجنة الاتحاد الجمركي .

: عقد بدولة الكويت اجتماع مشترك بين لجنتي التعاون الكهربائي (وزراء الكهرباء) والتعاون المالي (وزراء المالية والاقتصاد الوطني) في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ناقش الاجتماع تطورات مشروع الربط الكهربائي بين الدول الأعضاء ويعتبر المشروع من المشاريع الحيوية ذات العائد الاقتصادي والفني لكافة الدول الأعضاء والتي تقترح دراسات الجدوى الاقتصادية تنفيذه على مرحلتين

، تشمل المرحلة الأولى كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الكويت وتشمل المرحلة الثانية كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

11 / 5 أشاد معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالاتفاقية التي تم التوقيع عليها في مقر الحكومة اللبنانية في العاصمة بيروت ، بشأن إقامة منطقة تجارة حرة بين دول مجلس التعاون والجمهورية اللبنانية وقال معاليه : إن الاتفاقية تعد إنجازاً غير مسبوق حيث أنها تعد أول اتفاقية توقعها دول الخليج مجتمعة في هذا المجال سواء على المستوى العربي أو الدولي.

: عقد في العاصمة العمانية مسقط الاجتماع الثاني للجنة دراسة دور القطاع الخاص في تعزيز التواصل بين أبناء دول مجلس التعاون ودراسة معوقات التبادل التجاري بين دول المجلس المنبثقة عن الاجتماع الأول للدورة السابعة للهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

12 / 5 استضافت مدينة جدة في المملكة العربية اللقاء التشاوري السادس لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقال معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن هذا اللقاء سوف يتيح لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس متابعة مسيرة العمل المشترك بين الدول الأعضاء إضافة إلى آخر المستجدات الإقليمية والعربية والدولية.

: أشاد معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالدعم المتواصل الذي تلقاه مسيرة المجلس من سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك بمناسبة إصدار سمو نائب رئيس مجلس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان قرار حول السماح لمواطني دول المجلس بتملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات المساهمة الجديدة في المجالات الاقتصادية المسموح بمزاولتها لمواطني دول المجلس والمشاركة في تأسيسها والاكتتاب في أسهمها وتداولها

: وصف معالي/ عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية قرار الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش المتعلق بفرض عقوبات على سوريا بأنه قرار غير مقبول ولا يخدم الاستقرار في المنطقة .

: عقد بدولة الكويت الاجتماع الحادي عشر لمسئولي وكالات الأنباء بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ناقش الاجتماع مذكرة الأمانة العامة بشأن مرئيات الهيئة الاستشارية المتعلقة بقضايا الإعلام خاصة المرئيات التي تهم العمل المشترك في مجال وكالات الأنباء.

17 / 5 أكد معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على أن العلاقات التي تربط دول المجلس والاتحاد الأوروبي تتسم بالقوة والمتانة وأنها في تطور مستمر معربا في الوقت نفسه عن أمله في أن ترقى هذه العلاقات في الجوانب الاقتصادية مثيلتها في الجوانب الأخرى.

18 / 5 أشاد معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بموافقة مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية على تطبيق قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورتة الرابعة والعشرين المنعقدة بدولة الكويت خلال شهر ديسمبر **2003**م والخاص بإقامة مركز المعلومات الجمركي لدول المجلس بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون في الرياض.

: أدانت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية العمل الإجرامي الذي أودى بحياة الرئيس الدوري لمجلس الحكم الانتقالي في العراق السيد/ عز الدين سليم. وأعربت الأمانة العامة في بيان لها عن تعازيها لأسرة الفقيد ودعت الشعب العراقي لتوحيد صفوفه.

: أدانت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية العدوان الإسرائيلي الوحشي المتواصل على رفح وغزة وخان يونس وطول كرم وباقي مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية. وحذرت الأمانة العامة من استمرار وخطورة الغطرسة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل.

: عقد في مدينة العين بالإمارات العربية المتحدة الاجتماع الثامن عشر للجنة التنسيق البيئي ، يأتي هذا الاجتماع تنفيذا لقرار الاجتماع الثامن للوزراء المسئولين عن شئون البيئة (الكويت ، سبتمبر **2003**م) ، ناقش الاجتماع العديد من الموضوعات ، أهمها الدليل الإرشادي لكيفية التعامل مع النفايات الطبية المنـــزلية.

21 / 5 شارك معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في افتتاح القمة العربية التي تستضيفها تونس . وكان معاليه قد تلقى دعوة من معالي السيد/ عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية بهذا الخصوص وكذلك دعوة مماثلة من معالي السيد / الحبيب بن يحيى وزير الشئون الخارجية بالجمهورية التونسية والذي تترأس بلاده القمة.

22 / 5 في إطار سعي دول مجلس التعاون لزيادة التكامل والتنسيق في مجال التخطيط والتنمية بين الدول الأعضاء ، عقدت لجنتي وكلاء وزارات وأجهزة التخطيط والتنمية ووكلاء ورؤساء الأجهزة الإحصائية بدول المجلس اجتماعهم الدوري بدولة الكويت ، ناقش الاجتماع عددا من المواضيع الهامة في ضوء توصيات اللجان وفرق العمل الفنية في دول المجلس وآليات تفعيل إستراتجية التنمية الشاملة بعيدة المدى (**2000ـــ 2025**م).

26 / 5 عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض الاجتماع العاشر لمسئولي الإذاعة بدول المجلس ، ناقش الاجتماع تقرير الأمانة العامة للمجلس حول متابعة سير العمل بشأن مسيرة العمل الإذاعي المشترك بين دول المجلس ، إضافة إلى دراسة التقارير الواردة من إذاعات الدول الأعضاء فيما يتعلق بتفعيل توصيات الاجتماع السابق.

29 / 5 أدانت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الأعمال الإرهابية التي شهدتها مدينة الخبر بالمملكة العربية السعودية والتي أدت إلى مقتل وإصابة العديد من المدنين ورجال الأمن وروعت الآمنين.

: بدأ بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الاجتماع السنوي الأول لوكلاء وزارات الصناعة بدول مجلس التعاون ، وناقش الاجتماع العديد من المواضيع الهامة من بينها ما قامت به الأمانة العامة من متابعات لتنفيذ قرارات لجنة التعاون الصناعي في اجتماعها الثاني والعشرين.

31 / 5 عقد في مسقط بسلطنة عمان الاجتماع الثاني للدورة السابعة للهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية برئاسة معالي الدكتور/ بدر جاسم اليعقوب رئيس الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى (رئيس الدورة).

شهـــر يونيـــو 2004

6 / 1 أشاد معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، بموافقة المملكة العربية السعودية على تفعيل قرار المجلس الأعلى ، الخاص بمعاملة مواطني دول المجلس المقيمين في المملكة أو الزائرين لها معاملة المواطن السعودي ، في الاستفادة من المراكز الصحية والمستشفيات العامة التابعة لوزارة الصحة في المملكة العربية السعودية.

: عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الاجتماع الثاني للجنة الفنية المكلفة ببحث الصعوبات التي تواجه النقل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

: بدأ بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماع فريق العمل المتخصص لمناقشة تنفيذ قرار لجنة وزراء التعليم العالي والبحث العلمي في دول المجلس في اجتماعها التاسع الذي عقد في المنامة خلال شهر مارس 2004م والخاص بالهيئة العامة المشتركة للتنمية العلمية والتكنولوجية وصندوق البحث العلمي والتقني.

: بدأ بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جولة جديدة من المفاوضات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي للوصول إلى اتفاقية للتجارة الحرة بين الجانبين. وتم خلال هذه الجولة مناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بهذة الاتفاقية منها السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

6 / 5 عقدت بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية الدورة الحادية والتسعين للمجلس الوزاري (وزراء الخارجية) بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (انظر نص البيان في باب الوثائق) .

: عقدت بمدينة جدة ورشة عمل متخصصة لتدريب العاملين في قطاعات الطاقة ، الصناعة استخدامات الأراضي الزراعية ، النقل ، وعن كيفية إعداد البلاغات الوطنية لغازات الاحتباس الحراري وذلك تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير / تركي بن ناصر آل سعود ــ الرئيس العام للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بالمملكة العربية السعودية.

6 / 6 عقد في دولة الكويت الاجتماع الثاني للجنة الدائمة لاتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية في دول المجلس والذي تم اعتمادها من المجلس الأعلى في دورته 22 المنعقدة في مسقط عام 2001م .

6 / 7 استقبل معالي/ عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمكتب معاليه بمقر الأمانة العامة سعادة / عبد الكريم السمار سفير المملكة المغربية لدى المملكة العربية السعودية. وقد قام سعادة السفير المغربي خلال المقابلة بتسليم معاليه رسالة خطية من معالي/ محمد بن عيسى وزير الخارجية بالمملكة المغربية ، كما تطرق الحديث إلى العلاقات التي تربط دول مجلس التعاون والمملكة المغربية وسبل تعزيزها وتطويرها في شتى المجالات وخاصة في المجالات الاقتصادية ، إضافة إلى آخر المستجدات على الساحة الإقليمية والدولية.

: استقبل معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمكتب معاليه بمقر الأمانة العامة سعادة / لي اونيد هوريانو سفير جمهورية أوكرانيا لدى المملكة العربية السعودية

. جرى خلال المقابلة استعراض العلاقات التي تربط دول مجلس التعاون وجمهورية أوكرانيا وسبل تطويرها في شي المجالات وخاصة ما يتعلق بالمجالات الاقتصادية ، كما تطرق الحديث خلال المقابلة إلى الترتيبات الخاصة بزيارة معالي الأمين العام لمجلس التعاون إلى جمهورية أوكرانيا.

: استقبل معالي /عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمكتب معاليه سعادة/ آدم كلواخ السفير البولندي لدى المملكة العربية السعودية ، جرى خلال المقابلة استعراض العلاقات التي تربط دول مجلس التعاون وبولندا وسبل تعزيزها وتطويرها في شتى المجالات وخاصة ما يتعلق منها بالمجالات الاقتصادية المتعلقة بالتبادل التجاري والاستثمار ، كما تطرق الحديث خلال المقابلة إلى الترتيبات الخاصة بزيارة معالي الأمين العام لمجلس التعاون إلى بولندا.

: عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الاجتماع الخاص بمناقشة مشروع نظام اللجنة التنسيقية المشتركة للتعامل مع الإعاقة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأعرب معالي/ عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عن أمله في أن يخرج الاجتماع بالنتائج المرجوة منه .

6/12 : عقدت اللجنة الوزارية للتخطيط والتنمية اجتماعها الثالث عشر بدولة الكويت ، في إطار سعيها لزيادة التكامل والتنسيق في مجال التخطيط والتنمية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

: عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الاجتماع الأول للفريق الإشرافي الخاص بمتابعة قرار المجلس الأعلى في دورته (**24**) فيما يتعلق بالتعليم العالي. ناقش الاجتماع عدة مواضيع من بينها تحديد متطلبات التنفيذ للمشروعات والبرامج الخاصة بالتعليم العالي الواردة في قرار المجلس الأعلى وفرق العمل المطلوب تشكيلها لتحديد متطلبات تنفيذ البرامج الخاصة بالتعليم العالي.

13 / 6 عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون جولة من المفاوضات التجارية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية العربية السورية بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة بينهما. وتم في هذه الجولة مناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بهذه الاتفاقية وفي ختام الاجتماع وقع كل من سعادة الدكتور/ يوسف بن طراد السعدون المنسق العام للمفاوضات عن جانب دول المجلس ، وسعادة الدكتور/ محمد غسان الحبش معاون وزير الاقتصاد والتجارة ورئيس وفد الجمهورية العربية السورية وسفير الجمهورية العربية السورية لدى المملكة العربية السعودية ، على محضر الاجتماع الذي أرفق به مسودة اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس وسوريا.

14 / 6 أكد معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على أن مجلس التعاون ينطلق في سياساته من مرتكزات ونهج يقوم على أساس دعم التعاون الإقليمي والدولي ، وتعزيز جهود الأسرة الدولية في خدمة قضايا الأمن والسلم الدوليين ، والعمل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية من أجل تحقيق الاستقرار والرخاء في كل مكان. جاء ذلك خلال كلمة معاليه لدى افتتاح الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي (لوزراء الخارجية) في اسطنبول.

15 / 6 أقيمت بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون بالرياض حلقة نقاش حول التطوير الشامل للتعليم في دول مجلس التعاون في ضوء قرارات المجلس الأعلى ، وتم خلال الحلقة التعريف بالدعم الذي يحظى به قطاع

التعليم من قبل أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس باعتباره ركيزة أساسية من ركائز العمل المشترك في مجلس التعاون.

16 / 6 عقد بدولة الكويت الاجتماع التاسع لوكلاء وزارات المواصلات بدول المجلس (اللجنة الاستشارية للنقل والمواصلات) ، ناقش الاجتماع العديد من المواضيع الهامة التي تساهم في زيادة التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء في مجال النقل والمواصلات كمشروع إنشاء سكة حديد لدول المجلس وكذلك تسهيل التبادل التجاري وانتقال السلع بين الدول الأعضاء وإنشاء قاعدة معلومات لقطاع النقل في دول المجلس والتدريب في مجال النقل وغير ذلك من المواضيع الهامة.

: عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الاجتماع الرابع عشر لمسئولي الإعلام الخارجي بدول مجلس التعاون ، ناقش الاجتماع عدداً من المواضيع خاصة المتعلقة بمسيرة العمل المشترك في مجال الإعلام الخارجي ، وكل ما من شأنه تطوير وتعزيز العمل المشترك في هذا المجال بما يواكب المتغيرات والمستجدات على الساحة الإعلامية.

19 / 6 أدانت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بشدة مقتل السيد/ بول مارشال جونسون المقيم الأمريكي بالمملكة العربية السعودية في الرياض على يد الفئة الإجرامية الضالة ووصفته بالعمل الجبان الذي يتعارض مع المبادئ السمحاء للدين الإسلامي الحنيف ، ويخدم أعداء الإسلام الذين يعملون جاهدين للنيل منه وتشويه صورة المسلمين . جاء ذلك في بيان صادر من الأمانة العامة لمجلس التعاون.

: بدأ بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض أعمال ندوة التدريب عن بعد تحت عنوان "التدريب عن بعد المفهوم والرؤية المستقبلية" وتهدف الندوة إلى ترسيخ مفهوم التدريب عن بعد ووضع تصور لاستخدامه كأسلوب من أساليب التدريب في معاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية بدول المجلس.

6/20 : عقد بمدينة الجوف بالمملكة العربية السعودية الاجتماع الخامس عشر للجنة النظم والسياسات الزراعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ناقش الاجتماع العديد من المواضيع التي تهم العمل الزراعي المشترك ومنها أنظمة (قوانين) المبيدات والبذور والتقاوي والشتلات والأسمدة .

23 / 6 أشاد / معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، بالدعم المتواصل الذي تلقاه مسيرة مجلس التعاون من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين حفظة الله ، ذلك بمناسبة إصدار جلالته قرارا بالموافقة على نظام براءات الاختراع لدول مجلس التعاون الصادر عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

27 /6 استقبل معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمكتب معاليه بمقر الأمانة العامة سعادة عبد الكريم السمار سفير المملكة المغربية لدى المملكة العربية السعودية . وجرى خلال المقابلة استعراض العلاقات التي تربط دول مجلس التعاون والمملكة المغربية وسبل تطويرها وتعزيزها في شتى المجالات.

: بدأ بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الاجتماع الثالث لمجموعة العمل المشكلة من مجلس التعاون والجمهورية اليمنية. وقد ألقى معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس

التعاون لدول الخليج العربية كلمة لدى افتتاحه الاجتماع رحب فيها بالمشاركين في الاجتماع الثالث لمجموعة العمل المشكلة من مجلس التعاون والجمهورية اليمنية والتي أوكل إليها وضع الأطر والتصورات اللازمة لتنفيذ ما ورد في الاتفاقية الموقعة بين دول مجلس التعاون ، والجمهورية اليمنية في مدينة صنعاء بتاريخ 16/أكتوبر/ 2003م.

28 / 6 رحبت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في بيان لها ، بنقل السلطة من قوات التحالف إلى الحكومة العراقية المؤقتة ، واعتبرت ذلك خطوة مهمة في الاتجاة الصحيح لبناء عراق موحد ينعم من خلالة الشعب العراقي الشقيق بالأمن والاستقرار.

ببلوغرافيا مجلس التعاون

ببلوغرافيا مجلس التعاون

إعداد : مركز المعلومات ـــ الأمانة العامة

أولا : الكتب

1 _ الفتاة الخليجية ونظرتها إلى القضايا الاجتماعية : تكوين الأسرة : دراسة ميدانية / إعداد محمد إبراهيم الجيب – . ط 1 – . المنامة : مكتبة دار الحكمة ، 2000.

129 ص ؛ 21 سم

2 _ خليج السبعينات : شاهد عيان على التحولات السياسية / إبراهيم بشمي . – ط 1 . – المنامة : مؤسسة الأيام للصحافة والنشر ، 2002.

96 ص ؛ 21 سم . – (السلسلة السياسية).

3 _ الاستراتيجية الجديدة لتنظيم القاعدة وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي / المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية _ . الكويت : المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، 2004.

30 ورقة ؛ 30 سم – . (قضايا الخليج ودول الجوار . قضايا الخليج ؛ س 5 ع 13)

4 _ النخبة الخليجية بين الأيديولوجيا والجغرافيا / سعيد عبد الله حارب – . ط 1 – . الشارقة : اتحاد كتاب وأدباء الإمارات ، 1999.

98 ص ؛ 21 سم.

5 _ الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو في منطقة الخليج والعراق : رؤية تحليلية / المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية – . الكويت : المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، 2004.

20 ورقة ؛ 30 سم (قضايا الخليج العربي ، قضايا الخليج ؛ س 5 ع 18) .

6 _ تفعيل العمل العربي المشترك : رؤية خليجية / المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية _ . الكويت : المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، 2004.

32 ورقة ؛ 30 سم . _ (قضايا الخليج العربي ودول الجوار . قضايا الخليج العربي ، س 5 ع

7 _ الخليج .. والمسألة العراقية : من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1990 – 2003 / محمد السيد سعيد ... [وآخ] ؛ تحرير أحمد إبراهيم محمود . – القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2003.

281 ص : خرائط ؛ 24 سم.

8 _ الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث : 1778 – 1914 م / عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن _ . العين : مركز زايد للتراث والتاريخ ، 2000.

189 ص ؛ 24 سم.

9 _ قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والطموح / مركز زايد للتنسيق والمتابعة . _ أبوظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، 2000.

120 ص : صور ؛ 24 سم.

10 _ الولايات المتحدة والمشكلة النووية الايرانية : الآثار المتوقعة على النظام الأمني بمنطقة الخليج العربي / المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية – . الكويت : المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، 2004.

31 ورقة ؛ 30 سم – . (قضايا الخليج العربي : قضايا دول الجوار ؛ س 5 ع 19)

11 _ العلاقات الخليجية – الأوروبية : الواقع وآفاق المستقبل / مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية .– لندن : مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، 2004.

121 ص ؛ 24 سم.

12 _ ندوة الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية لانضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2002 : صنعاء) اليمن والخليج : ندوة الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية لانضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية / المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية بالتعاون مع ، مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية – . صنعاء : المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، 2003.

193، 19 ص ؛ 24 سم.

13 _ مستقبل الوجود الأجنبي في الخليج بعد حرب العراق / المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية .– الكويت : المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، 2004.

34 ورقة ؛ 30 سم . – (قضايا استراتيجية ؛ س 5 ع 30)

14 _ العلاقات المصرية – الخليجية / إبراهيم نافع... [وآخ] ؛ تحرير محمد السعيد إدريس _ .القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، 2004.

115 ص ؛ 24 سم.

15 _ الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومتطلبات التكامل / مصطفى عبدالعزيز مرسي – . ط 1 – . أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2004.

17 ص ؛ 21 سم _ . (دراسات استراتيجية ؛ 96)

16 _ الطاقة في الخليج العربي والعالم : تقرير تحليلي شهري . ــ ع 1 (مارس 2004) / _ المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية . _ الكويت : المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، 2004.–

مج ؛ 30 سم.

17 _ ندوة التكامل الصناعي بين مملكة البحرين ودولة قطر (2002 : المنامة) ندوة التكامل الصناعي بين مملكة البحرين ودولة قطر : المنامة 29 /5 / 2002 : وثيقة الندوة / وزارة التجارة والصناعة.. [وآخ] _ المنامة : وزارة التجارة والصناعة ، 2002.

59 ورقة : صور ؛ 29 سم.

18 _ الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة دراسة قانونية / تأليف عبد الوهاب عبدول – . ط 2 . – رأس الخيمة : مركز الدراسات والوثائق ، 2001.

432 ص : خرائط ؛ 24 سم . – (سلسلة كتاب الأبحاث ؛ 6)

19 _ عقود الصيانة والتشغيل : دراسة تحليلية مقارنة بين النموذج السعودي ونموذج مجلس التعاون لدول الخليج العربية / إعداد فهد معتوق سالم الفرحان ؛ إشراف فهد الضويان _ . الرياض : المؤلف ، 2004.

39 ورقة ؛ 30 سم.

20 _ الملتقى الاجتماعي الثقافي لجمعيات وروابط الاجتماعيين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيـــة (4 : 1996 : المنامة) دليل الملتقى : إشكالية الممارسة المهنية للاجتماعيين في دول مجلس التعاون لدول الخليجي: المنامة 18 – 20 نوفمبر 1996 / جمعية الاجتماعيين البحرينية ، جمعية الاجتماعيين – . الشارقة ، 1996.

257 ص ؛ 24 سم.

21 _ الحلقة النقاشية استراتيجية التدريب الشرطي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ... (1 : 2004 : الكويت) الحلقة النقاشية الأولى استراتيجية التدريب الشرطي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : الواقع والتحديات / وزارة الداخلية – . الكويت : وزارة الداخلية ، 2004.

2 جـــ ؛ 24 سم.

22 _ القيادات .. و إدارة الأزمات : دراسة ميدانية تحليلية عن اتجاهات القيادات الأمنية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو أساليب التعامل مع الأزمات وواقع التطبيق / فهد أحمد الشعلان _ . الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة، الشؤون السياسية، 2004.

219 ص : ايض ؛ 24 سم.

23 _ الإجراءات والأنظمة للتراخيص والضوابط المعتمدة في التعليم العالي الأهلي والأجنبي في دول مجلس التعاون/ دراسة أعدها بتكليف من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حسن أبوبكر العولقي ، منير مطني العتيبـــي . – الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، 2001.

48 ورقة ؛ 30 سم.

24 _ اجتماع عمداء شئون الطلاب لجامعات ومؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (16 : 2003 : الرياض) أوراق العمل المقدمة في الحلقة النقاشية عن النشاط الطلابي المقامة على هامش لقاء عمداء شؤون الطلاب لجامعات ومؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : خلال الفترة من 19 – 20 ربيع الأول 1424هـ الموافق 20 – 21 مايو 2003م / جامعة الملك سعود ، عمادة شؤون الطلاب ؛ هيئة التحرير عبد الله عثمان الخراشي ، حسين محمد الحكمي ، راشد غازي العتيبي – . الرياض : جامعة الملك سعود ، عمادة شؤون الطلاب ، 2003.

149 ص ؛ 24 سم.

25 _ العلاقات التجارية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي: التحديات والفرص / روني ويلسون – . ط 1 – . أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2004.

27 ص ؛ 22 سم – . (سلسلة محاضرات الإمارات ؛ 78)

26 _ دور التجارة البينية في التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي : دراسة مقارنة/ إعداد فهدة بنت محمد عبيد الرشيد ؛ إشراف عبد الله حمدان الباتل ، نورة عبد الرحمن اليوسف . – الرياض : المؤلف ، 2003.

195 ورقة : ايض ؛ 30 سم.

27 _ التجارة والملاحة في الخليج خلال القرن السابع عشر / عبد الرزاق محمود المعاني – . ط 1 _ . الشارقة : حكومة الشارقة ، دائرة الثقافة والإعلام ، 2001.

227 ص : خرائط ؛ 24 سم .– (رسائل جامعية ؛ 9)

28 _ الكنايات الشعبية الملاحية في الإمارات والخليج العربي / تأليف علي إبراهيم الدرورة _ . ط 1 _ . العين : مركز زايد للتراث والتاريخ ، 2003.

188 ص ؛ 24 سم.

29 _ الاجتماع التنسيقي لمسئولي مصانع الأسماك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2000 :مسقط) الاجتماع التنسيقي لمسئولي مصانع الأسماك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : مسقط / 6 يونيو 2000 / منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، وزارة التجارة والصناعة العمانية – . الدوحة : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، 2000.

1 مج ؛ 30 سم.

30 _ ندوة العزل الحراري وأهمية تطبيقه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2004 : الرياض) ندوة العزل الحراري وأهمية تطبيقه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : 27 /2 إلى 2 / 3 / 1425 هـ الموافق 17 – 21 / 4 / 2004م ، وزارة الشئون البلدية والقروية ، الهيئة السعودية للمهندسين _ الرياض : وزارة الشئون البلدية والقروية ، 2004.

1 قرص مدمج (CD)

31 _ مهرجان المسرح المدرسي الخليجي (1 : 2002 : الشارقة) أوراق من المسرح المدرسي في دول مجلس التعاون الخليجي / وزارة التربية والتعليم ، الأنشطة والرعاية الطلابية – . أبوظبي : وزارة التربية والتعليم ، الأنشطة والرعاية الطلابية ، 2002.

99 ص : صور ؛ 24 سم.

32 _ جدلية المكان والزمان والإنسان في الرواية الخليجية / عبد الحميد المحادين . – ط 1 . – بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2001.

347 ص ؛ 22 سم.

33 _ معجم قبائل الخليج في مذكرات لوريمر (دليل الخليج) ماذا قال الرحالة الإنجليزي عن قبائل الخليج والجزيرة العربية / جمعه ورتبه وعلق عليه سعود الزيتون الخالدي . ط 1 – . الدوحة : دار الثقافة للطباعة والتوزيع والنشر ، 2002.

511 ص ؛ 24 سم.

34 _ الخليج العربي في العصر الإسلامي : دراسة تاريخية وحضارية / عبد الله أبو عزة . – ط 1 . – الكويت : مكتبة الفلاح ، 2001.

633 ص : ايض ، خرائط ؛ 24 سم.

35 _ الخليج العربي في العصور القديمة / تأليف دانيال ت بوتس ؛ ترجمة ابراهيم خوري ؛ قام بتصحيحه وتنقيحه والتعليق عليه أحمد عبد الرحمن السقاف – . أبوظبي: المجمع الثقافي ، 2003.

2 مج : ايض ، خرائط ، صور ؛ 24 سم.

36 _ النظام الموحد للدفاع المدني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية / مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة – . الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، 2004.
26 ص ؛ 17 سم.
37 _ البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى من الدورة الأولى إلى الدورة الرابعة والعشرين / مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة – . ط 17 – . الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، 2004
277 ص ؛ 24 سم.
38 _ النظام الأساسي لمعسكرات الجوالة بجامعات ومؤسسات التعليم العالي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية / مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . – الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، 2002.
9 ص ؛ 16 سم.
39 _ التعرفة الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية / مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة – . ط 1 – . الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، 2004.
716 ص ؛ 30 سم.
40 _ الدليل الموحد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون / مجلس التعاون لدول الخليج العربية _ الأمانة العامة _ الشئون الاقتصادية – . الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، 2004.
81 ص ؛ 27 سم.
41 _ القانون (النظام) الاسترشادي لمياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية / مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة – . الرياض :مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، 2004.
16 ص ؛ 20 سم.
42 _ النموذج الاسترشادي لاتفاقية التعاون القانوني والقضائي / مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . الشئون القانونية – . الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، 2004.
36 ص ؛ 24 سم.
43 _ وثيقة أبوظبي للنظام (القانون) الموحد للتوفيق والمصالحة لدول مجلس التعاون / مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . الشئون القانونية . – الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، 2004.

11 ص ؛ 24 سم.

44 _ وثيقة الدوحة للنظام (القانون) الموحد لأعمال كتاب العدل لدول مجلس التعاون / مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة – . الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، 2004.

13 ص ؛ 24 سم.

45 _ الخليج في عام 2003 . ــ ع 1 (2004 -) / مركز الخليج للأبحاث . دبي – . دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2004.–

مج ؛ 26 سم.

46 _ دليل محطات توليد القوى الكهربائية وتحلية المياه في مجلس التعاون لدول الخليج العربية / الكويت .وزارة الكهرباء والماء – . الكويت : وزارة الكهرباء والماء ، 2002.

159 ص : ايض ، خرائط ؛ 24 سم+ 1 قرص مدمج.

47 _ دراسة مراكز ومؤسسات تنمية الصادرات في دول مجلس التعاون الخليجي / منظمة الخليج للاستشارات الصناعية – . الدوحة : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، 2001.

163 ورقة ؛ 30 سم.

48 _ تقرير حول مراجعة قواعد تنسيق وتشجيع إقامة المشاريع الصناعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية / منظمة الخليج للاستشارات الصناعية _ . الدوحة: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، 2000.

1 مج ؛ 30 سم.

49 _ تقرير حول لجنة تنسيق وتشجيع إقامة المشاريع الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي / منظمة الخليج للاستشارات الصناعية – . الدوحة : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، 2001.

76 ورقة ؛ 30 سم.

50 _ النشرة الإحصائية : ع 13 / 2004 م / مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . مركز المعلومات . إدارة الإحصاء .– الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة ، 2004

1 قرص مدمج (CD)

ثانيا : الدوريات :

51 _ الأبعاد الأمنية والدفاعية في علاقات الولايات المتحدة بدول مجلس التعاون / أشرف سعد العيسوي – . شؤون خليجية (المملكة المتحدة) . – ع 38 – . صيف 2004 – . ص 82 – 93.

52 _ الاتفاقية الأمنية الخليجية .. هل تقضي على مخاطر التطرف والإرهاب / ممدوح صابر – . شؤون خليجية (المملكة المتحدة) . – ع 38 – . صيف 2004 – . ص 109 – 110.

53 _ الاجتماع الوزاري الخليجي – الأوروبي ومستقبل العلاقات بين الجانبين / محمد أحمد أبو العزم ._ شؤون خليجية (المملكة المتحدة) .– ع 38 – . صيف 2004 – . ص 114 – 117.

54 _ إشكالية أمن الدول الصغيرة في الخليج العربي (5) / عبد الرحمن عبد الله الحميدان النجدي . – القوة (البحرين) .– س 28 ، ع 329 – . يونيه 2004 – . ص 32 – 33.

55 _ تأثير اتفاقية منظمة التجارة العالمية على الصناعات الصغيرة في دول مجلس التعاون – . الاقتصادي الكويتي (الكويت) .– ع 415 – . يونيه 2004 – . ص 35 – 37.

56 _ تأملات في التجارة غير النفطية بين دولة الإمارات ودول مجلس التعاون / مانيا سويد – . أخبار النفط والصناعة (الإمارات) س 35 ، ع 406 – . يوليه 2004 – . ص 9 – 12.

57 _ تجارة دول مجلس التعاون الخليجي مع المملكة المتحدة 2002 – 2003 – . الاقتصادي الكويتي (الكويت) _ . ع414 . – 2004 – . ص 36 – 42.

58 _ تحرير وتطوير قوانين وأنظمة المشتريات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي كخطوة نحو التكامل الاقتصادي بينها / حسن عبد الرحيم السيد – . مجلة الحقوق (الكويت) _ . س27 ، ع4 – . ديسمبر 2003 – . ص 307 – 315 . ملخص رسالة دكتوراه .

59 _ التفحيط في المجتمع الخليجي ... الآثار ووسائل العلاج _ . النقل والمواصلات (السعودية) _ . س6 ، ع67 – . إبريل 2004 – . ص 38 – 39.

60 _ تقييم النظم الصحية بدول مجلس التعاون ... الاستراتيجية والأهداف ، الجزء الثاني – . صحة الخليج (السعودية) – . مج11 ، ع64 – . يوليه 2003 – . ص 32 – 36.

61 _ التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي / روبرت ا .لوني – . مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية (تركيا) _ . مج25 . – 2004 – . ص 1 – 23.

62 _ حرب الخليج الثالثة" الرعب والصدمة / !! "جلال المنـــزلاوي – . حماة الوطن (الكويت) . –س43 ، ع264 .– مارس 2004 – . ص 28 – 33.

63 _ الحيوانات المهددة بالانقراض في دول المجلس . ـــ المهندس الزراعي (الكويت) . _ ع 236 – . إبريل – مايو 2004 – . ص 24 – 27.

64 _ الخليج العربي : رؤية أمنية جديدة – . شؤون خليجية (المملكة المتحدة) _ . مج6 ، ع36 . – شتاء 2004 – . ص 170 – 173.

65 _ خيارات المثبت الخليجي المشترك بجانب الدولار / محمد بن خميس الحسيني . – الغرفة (سلطنة عمان) . – ع144 – . ديسمبر 2003 – . ص 26 – 29.

66 _ الدوران الخليجي والأوروبي تجاه قضيتي العراق وفلسطين / مشهور إبراهيم أحمد – . شؤون خليجية (المملكة المتحدة) . – مج 6 ، ع 36 – . شتاء 2004 – . ص 70 – 79.

67 _ دول مجلس التعاون من الاعتماد على النفط إلى تنويع النشاط الاقتصادي / زينب عبد الهادي .

–أخبار النفط والصناعة (الإمارات) . س35 ، ع 405 – . يونيه 2004 – . ص 12 – 14.

68 _ رؤية المؤسسات الصحفية الدولية لأوضاع الصحافة في الخليج : ملاحظات أساسية / سماح سيد علي – . شؤون خليجية (المملكة المتحدة) . – ع 38 – . صيف 2004 – . ص 111 – 113.

69 _ صناعة المعلومات في دول مجلس التعاون الخليجي / نوزاد عبد الرحمن الهيتي – . أخبار النفط والصناعة (الإمارات) _ . س 35 ، ع 404 – . مايو 2004 – . ص 31 – 33.

70 _ العلاقات الاقتصادية الخليجية – الأمريكية : الواقع وآفاق المستقبل / عبد العظيم الراعي – . شؤون خليجية (المملكة المتحدة) _ . ع 38 – . صيف 2004 – . ص 74 – 81.

71 _ العلاقات السياسية الخليجية – الأمريكية / فتوح أبو دهب هيكل – . شؤون خليجية (المملكة المتحدة) – . ع 38 – . صيف 2004 – . ص 68 – 73.

72 _ العلاقات المصرية – الخليجية .. دراسة في البعدين الاقتصادي والاجتماعي / عمر راشد – . شؤون خليجية (المملكة المتحدة) . – ع 38 – . صيف 2004 – . ص 126 – 133.

73 _ علاقة أسعار الفائدة والتضخم بالنمو في الاتحاد النقدي الخليجي / صباح نعوش – . أخبار النفط والصناعة (الإمارات) ــ . س35 ، ع406 – . يوليه 2004 – . ص 28 – 30.

74 _ العمالة الوافدة وسياسات التوطين في دول مجلس التعاون / أحمد عبد العال فودة . – شؤون خليجية (المملكة المتحدة) – . مج6 ، ع36 – . شتاء 2004 . – ص 122 _ 133 .

75 _ عمليات التحلية وآثارها البيئية في منطقة الخليج العربي / محمد عز الدهشان – . التعاون الصناعي في الخليج العربي (قطر) – . س25 ، ع 96 – . يوليه 2004 – . ص 6 – 49.

76 _ قمة الكويت الخليجية .. رؤية تحليلية / عبد الله يعقوب بشاره – . حماة الوطن (الكويت) ــ . س43 ، ع 264 – . مارس 2004 – . ص 19 – 21.

77 _ كلمة معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية : ندوة التعاون العربي ــ العربي والتجمعات العربية الإقليمية (أصيلة – المملكة المغربية 10 أغسطس 2003م) / عبد الرحمن بن حمد العطية – . ندوة التعاون العربي _ العربي والتجمعات العربية الإقليمية ، المغرب) . – . – 10–12 أغسطس 2003 .– ص 4 – 10.

أبحاث وأوراق عمل – رقم التصنيف 341,252 ن ت ن

78 _ مجلس التعاون لدول الخليج العربية : الإنجازات والتطلعات في الجانب الاقتصادي / ناصر ابراهيم القعود ــ . ندوة التعاون العربي / العربي والتجمعات العربية الإقليمية (المغرب) . _ 10–12 أغسطس 2003 . – ص 25 _ 39 .

أبحاث وأوراق عمل – رقم التصنيف 252 ، 341 ن ت ن

79 _ مجلس التعاون لدول الخليج العربية : المنجزات والتطلعات / عبد الله بشاره – . ندوة التعاون العربي / العربي والتجمعات العربية الإقليمية (المغرب) . – . – 10-12 أغسطس 2003 – . ص. 1 – 14 . أبحاث وأوراق عمل – رقم التصنيف 252 ، 341 ن ت ن .

80 _ المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي : الدور السياسي / ابتسام سهيل الكتبي" – . الخليج في عام" 2003 (الإمارات) – . – . يناير 2004 – . ص. 112 – 128. أبحاث وأوراق عمل – رقم التصنيف ب أ / ح ت 8 خ ف

81 _ مستقبل مجلس التعاون الخليجي كتكتل إقليمي في مواجهة العولمة / عبد العزيز الصرعاوي ، عبدالله غلوم الصالح – . الأدوار المستجدة للعمل الاجتماعي والدولة في ظل العولمة (الإمارات) . _ 7-8 فبراير 2001 .- ص. 129 – 168 . أبحاث وأوراق عمل – رقم التصنيف 361,8 م أ أ .

82 _ مستقبل مجلس التعاون الخليجي كتكتل إقليمي في مواجهة العولمة / محمد السعيد ادريس – . الأدوار المستجدة للعمل الاجتماعي والدولة في ظل العولمة (الإمارات) . – . – 7-8 فبراير 2001 – . ص 27 – 127 . أبحاث وأوراق عمل – رقم التصنيف 361,8 م أ أ .

83 _ مشاريع" الأوفست "في الخليج . – الدفاعية (لبنان) . ــ ع51 – . فبراير – مارس 2004 – .ص 25 – 27.

84 _ الموارد المائية في دول مجلس التعاون / عدنان هزاع البياتي – . الشؤون العامة (الإمارات) _ ع 28 _ . مارس 2004 – . ص 7 – 22.

85 _ نحو إنشاء برلمان خليجي موحد / محمد فتوح . ــ شؤون خليجية (المملكة المتحدة) _ . ع 38 – . صيف 2004 .- ص 106 – 108.

86 _ ندوة "إدارة الاقتصاد الخليجي في ظل الأزمات العالمية" – . الاقتصاد الخليجي (السعودية) . –ع106 – . مارس – إبريل 2004 – . ص 40 – 44.

87 _ هل القطاع النفطي محرك للتنمية أم معوق لها ؟ تجربة دول مجلس التعاون الخليجي / يوسف خليفة اليوسف . _ مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت) . مج 32 ، ع1 . – 2004 ــ . ص 9 – 30.

The Potential Impact of Telecommunications Policies on Urban Development in Saudi Arabia

By

Dr. Umar G. Benna and Dr. Fahad N. Al-Harigi

College of Architecture and Planning
King Faisal University
Saudi Arabia

Abstract

Telecommunications policies and programs are increasingly being used as instruments for urban development guidance. This trend so far received little attention from researchers in the developing countries. This paper seeks to explore the potential impact of telecom policies and programs of the Kingdom of Saudi Arabia in urban development.

The paper is divided into four main sections; the first reviews telecom policies and programs as urban development tools; the second describes the information technology infrastructure as instrument for guiding urban development; the third examines the general land use patterns; section four discusses the urban cyberspace uses and their potential impact on the physical development of urban areas. In conclusion the paper highlights three types of relationships that public policies and programs in telecom may bring to bear in urban development in Saudi Arabia.

Keywords: **Telecommunications policy, urban development, physical activities, cyber activities, spatial system, Saudi Arabia.**

Introduction

Worldwide Telecommunication development (hereafter Telecom) has benefited from radical technology and regulatory changes in order to become effective urban development tool. The previously separated areas of telecom, computing and multimedia technologies converged around what came to be known as Information and Computing Technologies (ICT) or simply Information Technologies (IT). The telecom technologies include computerized exchanges, digital data, voice, image, video and sound transmission; optic fiber, satellite and other high capacity transmission systems; mobile phones and WiFi (wireless fidelity) infrastructure. The computing technologies include relatively cheap and user-friendly micro-computing tools easily available in most workplaces and homes. It also increases efficiency of computer communications such as e-mail, online databases, electronic data interchange, videoconferencing and multimedia, the growth of Value Added Network Services (VANS) and Wide Area Networks Services (WANS). The media technologies include systems for digital transmission, computerized storage and manipulation, the shift from broadcasting to narrowcasting as well as an increasing array of tools such as CD ROMS, online interactive services and multimedia.

It is generally realized that advances in Telecom are often linked to the economic, social, cultural, environmental and physical transformation of cities. Urban planners and policy makers are therefore advised to acquaint themselves with the implications of the changes unleashed by advances

in telecom as well as the ways in which public policies shape both urban places and electronic spaces. They should also appreciate how urban places and electronic spaces are together constructed socially within contemporary society (Graham and Marvin, 1996).

Beyond the need for understanding the relationship between telecom and city development, many researchers advocate the use of the telecom infrastructure and the converging information technologies as instruments for achieving desirable urban development. Cowan (1997) suggests that infrastructure connections and modes can be creatively harnessed and integrated with the metropolitan fabric, while McGee (1998) proposes that disarticulated cities and city regions could be molded into democratic and equitable cities. Referring to urban transportation Offner (2000) advocates the use of regulatory instruments to guide metropolitan development. Concerned about the relations between form, infrastructure mobility and transport of urban life, Dopuy (1991) suggests that physical and technological plans for cities often result in certain social, economic and cultural outcomes that are local rather than global. These scenarios by researchers in the developed countries suggest exploitation of the relationships between telecom and urban development, while researchers in the developing countries have so far neglected this area despite its great appeal.

This paper seeks to explore the potential impact of telecom policies and programs of the Kingdom of Saudi Arabia in urban development. To fulfill the goal of the study the paper consists of four main sections. The first section reviews telecom policies and programs as urban development tools. The second section describes the information technology infrastructure as instrument for guiding urban development. The third section examines the general urban land use patterns, with emphasis on types of land uses, their geographical locations, and their interrelationships. Section four discusses the urban cyberspace uses and their potential impact on the physical development of urban areas. The conclusion section highlights types of relationships that public policies and programs in telecom may bring to bear in urban development in Saudi Arabia

1. Telecom Infrastructure Policies as Urban Development Tools

The relevant policy objectives on telecom infrastructure are those stated by the Government of Saudi Arabia in the Seventh National Development Plan. These objectives are to be achieved through programs being implemented by the relevant agencies. They include Saudi Telecom, which is responsible for the development of telecom infrastructure and services, and the Internet Service Unit (ISU) of the King Abdulaziz City for Science and Technology (KACST), which is responsible for the Internet connectivity and services.

1.1. Policy Objectives:

According to the Ministry of Planning, the major objectives of the telecommunication services sector as indicated in the Seventh Five-Year Development Plan (2000 - 2005) are as follows:
" -To provide modern telecommunications infrastructure within an integrated digital network for fixed and mobile services as a basis for the provision of all domestic and international services.
- To satisfy the growing demand for telecommunication services in all regions, to ensure comprehensiveness of services and to enhance access to such services in line with population and economic growth rates.
- To provide high quality telecommunication services at adequate prices.
- To exert continuous efforts aimed at increasing productivity and improving the economic and financial performance of the telecommunications and postal services.
- To develop Saudi manpower and improve their performance standards.
- To encourage the private sector to invest in telecommunication services, such as, establishing and operating networks." (Ministry of Planning, 2000)

1.2 Programs

Usually public programs are listed in general terms in the Five-Year Development Plan, which forms the basis for annual budgetary allocations. The programs consist of allocations for new facilities, completing on-going projects, enhancement of certain services, manpower development and conducting research on the development of these services. Most of these programs will be implemented and financed through the Saudi Telecommunications Company (STC).

In general, the programs designed to implement the Telecom objectives may be grouped into two: direct and indirect. The direct programs are of two types: one is mainly in the form of public investments in areas that ensure the achievement of public policy, while the other type is regulatory instrument that directs and controls specific development projects. Some researchers see the former as positive and the latter as negative instruments (Chapin and Keiser 1979). On the other hand, the indirect programs consist of incentives designed by the government to guide private investors' activities to promote the achievement of policy objectives. These direct and indirect programs shall now be discussed in some details.

1.2.1. Direct Programs

As indicated earlier the direct programs consist of public investments and regulatory measures. With respect to direct investments in the telecom sector, the STC and its predecessor agencies have been the key players. It has been estimated that STC strategic investments as at the end of December 2001 amounted to SR 776 million, out of which Arabsat constituted 82% and Intelsat constituted 7% (STC 2002). Others include Inmarsat, Newskies Satellite both of which offer high-capacity telecom services to its members and Arab Submarine Cable Company whose main objective is to build and operate submarine communications between Sudan and Saudi Arabia.

As a result of direct investment in the Fixed-line telecom infrastructure, STC had as at 30 June 2002 a capacity of about 4.7 million fixed exchange lines. Also at this period the total number of telephone working lines (including ISDN lines) had reached 3.2 million lines. This represented a household penetration of about 70%, which places the Kingdom in the group of upper middle-income countries in the International Telecommunication Union classification (STC, 2002).

The mobile telephony infrastructure public investment in the Kingdom has resulted in 93% coverage of the nation's population, which is concentrated in the urbanized central spine linking Jeddah-Makkah region through the Riyadh-Qassim urban zone to the east coast Dammam-Jubail corridor. The number of mobile phone subscribers has reached 3.5 million as at 30 June 2002, yielding a penetration of 16.3 per 100 inhabitants. This has since increased as it has been reported "by the end of 2002, the GSM subscriber base in the Kingdom has grown to five million, with a monthly addition of an average 300,000"(www.itp.net posting of February 8, 2003).

As far as the regulatory measures are concerned these include the IT specification, copyright and intellectual property laws, telecom operational codes, and Internet rules.

The Saudi market system is categorized as being a laissez-faire market operating under the shade of the Shari'ah (Islamic legal system). There is inadequate specification of standards regarding most categories of IT commodities. In many cases there are no technical standards except that the products need to conform to the local electric current. Local sources revealed that the Saudi Arabian Standards Organization (SASO) is considering the possibility of drafting standards for communication products in general.

With regards to copyright and intellectual property laws, they have been in the Saudi legal system for some time, but until recently they were not enforced. In recent years and with the increase of global trade in Saudi Arabia, many vendors called for better enforcement of these laws, starting with the audio and video materials. Generally the enforcement of these laws was successful but unfortunately, until now software copyrights are still not enforced to the required level. There are no solid figures on the software piracy rate in the country, but estimates place it above 75% (STC, 2002). Local and global software developers affected by this practice initiated the movement towards enforcement of software copyrights.

The third type of regulatory instruments for policy compliance is the telecom regulatory framework formulated by the Saudi Government. The most relevant items of legislation with respect to the telecom sector are the regulations by Council of Ministers and those of the Saudi Communication Commission (SCC). Those instruments relevant to this study are discussed in some detail here:

First, the main regulatory bodies are the Ministry of PTT (MoPTT), Saudi Communication Commission (SCC) and the Internet Service Unit (ISU). Under the law, prior to the introduction of the regulations and the formation of SCC, the MoPTT was vested with the responsibility of supervising the performance of STC in the provision of telecom services. The MoPTT usually prepare the policies, development plans and programs for the telecom sector, coordinate with concerned authorities regarding services provided to Government agencies and represent the Kingdom of Saudi Arabia in local, regional and international bodies in the telecom sector.

The Saudi Communication Commission (SCC) is a legally independent regulatory authority of the Saudi Arabian telecom industry. The SCC was established in 2001 to organize the telecom industry and establish an environment conducive to competition and subscriber protection, whilst safeguarding the rights of all existing players. Its main objective is to encourage investment in telecom infrastructure and services to enable the provision of high quality and reliable telecom services at affordable prices across Saudi Arabia. For that purpose, SCC has been granted broad regulatory powers as set out in the SCC regulations and rules.

The ISU's mission is to provide outstanding services and fair competition between service providers, ensure the transfer of technology, and to increase awareness about Internet in the society. Toward this end, it is expected to guarantee efficient Internet service by preparing and disseminating regulations related to Internet services in KSA. The ISU, coordinates with other government agencies in KSA like the Ministry of Commerce and the Ministry of Interior to prepare and amend regulations and policies to ensure proper and smooth operation of services in the Kingdom both administratively and technically. It also publishes and updates regulations on ISP licensing, their operational guidelines and dial-up service pricing. Its other responsibilities include Internet connectivity to and from outside world, content filtering to protect the public interest and monitoring international bandwidth to so as to avoid traffic jams.

Another arm of KACST, relevant to the Internet use in the Kingdom is the Saudi Network Information Center (SaudiNIC), which is supervised by the ISU. SaudiNIC, a non-profit unit, is in charge of administering the domain name space under (.sa) and is responsible for allocating blocks of IP addresses to universities and local ISPs in Saudi Arabia only. As at the 20th February 2003, 5001 domain names were registered, of which 4070 were commercial (.com.sa), 122 educational sites (.edu.sa), 312 government departments (.gov.sa), 53 medical (.med.sa), 103 ISPs (.net.sa) 242 semi-public organizations (.org.sa), 10 public units (.pub.sa) and 89 domain names of schools (ISU, 2003, see http://www.isu.net.sa/index.htm).

A second safeguard was to encourage competition so that STC does not abuse its dominant position and avoid monopoly practices. A dominant operator is defined under the regulations as an operator whose services cover at least 40% of a specific telecom market. The regulator has determined that STC is a dominant service provider with respect to all telecom markets in Saudi Arabia. An abuse of dominant position or anti-competitive practice may result in the imposition of penalties in accordance with the regulations.

Third, universal service and access obligation to ensure fair practice prevails. The universal *service* is defined "as the obligation to provide the minimum level of telecommunications services of adequate quality and price to all users" and on the other hand universal *access* is meant to be "the obligation to enable all users within Saudi Arabia to avail themselves of a minimum level of telecommunications services of adequate quality, within a specific geographic area and at a suitable price." (STC, 2002)

The implication of these obligations are that SCC may require STC, to submit universal access and service plans, setting out the geographic areas in the Kingdom of Saudi Arabia in which it

proposes to extend the availability of its services and access. Furthermore, as part of its policies the SCC is required to develop for consideration by the MoPTT, alternative methods of funding of universal services.

The fourth regulatory instruments for achieving Telecom policy goals are the Internet regulations enacted by the government. The agency involved in this is the Internet Service Unit (ISU) whose tasks are to prepare and disseminate regulations related to Internet services in KSA. The ISU, which represents the KASCT in this matter, coordinates with other government agencies in KSA like the Ministry of Commerce and the Ministry of Interior to prepare and amend regulations and policies to insure proper and smooth operation of the service in the Kingdom both administratively and technically.

To ensure that the use of the Internet conform to Shari'ah, the Saudi Council of Ministers has enacted the following Internet rules that became effective as of 12 February 2001. From that date all Internet users in the kingdom shall refrain from publishing or accessing data containing some of the following:

"- Anything contravening a fundamental principle or legislation, or infringing the sanctity of Islam and its benevolent Shari'ah, or breaching public decency.
- Anything contrary to the state or its system.
- Reports or news damaging to the Saudi Arabian armed forces, without the approval of the competent authorities.
- Publication of official state laws, agreements or statements before they are officially made public, unless approved by the competent authorities.
- Anything damaging to the dignity of heads of states or heads of credited diplomatic missions in the Kingdom, or harms relations with those countries.
- Any false information ascribed to state officials or those of private or public domestic institutions and bodies, liable to cause them or their offices harm, or damage their integrity.
- The propagation of subversive ideas or the disruption of public order or disputes among citizens.
- Anything liable to promote or incite crime, or advocate violence against others in any shape or form.
- Any slanderous or libelous material against individuals." (Al-Watan newspaper of 21/11/1421).

Stricter control demands that all private and government departments, and individuals, setting up websites or publishing files or pages, shall respect commercial and information convention and shall seek the approval of government authorities. It is also expected that the design of websites and pages shall be in good taste, be effectively protected and owners shall take full responsibility for their websites pages, and the information contained therein.

To summarize, we have identified the regulatory bodies' main responsibilities as well as their tasks of encouraging competition amongst telecom service providers. We also highlighted the obligations of the universal service providers in ensuring that fair practice prevails. Further, we pointed out that the key regulatory instruments for achieving Telecom policy goals were the Internet regulations enacted by the government.

1.2.2. Indirect Programs

A number of incentives have been applied to facilitate the development and the application of telecom infrastructure in the Kingdom. They include the use of favorable telecom price mechanism, increasing security and stability of the Internet, promotion of hardware and software manufacturing, and liberalizing labor market for information technologies.

The first instrument used to boost the development of Telecom infrastructure is the price manipulation of telecommunication services. The reduction of tariff not only increased the overall demand for Telecom infrastructure, it was also an important instrument used by the STC to raise its revenue level with which to

build sustainable customer base that will increase the demand for telecom infrastructure. Since the comercialization of STC in 1998, the tariffs have been gradually reduced, and hence increased the affordability and number of the users of its fixed line and wireless services. Fixed line tariffs (SR per minute) for international calls have been decreased from SR 6.57 to SR 4.21 in June 2002, while the mobile tariff has declined from SR 6.57 to 3.95 SR in the same period. Likewise, there was an equivalent reduction in the domestic fixed line and mobile tariff.

The second incentive took the form of increased security and stability of the services. It seems clear that e-commerce and e-government strategies will not work if the transactions through the Web are insecure. For example, a young man willing to buy a computer may prefer to pay more at the counter than to buy at a discount through the Web if the system is insecure. Likewise a purchasing department may not switch procurement to the Internet if it is not certain it can log on all the time. These issues are the responsibilities of, Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA), KACST and STC. For its part KACST plans to put in place a public key infrastructure (PKI) system that will enable a secure Kingdom-wide e-commerce. SAMA is also helping by piloting an online payment for business e-commerce based on widely-used SWIFT technology and it is also introducing a new electronic securities trading system that will deliver straight through possessing of payment and share transfers. The contributions of the STC in solving these problems are focused in four areas: putting a robust infrastructure in place, improved customer services, reliable customer solutions and increased Internet efficiency (Ingham 2002).

Efforts to increase the number of Internet users are aimed at creating more indigenous technology expertise while at the same time making it easier for skilled overseas personnel to enter the Kingdom (Ingham, 2002). The long-term measures relating to creating IT-savvy workforce in the Kingdom is addressed by the Al-Watani project. The aim is not just to have students learning about technology, but also to have technology become an integral part of all students' studies, and thus an everyday part of their lives. To this end it seeks to put PCs into every single one of KSA's classrooms and have them linked into a Kingdom-wide network of information. The Kingdom's existing fiber-optic infrastructure will be used to link cities together on the Watani network. New wireless systems are being built to link sites within the cities whereas satellites will beam content into the rural areas. The project will progress in four stages over five years. The first phase is to equip over 21,000 schools with PCs, equipment networks, Internet access and peripherals. The hardware requirements are valued at over 480 million US dollars, with a total budgeted cost of SR 5 billion (*Arab News* of 15 January 2003).

The third type of instrument to achieve the Telecom policy of the government is the promotion of Telecom hardware manufacturing. There is no significant hardware production operation in the country. This could be attributed to the lack of adequate human recourses and technology, the strict regulations and the structure of the economy that is heavily based on oil. In the area of computers, most of the existing operations are in the form of assembly lines, some of which are of high quality. Some firms have the potential to be significant players in the local market in the short run and possibly in the region in the long run. In addition, several smaller firms produce printed circuit boards, the quantity of which are insignificant, but could be the foundation for more advanced forms of manufacturing in the future.

The fourth incentive aimed at achieving Telecom policy goals is the promotion of software development. Saudi Arabia's software manufacturing operations are far ahead of the hardware operations. The initial objective of the software industry was to meet the local demand, and once this was achieved the focus shifted towards the regional demands. The regional market showed a great demand for an Arabic version of software in preference to the English version. Based on this need several firms saw an opportunity to gain market share by providing a solution to this problem.

The first products introduced to the local markets were simple word processing applications that supported Arabic language, the development of which was enhanced with the introduction of the Arabic version of Windows. From there the demands for other types of applications followed and were met by local firms. Later, however, firms that provided partial or total solutions started to enter the market. Thus, gradually the market in Saudi Arabia is taking shape, where some firms tend to concentrate on software development and others on network and Internet solutions (Behery, 1998).

The fifth incentive is liberalizing labor market for information technologies. As suggested above there are plans through Al-Watani and other projects, to boost local IT labor supply. Most of the current local supply is from college graduates with degrees in Information Technology related majors from three major universities that offer programs in this field: The first of these is King Saud University (KSU) in Riyadh, King Abdulaziz University (KAU) in Jeddah and King Fahad University of Petroleum and Minerals (KFUPM) in Dhahran.

The development of Prince Abdullah bin Abdulaziz Science Park (PASP) in 2002 in affiliation to the KFUPM in Dhahran is an attempt to achieve some of the stated goals and policies of the government. The main mission of Information Technology mediated PASP, which enjoys support, is to develop a financially sound physical and operational entity designed to foster technology development from the laboratory to the marketplace; to house R & D facilities, high-technology companies and a business incubator in collaboration with the industry; and to assist in the commercialization of innovations based on regular interactions between professors, students and managers of industry. The first phase is scheduled to be completed by 2004 and will house companies interested in Saudi Petroleum and IT-based industries. It is expected that 20 companies will be operating by the end of 2005 (KFUPM, 2003).

Computer training by public and private institutions provide the remainder of the local labor supply. Many higher educational institutions such as King Faisal Universities, King Khalid Universities, the Girls' Colleges and the Institutes of Administration have initiated courses in computer training. Private firms as well as some institutions such the Chambers of Commerce provide programs that aid individuals to be more computer literate.

The second source of labor is the global market, which has been historically the major source of labor for the country. On the other hand this portion of the supply chain has been shrinking, mainly due to stricter immigration laws. The Saudi government has also been implementing a Saudization program, which has been largely effective in increasing the level of Saudis in the work force. Nevertheless, the global pull of the labor market will still be there for the near future, because of economic and technology transfer issues.

2. The Information Technology Infrastructure

The emerging digital technologies and the new commercializ-ation and eventual privatization of networked services in the kingdom combined to foster the emergence of more effective and robust ICT infrastructure, facilitate the growth of users and wider range of uses of ICT tools especially the Internet. This section discusses the national telecommunications architecture system and the profile of telecom infrastructure in urban areas.

2.1. National Telecommunications Architecture System

In 1999, the Internet service became available in the Kingdom, with all the connections routed through a state server (Internet Service Provider), sited at the King Abdulaziz City for Science and Technology. The Saudi Telecom Company (STC) provides the external means to access the Internet. The service is made available for public institutions, private firms and residents.

The ISPs are registered commercial companies that provide first-level Internet access to the general public, government and private sector through dialup and leased lines. The 29 ISPs are connected to the National Backbone and to the International link at ISU and they connect their subscribers to these networks. In addition to providing links to the networks, ISPs enables subscription accounting, customer support and other value added information services.

The second-level link is the national backbone infrastructure provided by the Saudi Telecomm Company (STC), which has heavily invested in a high-speed

network connecting most parts of the Kingdom. Currently, most of the main regions of the Kingdom are covered by this backbone with expansion planned for the few remaining regions. ISU and all ISPs are connected to the infrastructure, which carries Internet traffic inside the Kingdom and to the International link at the KACST in Riyadh. The three providers of the infrastructure are Uunet, France Telecom, and Teleglobe—each with STM-1 (155 Mbps) link. These firms provide a total available bandwidth of 465 Mbps, with only about 40 % being used at peak hours which are usually between 8 p.m. and 4 a.m. (Al-Zoman, 2001).

The third-level, international link connects the national backbone to the international Internet through KACST-ISU in Riyadh (Figure 1). The international link is operated by ISU and all international traffic to the Kingdom normally go through this link to enable effective blocking of in-coming unacceptable proxies. All users (individual, company, organization or government agency) other than universities have to subscribe through one of the licensed commercial ISPs, to whom users may turn for support. Thus although ISU is responsible for providing Internet service in KSA, it does not provide connectivity or support to end-users. ISU only provides Internet connectivity to universities and licensed commercial ISPs who in turn provide the service commercially to individuals, companies, organizations and government agencies.

The major cities Internet dial-up access infrastructure was built as part of the first phase of Internet infrastructure development. This phase covers cities such as Riyadh, Jeddah, and Dammam Metropolitan Area. The second phase was much larger and covered more cities such as Makkah, Madina, Tabuk, Hail, Taif, Abha, Jizan, Najran, Yanbu, and Abqaiq. This phase increased the ATM Core Nodes to 4, ATM Edge Nodes to 57, Dial-in POPs to 28, and enables the Dial-in national coverage to reach 100 percent (Wohnfurter, J. and A Pennington, 2000).

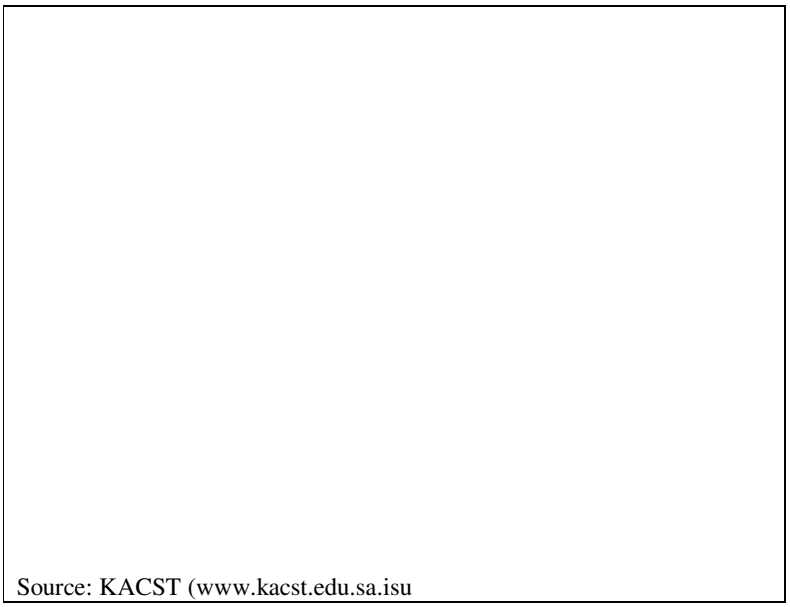

Source: KACST (www.kacst.edu.sa.isu

Figure 1- Internet Infrastructure in Saudi Arabia

2.2. Profile of Telecom Infrastructure in Urban Areas

Telecom infrastructure at the level of urban areas consists of the telecommunications network and the complimentary tele-services that enable residents, firms and institutions to use the network for interaction in the cyberspace. The support services that enable the increased cyber-activity in urban areas include sales and services of computers and their accessories, and Internet Cafes.

Dammam Metropolitan Area (DMA), which is located in the Eastern Province and consists of the three cities of Dammam, Al-Khobar, and Dhahran, will be used as a case study to show the number and the distribution of tele-services in urban areas. In a recent study, Bu-Ali (2001) identified the distribution and number of these elements of tele-activities in the DMA as shown in Table 1.

The location of retail places for computer and related accessories business has revealed some cluster patterns along certain streets and in certain Malls. For example in Dammam along CBD portion of King Fahad Street, and in Hawa Mall. In Al-Khobar the businesses are along the CBD strips of King Fahad Streets, Gulf Center, and Al-Dossary Mall.

The locations of Internet cafés, however, are dispersed in Dammam and Al-Khobar. They provide the non-computer owning individuals and groups access to the Internet and opportunities for socializing in more conducive surroundings. About 55 Internet cafes were identified in June of 2003. This service exists in the local streets in the city center, in a quiet high-class neighborhood, along main commercial streets or sometimes associated with petrol stations or form part of the many malls in the metropolitan area.

.

Table 1: The Distribution and Number of Tele-Activities in D.M.A in 2001

Location	Internet Café	Computer & accessories
Dammam	24	56
Al-Khobar	31	21
Total	55	77

Source: Bu-Ali, 2001.

3. Land Uses' Characteristics in Urban Areas

This section will describe the general land use pattern in the urban areas with emphasis on types of urban uses, their geographical locations, and their interrelationships. For the purpose of this study urban land uses are grouped into three main categories: residential- recreational related uses; industrial-commercial related uses; and institutional uses.

3.1 Residential- Recreational Related Uses

Residential uses in urban areas are of three categories: high density (HD), medium density (MD) and low density (LD). Generally the HD areas are the CBDs, while the MD are the mixed development outside the CBDs. LD are large tracks of land developed as campuses for higher institutions, the gated community compounds managed by firms, as well as planned high class and low density areas.

Recreational uses include sports clubs/stadium, parks in the neighborhoods levels, cities-serving parks, and for coastal cities include beaches, and corniche developments. These places provide opportunities for face-to-face exchange of information and ideas.

Types and times of uses include those face-to-face interactions and exchanges at homes (reception rooms for gentlemen and ladies); in the mosques where people meet five times for daily prayers, as well as cement community ties of caring and sharing of grief and happiness at times of life events: birth, marriage, sickness, death.

3.2 Industrial-Commercial Related Uses

The location and scale of industrial –commercial related uses are important because they need high-speed telecommunications network in order to function fully and to make effective and efficient contribution to the new information driven urban economy.

With respect to size and location of industrial uses two trends have emerged. The first is the attempt by the municipalities to identify serviced sites where small light manufacturing and service workshops are located. Leap-frog type of development is the second trend. In this case industrial estates that were initially located at the fringe of the city, for example, the first industrial city in Dammam quickly became part of the fully developed urban fabric leading to the development of another estate outside the urban areas (Benna and Awad, 1995: 129-132).

Regarding commercial related uses, the following patterns are emerging. The first of these are the CBD areas that consist of mixed residential and retail. The second trend is the emergence of malls and larger super markets and exhibition places (both open air and enclosed) at the periphery of the cities. Then there are the linear streets connecting neighborhoods that are used for wholesale and retail.

3.3. Institutional Uses

Public institutions are important providers, regulators and consumers of telecommunications infrastructure. They not only seek to provide a level-playing field for the orderly growth of more competitive tele-mediated urban economy, but also to offer guidance for the physical development of the urban areas.

The institutions consist of government and municipal offices, law-enforcements agencies, schools, hospitals, most of which are located in the centers of the cities or in residential neighborhoods. Larger areas for public use such defense establishment like the army, air force and national guard- are located at the periphery of urban areas. The commercialized public institutions such as STC, Ports Authority, Saudi Railways, Airports are also usually located at the outskirts of cities, although some of them are already taken over by the pressures for development.

4. Urban Virtual Uses and their Potential Impact in Physical Development

Urban residents, firms and institutions are the main groups of IT users. Residents are the Saudis and non-Saudis who are legally residing in urban districts. Firms are defined here as those profit motivated commercial, industrial or service providing institutions that operate from urban areas in the Kingdom, while institutions refer to public supporting organizations at the local or national level that have their main offices and branch offices in urban areas**.**

Cyber activities in urban areas are driven by the available infrastructure, hardware and software. They are influenced by the activities of the main urban actors like residents, firms and institutions as defined above.

4.1. Residents Related Virtual Uses

Residents use the Internet for personal or groups' leisure, socialization, business and educational purposes. Age, education, income and other demographic characteristics of the residents using the Internet are reported in the 1999 and the 2002 nationwide users surveys which were conducted by KACST. According to the 1999 survey, about 71% of the Internet users were below the age of 25 years, while the 2002 survey shows that 46% were below 25 years. Regarding education, the 1999 survey indicates that 81% had higher education (bachelors degree or higher), while 19% had lower level of education. The 2002 figures show that the proportion of those with higher education was a bit less (63%) but those with lower education has risen to 37%.

More than half (55%) of the respondents of the 2002 survey were earning below SR 10,000 a month, while those earning above this level constituted about one-fifth (18%), and those with no direct source of income were more than one-quarter (27%). The same survey shows that males tend to dominate the use of the Internet (95%of the respondents). More than half (55%) of the respondents were singles, 44% married and 1% divorced. The users indicated that they had access to the Internet mostly from home- 80 % in the 2002-Survey and 79% in the 1999-survey. The other points of Internet access were work places, and Internet cafes.

There are some noteworthy characteristics of the technology used by residents, as revealed by the 2002-survey that need to be highlighted. For example, the number of family members using an Internet subscription varies from one user only (28%), 2-4 users (53%), 5 users (8%), and 6 users and above (11%). The number of PCs (including laptops) owned by the family of the respondents also varied: only one PC (38%), 2 PCs (31%), 3 PCs (21%) and over 4 PCs (10%).

With respect to the types of preferred applications by individuals, the 2002-survey shows that web- browsing was the most preferred, followed by e-mail, and then others which include FTP and web publishing. The respondents indicated that they also use- though to a lesser extent- telnet, video, e-commerce, chatting, net phone and other applications specialized for the Internet Service Providers. The 1999 user-survey shows similar pattern of preferences.

The 2002-survey shows that the netters tend to seek the following information in order of preference: software downloading, general knowledge, news, entertainment, research, chatting and e-commerce. The 1999-survey indicated a slightly different pattern of priorities in the following order: general education, news, entertainment, computer software, discussions, science and research information and e-commerce.

4.2 Firm related Virtual Uses

According to the 1999 KACST survey it seems that the private business firms were not initially as technology savory as the public institutions. This is clearly indicated in Table 2. There are some indications that firms eventually overtook government in their IT infrastructure outlay.

The industrial-commercial related uses of the Internet are sketched out by private firms' usage that was revealed by the 1999 Market Survey by ISU of 159 Saudi Firms. The survey shows that 50% use the web for product information, 14% for customer service and support, 5% for education, and the rest (31%) for other purposes. Regarding Internet access, it was indicated that 43% have Internet access. Only 10% of the companies with Internet access have web sites and 50% would like to have one.

With respect to E-Commerce Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA) has successfully carried out two projects. Firstly, the Saudi Payment Network (SPAN), created in April 1993, allows different banks to use online electronic funds transfer (EFT) capabilities for their automatic teller machines (ATMs) and Place of Service (POS) terminals. Secondly, the Inter-bank settlements which were done through an EFT switching system is known as Saudi Arabia Riyal Inter-bank express (SARIE). This was launched in August 1997. Previously, all inter-bank transactions were settled by paper.

Firms can be divided into three categories according to their electronic commerce use. The first is the Saudi trading partners (distributors and agents) of major international suppliers. The second consists of major national companies that procure from a large number of local and international suppliers. The third are medium and small businesses that operate in their local areas. It seems that the first two groups are more advanced in their electronic commerce program than the third group.

Table 2: IT Infrastructure in Business and Government in 1999

Profile of agencies and Info Systems	*Business*	*Government*
More than 200 employees	**22%**	**84%**
High-end Intel Servers	**16%**	**61%**
IBM Mainframes	**12%**	**44%**

Four or more operating systems	**14%**	**42%**
MIS department	**37%**	**93%**
Have LANs	**54%**	**91%**
Have Internet access	**30%**	**75%**
Plan to have web site	**50%**	**62%**

Sources: http:/isu.net.sa/surveys&statistics/Saudi-market.htm

4.3 Institution Related Uses

According to the ISU national survey conducted in 1999, most (84%) of the government agencies have more than 200 employees and many (61% of them) use high-end Intel servers. However, less than half (44%) of them use IBM mainframe computer and even less (42%) have over four operating systems. Concerning the Information Technology management, the majority (93%) of the agencies has Management Information System (MIS) departments; while about the same proportion (91%) have Local Area Networks. Regarding Internet connection, it is reported that three-fourth of them had Internet access while many (62%) of them plan to have websites (Table 2).

Public Institutions normally use the Internet in two broad ways. In the first place, it is used to promote the overall socio-economic and cultural development of the society. This social transformation approach is more pervasive than the second approach that seeks to increase the efficiency and effectiveness of government in the delivery of basic services to its citizens. There are indications that the Saudi public institutions are developing plans to cope with the challenges of these two approaches, but these plans are still in the making.

As far as the social transformation approach is concerned, e- learning and e-commerce activities exemplify this type of change. As mentioned earlier, the Saudi e-leaning efforts are focused on the Al-Watani project as well as by many of the higher educational institutions.

With respect to efficient service delivery approach the concept of e-government is used to improve the efficiency and effectiveness of the delivery of public services. Toward this end most central ministries and their supporting agencies have started by establishing websites (ISU, 2003). These websites, however, are currently merely providing information about the functions of the agencies. They are not interactive, and therefore do not allow the public to transact business with the government, nor do they encourage popular participation in decision making, increase efficient government purchasing methods, and increase transparency.

While it may be true that websites of public institutions could provide a useful interaction space between the citizens and government (C2G), it also offers an opportunity for wider interactions with other relevant parties. They could, for example, foster interactions with businesses and other governmental agencies. Some of the benefits that could be tapped through the websites are:

- Government–to-Citizen (G2C): where the citizens can make effective contribution to the efforts of the government and efficient utilization of public services.
- Government-to-Business (G2B): reduce government's burden on businesses by eliminating redundant collection of data and better leveraging of e-business technologies for communication;
- Government-to-Government (G2G): make it easier for states and localities to meet reporting requirements and participate as full partners with the federal government in citizen services. Other levels of government will see significant administrative savings and will be able to improve program delivery because more accurate data is available in a timely fashion.

Internal Efficiency and Effectiveness (IEE): Make better use of modern technology to reduce costs and improve quality of central government agency administration, by using industry best practices in areas such as supply-chain management, financial management and knowledge management. Agencies will be able to improve e-government strategy effectiveness and efficiency, eliminating delays in processing and improving employee satisfaction and retention.

Focusing on these G2C, G2B, G2G and IEE components could greatly help the Saudi government and its agencies to enhance the participation of the various community segments in the emerging digital economy. The role of public officials in the implementation of this strategy is therefore very crucial.

5. Conclusions

The above discussion shows that the relationship between telecom and urban development are complex and at times contradictory. We shall conclude by highlighting three types of relationships that public policies and programs in telecom may bring to bear on urban development in Saudi Arabia.

First, complementary and enhancement effects suggest that the use of cyberspaces would complement and enhance the capability, efficiency and attractiveness of physical infrastructure networks and urban development. Telecom-mediated technologies can boost the capabilities of these networks in order to meet the increasing demand for their services, without resort to physical expansion. For example, an increase in the demand for telephone lines in the city centers may be met not by building new cables but by using satellite system or electronically enhancing the existing lines. In this more likely scenario the physical movements of goods and services; and the electronic flows of information, data, sound, etc would be mutually reinforcing each other. Likewise e-learning and e-commerce would complement and enhance the existing educational and commercial facilities.

Second, the generation effects result from the links between urban spaces and cyber spaces. Public policies and programs in telecom may generate more physical activities in the urban centers rather than substituting them. For example, efficient and reliable telecom connections allow for the generation of more trips due to the use of electronic space (mobile phones, the Internet and faxes) to coordinate and direct physical trips to different sites in urban areas. In addition, the "dead" time of travel can turn into 'live' working time by reporting and discussing work related issues using such devices as mobile phones and satellite linked computers to exchange data, image, voice and graphics. This would allow completing some of the office work outside regular office hours that may result in allocating more time for supervising fieldwork. Thus, intense use of Information Technology would encourage cyber social and community interactions that may generate more physical activities.

Third, substitution effects imply that urban physical activity would be exclusively replaced by cyberspace activities. For example, the expensive office space in central urban areas may be substituted by working from home linked up within cyberspaces, and face-to-face meetings and conferences may be substituted by tele-mediated virtual reality and videoconferencing technologies that link personnel in the field and those in the headquarters. Moreover, the drive towards cyber-tuition, as being experimented by some higher educational institution in the country, may substitute physical class interaction. At the social front, virtual communities or e-groups using bulletin boars, e-mail, electronic chatting or conferencing may substitute face-to-face interactions. As a result, these developments reduce the demand for physical spaces and the cost, stress and the environmental damage of physical commuting. Nevertheless, substitution effects are still being experimented with, but the hybrid activities will be there, and probably there will be no total substitution of the physical by the cyber interactions.

Acknowledgement: *The researchers would like to thank the Deanship of Research in King Faisal University for funding the study.*

References

1. Al-Watan newspaper of 21/11/1421.

2. ISU, 2003, http://www.isu.net.sa/index.htm.

3. Al-Zoman, 2001, "The Internet in Saudi Arabia (Technical View) presented at Communications Engineering Technical Exchange Meeting (CETEM) in Aramco, Dhahran on 30April –2 May 2001.

4. Arab News, 5 January 2003, "Sattan invites IT proposals", reported by Javid Hassan.

5. Behery, 1998, http://www.american.edu/carmel/FB9122A/E-comm.htm.

6. Benna, U.G. and Awad M.H, 1995, "the Role of Industrial Centers in Spatial Development" in Al-Hathloul S. and N. Edadan (eds), *Urban Development in Saudi Arabia: Challenges and Opportunities*, Riyadh: Dar Al-Sahan, pp. 113-137.

7. Bu-Ali, A.Y., 2001, Development and Distribution Plan Of Tele-Centers In D.M.A., Unpublished Project report for the Degree of Master in Urban and Regional Planning, Dept of Urban and Regional planning, King Faisal University, Dammam.

8. Chapin, F.S. Jr. and E J. Kaiser, 1979, *Urban Land Use Planning*, Urbana: University of Illinois Press, Illinois.

9. Cowan, R., 1997, *The Connected City: a New Approach to Making Cities Work*, London: Urban Initiative

10. **Dupuy, G. 1991, "New information technology and utility management" in OECD, *Cities and New Technologies*, Paris, pp. 51-76.**

11. ***Ingham* D., 2002, "Saudi Arabia's E-vision" http://www.itp.net/features/99182985548452.htm**

12. **ISU, *2003*, http://www.isu.net.sa/index.htm).**

13. **Graham, S. and S. Marvin, 1996, *Telecommunications and the city: electronic spaces, urban places*, Routledge, London.**

14. ***KACST* , 2004, http://www.kacst.edu.sa.isu.**

15. ***KFUPM*, 2003, "Prince Abdallah Bin Abdulaziz Science park: New Era for Sustainable Technology Based Development", (http://www.ccse.kfupm.edu.sa/~cadprj/images/logo2.gif).**

16. **McGee, T., 1998, "Urbanization in an Era of Volatile *Globalization*: Policy Problems for the Twenty-first Century" in J. Brotchie, P. Newton, P. Hall and J. Dickey (eds), *East-West Perspectives and Twenty-first Century Urban Development*, Aldershot: Asggate, pp. 37-49.**

17. **Offner, J. M., 2000, "Territorial Deregulation: local Authorities at Risk *from* Technical Networks"; *International Journal of Urban and Regional Researc*h, 24(1), pp. 165-82.**

18. **STC (Saudi Telecom Company), 2002, *Annual Report* 2002, http://*www*.stc.com.sa.**

19. **Wohnfurter, J. and A Pennington, 2000, Saudi Telecom *presents* Internet in the Kingdom of Saudi Arabia.**

التأثيرات المحتملة لسياسات و برامج الاتصالات
على التنمية الحضرية في المملكة العربية السعودية

د. عمر قربة بنا د. فهد بن نويصر الحريقي

قسم التخطيط الحضري و الإقليمي

كلية العمارة والتخطيط – جامعة الملك فيصل

ص. ب 2397 الدمام 31451

المملكة العربية السعودية

banna@zajil.nt

fharigi@hotmail

ملخص:

سخرت سياسات وبرامج الاتصالات في الآونة الأخيرة كأدوات لتوجيه التطور الحضري. لكن هذا التوجه حظي باهتمام محدود من قبل الباحثين في الدول النامية. تهدف هذه الورقة لاستشراف مدى تأثير سياسات و برامج الاتصالات في المملكة العربية السعودية على التنمية الحضرية.

اشتملت الورقة على أربعة أجزاء رئيسة: يتتبع الجزء الأول سياسات وبرامج الاتصالات كأدوات لتنمية الحضرية؛ بينما يناقش الجزء الثاني البنية التحتية لاتصالات كعامل فاعل لتوجيه النمو الحضري؛ فيما خصص الجزء الثالث لمناقشة نمط استخدامات الأراضي في المناطق الحضرية؛ أما الجزء الرابع فركز على الاستخدامات الحضرية الإلكترونية وتأثراتها المتوقعة على التنمية الحضرية المكانية.

أخيراً ، ختمت الورقة بخلاصة حددت ثلاثة أنماط من العلاقات المحتملة لتأثير سياسات و برامج الاتصالات على التنمية الحضرية في المملكة العربية السعودية.

مفتاح الكلمات: سياسات الاتصالات، التنمية الحضرية، النشاطات المكانية الحضرية، النشاطات الإلكترونية الحضرية، التخطيط المكاني، المملكة العربية السعودية.

يتقدم الباحثان بخالص الشكر و التقدير لجامعة الملك فيصل ممثلة بعمادة البحث العلمي على تدعيمها للدراسة.